وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Ministry of Higher Education and Scientific Research

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

Mohamed Boudiaf University of M'sila

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences

قسم علوم التجارية

Department of Commercial

العنوان:

دور منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية في دعم التجارة البينية الافريقية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في علوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

من إعداد الطلبة: - فلوس سعد الدين

- بن روان خير الدين

لجنة المناقشة

الأستاذ: مصطفاوي الطيب	الدرجة العلمية: دكتور	رئيسا.
الأستاذ: خليلي أحمد	الدرجة العلمية: دكتور	مقررا ومشرفا.
الأستاذ: بن اعمارة نصر الدين	الدرجة العلمية: دكتور	ممتحنا.

السنة الجامعية :2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــــــــداء

الحمد لله الذي أعاننا بالعلم وزيننا بالحلم وأكرمنا بالتقوى وأجملنا بالعافية

أتقدم بإهداء عملي المتواضع إلى

التي أخصها الله بالتقدير والإكبار فوضعها موضع التقديس والإجلال، إلى التي سهرت على راحتي، إلى من لا تعوض أمي...أمي...أمي... أطال الله عمرها وحفظها.

إلى الذي تمنيت أن يرى نجاحي و فرحتي في كل لحظة وكنت دائما أمله .....إلى الذي أبكاني طويلا ولم يمسح دموعي .....إلى الذي غادر الوجود دون أن أدري.....إلى الحبيب الذي تمنيت تقبيل يده لحظة فرح طالما أنتظرها.....إلى روح أبي الطاهرة رحمه الله .

وإلى زوجتي العزيزة: أهدي ثمرة هذا الجهد، بحثي المتواضع إلى نصيبي الأجمل من الدنيا، إلى السيدة التي أشعلت لي قناديلًا، تنير دروبي بالودّ:إ ليك تلك الكلمات زوجتي الغالية، فقد كنتِ المرأة التي دفعتني دومًا، نحو طرق أفضل وأجمل أطال الله عمرك" .

إلى من حلّت بركة وجودهم في حياتي، ومن ملأت ضحكاتهم الجميلة عمري، أهدي هذا البحث لأولادي:

محمد جبريل وإبراهيم الخليل حفظهم الله.

إلى الزميل الذي شاركني هذا العمل **ب.خ** رمز الصداقة، وحسن العلاقة و زملاء الدراسة دفعة2022/2023 .

إلى من هم انطلاقة الماضي وعون الحاضر سند المستقبل اللواتي لا عيش بدونهن ولا متعة إلا برفقتهن إخوتي الأعزاء

وفي الأخير يا رب ..يا رب لا تدعني أصاب بالغرور إذا نجحت ولا أصاب باليأس إذا فشلت بل ذكرني دائما بأن الفشل هو التجربة الذي تسبق النجاح أمين يا رب العالمين

ف.س

إهـــــــــــداء

أهدي هذا العمل إلى من قال فيهما

"واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا "سورة الإسراء الآية 24.

إلى من كان لها الفضل بعد الله في تربيتي وتعليمي... إلى من أودع الله في قلبها الرحمة وتحت قدميها الجنة... أمي الغالية حفظها الله وأمدها بالعافية والصحة.

إلى من كان سندي في هذه الحياة ..... أبي العزيز.

إلى من كانت خطاها معي في هذا المشوار زوجتي الغالية.....إلى من هم سر نجاحي في الحياة أولادي حفظهم الله .

إلى الإخوة والأخوات، إلى كل الأهل والأقارب.

إلى الزميل الذي شاركني هذا العمل **ف.س** رمز الصداقة، وحسن العلاقة و زملاء الدراسة دفعة 2023/2022 .إلى كل من عرفته من قريب أو بعيد،

إلى من رفعوا رايات العلم والتعليم

أساتذتي الأفاضل،

إلى كل من سقط سهوا من قلمي ولم يسقط من قلبي.

ب . خ

شكر وتقدير

بعد أن من الله علينا بإنجاز هذا العمل ، فإننا نتوجه إليه الله سبحانه وتعالى أولا وأخرا بجميع ألوان الحمد والشكر على فضله وكرمه الذي غمرنا به فوفقنا إلى ما نحن فيه راجين منه دوام نعمه وكرمه ،وانطلاقا من قوله صلى الله عليه وسلم :"من لا يشكر الناس لا يشكر الله "،فإننا نتقدم بالشكر والتقدير والعرفان إلى الأستاذ المشرف " **د.خليلي أحمد**"،على إشرافه على هذه المذكرة وعلى الجهد الكبير الذي بذله معنا ،وعلى نصائحه القيمة التي مهدت لنا الطريق لإتمام هذه الدراسة، فله منا فائق التقدير والاحترام ،كما نتوجه في هذا المقام بالشكر الخاص لأساتذتنا الذين رافقونا طيلة المشوار الدراسي ولم يبخلوا في تقديم يد العون لنا .

وفي الختام نشكر كل من ساعدنا وساهم في هذا العمل سواء من قريب أو بعيد حتى ولو بكلمة طيبة أو ابتسامة عطرة

ملخص:

من المنتظر أن تساهم منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية في تحرير التجارة بين الدول الأعضاء فيها والتي لا تنتمي لنفس الكتلة الاقتصادية وفي إطلاق إمكانات أفريقيا الاقتصادية من خلال دعم التجارة البينية ونشر الخبرات، وتسهيل الاستثمارات المبنية على المبادرات والتطورات بين الدول الاطراف والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، مما يعزز المكانة المرتقبة للمنطقة الجديدة في تعزيز التجارة البينية في أفريقيا التي لا ترقى إلى المستوى المطلوب مقارنة بآسيا أوروبا، أين تخلفت أفريقيا عن طفرات اقتصادية حققتها تكتلات تجارية أخرى في العقود الأخيرة.

ويقول خبراء اقتصاديون إن دور منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية سيمكن من رفع تحديات كبيرة وتجاوز العديد من العراقيل التي لا تزال قائمة، والتي تعرقل التطور الاقتصادي وعدم تحقيق التكامل، فهي فرصة استثنائية قد تساعد على بناء نموذج جديد للانتماء المواطني في افريقيا ولمواطنة افريقية جديدة بالموازاة مع النمو والتكامل الاقتصاديين.

كلمات مفتاحية : منطقة التجارة الحرة الافريقية، التكامل والاندماج الاقتصادي،المواطنة الافريقية،التجارة البينية.

Abstract :

The African Free Trade Area is expected to contribute to the liberalization of trade among its member states, and to unleash Africa's economic potential by supporting intra-trade, and facilitating investments and initiatives between states and regional economic groups. This will reinforce the position of the new region in enhancing intra-African trade, which is not up to the good level compared to Asia and Europe, as Africa has lagged behind in achieving economic growth and did not engage in trade blocs.

Economists say that the role of the African Free Trade Zone will enable it to raise great challenges and overcome many obstacles that still exist, which impede economic development and integration, as it is an exceptional opportunity that may help build a new model for citizenship in Africa and for New African citizenship, Offset with economic growth and integration.

Keywords: Africa Free Trade Area, Economic Integration , African Citizenship, intra trade

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات	رقم الصفحة
إهداء	I
الشكر والعرفان	II
ملخص الدراسة	III
فهرس المحتويات	IV
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال	VII
مقدمة عامة	ب
الفصل الأول: منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية	
تمهيد	2
المبحث الأول: اقتصاد افريقيا من وجهة نظر عامة.	3
المطلب الأول: واقع التنمية في إفريقيا.	3
المطلب الثاني: المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية في القارة الافريقية.	5
المطلب الثالث: عوامل ضعف التنمية في افريقيا.	10
المبحث الثاني: التكتلات الاقتصادية في القارة الافريقية.	16
المطلب الأول: أهم التكتلات الاقتصادية الإقليمية الافريقية.	16
المطلب الثاني: النتائج المحققة في إطار التكامل الاقتصادي الافريقي.	25
المطلب الثالث: عراقيل التكامل الاقتصادي الافريقي.	37
المبحث الثالث: تجربة منطقة التجارة الحرة الافريقية.	39
المطلب الأول: تعريف ونشأة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.	39
المطلب الثاني: مبادئ وأهداف منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية.	41
المطلب الثالث: مزايا وفرص منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية.	43
خلاصة الفصل الأول.	47
الفصل الثاني: التجارة البينية الافريقية	

تمهيد	48
المبحث الأول: التجارة البينية.	49
المطلب الأول: مفهوم التجارة البينية.	49
المطلب الثاني: أسس ومقومات التجارة البينية.	50
المطلب الثالث: أهداف وفوائد التجارة البينة.	53
المبحث الثاني: التجارة البينية الافريقية.	55
المطلب الأول: العلاقات الاقتصادية بين الدول الافريقية (نظرة استشرافية).	55
المطلب الثاني: الفرص التي تقدمها التجارة البينية لاقتصادات الدول الافريقية.	59
المطلب الثالث: إطار تعزيز التجارة البينية الافريقية.	60
المبحث الثالث: التجارة البينية الافريقية والآفاق المستقبلية والتحديات التي تواجهها.	63
المطلب الأول: العوامل المؤثرة على التجارة الافريقية البينية.	63
المطلب الثاني: التحديات التي تواجه التجارة البينية الافريقية.	64
المطلب الثالث: الإجراءات المقترحة لتعزيز التجارة الافريقية البينية.	66
خلاصة الفصل الثاني.	68
الفصل الثالث: دور منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية في دعم التجارة البينية الافريقية.	
تمهيد	70
المبحث الأول: واقع التجارة البينية الافريقية في ظل منطقة التجارة الحرة الافريقية.	71
المبحث الثاني: طرق تأثير منطقة التجارة الحرة الأفريقية في دعم التجارة البينية الافريقية.	86
المبحث الثالث: الأهمية الاقتصادية والتنموية لمنطقة التبادل الحر ومقومات بناء المواطنة الافريقية.	88
خلاصة الفصل الثالث.	93
الخاتمة	94
قائمة المراجع	99

فهرس الجداول

رقم الجدول	الجدول	الصفحة
01	تصنيف بعض الدول الإفريقية في مؤشر التنمية البشرية لسنة 2018.	04
02	**نمو** الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في بعض دول إفريقيا بين 2000 و2021 (بالنسب المئوية).	05
03	معدلات التضخم في بعض الدول الافريقية (بالنسبة المئوية).	07-06
04	لمحة عن الكوميسا.	22
05	تطور التجارة البينية للبلدان الأفريقية خلال الفترة (2010-2019).	72
06	تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو البلدان الأفريقية والعالم خلال الفترة (2010-2019).	74
07	مدى التأثير المتوقع لمنطقة التجارة الحرة الافريقية على التجارة البينية الافريقية وهذا حسب تقرير الانكتاد.	81
08	التأثير الكبير المتوقع لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية على التجارة البينية الافريقية.	84

فهرس الأشكال

رقم الشكل	العبارة	الصفحة
01	تطور الصادرات في افريقيا ما بين 1980 – 2022.	08
02	تطور قيمة الواردات الإفريقية بين 1980 –2022.	09
03	أكثر 5 دول إفريقية استقبالا للاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2017 و2018 (الوحدة بليون دولار).	10
04	الوضع العام للتكامل الإقليمي الافريقي.	27
05	الدرجات القارية حسب الأبعاد، مفوضية الاتحاد الأفريقي 2021.	29
06	النقاط العامة لمؤشر لحرية تنقل الاشخاص.	30
07	النقاط العامة لمؤشر التكامل الاجتماعي.	31
08	النقاط العامة لمؤشر تكامل البينية التحتية.	33
09	النقاط العامة لمؤشر التكامل المالي.	34
10	النقاط العامة لمؤشر التكامل النقدي.	35
11	النقاط العامة لمؤشر التكامل البيئي.	36
12	النقاط العامة لمؤشر التكامل السياسي والمؤسسي.	37
13	التوزيع الإقليمي للصادرات السلعية البينية الأفريقية خلال الفترة (2010–2019).	73
14	التوزيع الإقليمي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة إلى بلدان القارة الأفريقية للفترة (2010–2019).	76
15	التجارة البينية والصادرات الصناعية وغير الصناعية في أفريقيا مقارنة بالقارات الأخرى.	77
16	رسم بياني يمثل توزيع الناتج المحلي الاجمالي للتخفيضات الجمركية الكاملة وتخفيضات (spc).	82

مقدمة

مقدمة:

تمثل منطقة التجارة الحرة الافريقية المجال الذي يسمح بتبادل السلع والخدمات بكل حرية بين الدول الأعضاء في القارة الأفريقية، فقد كانت مجرد أفكار تبارح قاعات الاتحاد الافريقي، إلا أنّ نماذج التكتلات العالمية الأخرى، والضرورة الملحة التي فرضها الاقتصاد العالمي، جعل هذه الأفكار تأخذ طابع الجدية، إلى أن تمّ توقيع اتفاق إطلاق التجارة الحرة القارية الأفريقية تحت مسمى "اتفاق التكتلات القارية في أفريقيا " وهذا في اختتام فعاليات قمة الاتحاد الأفريقي بالعاصمة الرواندية كيجالي في الحادي والعشرين من شهر مارس سنة 2018.

حيث تم التوصل إلى اتفاقية لتشكيل تكتل تجاري يضم 55 دولة،حيث ثم توقيع 44 دولة من أصل 55 دولة، وتتطلب الاتفاقية مبدئيا من الأعضاء إزالة التعريفات ما نسبته 90 % من السلع، مما يتيح حرية الوصول إلى السلع والخدمات عبر القارة.

فمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية خطوة كبيرة نحو إقامة السوق الأفريقية المشتركة، وصولا إلى الاتحاد الاقتصادي والنقدي الإفريقي، حيث ستسهم في تحقيق التكامل الاقتصادي الأفريقي وتعزيز التنمية المستدامة، وزيادة معدلات النمو لكافة الاقتصاديات والشعوب الإفريقية تماشيا مع أجندة رؤية أفريقيا 2023، والتي تمثل خارطة الطريق المستقبلية للقارة للخمسين عاما القادمة، وفي7جويلية 2019 عقدت القمة الاستثنائية للاتحاد الأفريقي بمدينة نيامى عاصمة النيجر والتي تعد ذات أهمية خاصة،حيث شهدت القمة إطلاق اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية القارية بعد استكمال نصاب تصديقات الدول الأفريقية (نحو 30 صدقت على الاتفاقية) ودخول الاتفاقية حيز النفاذ.

تلك الاتفاقية التي تمثل علامة فارقة في مسيرة التكامل الاقتصادي للقارة و ستنشئ أكبر منطقة تجارة حرة في العالم، وهو ما يمهد الطريق إلى اندماج القارة في مؤسسات وآليات الاقتصاد العالمي، ويزيد من معدلات التجارة البينية للدول الأفريقية ويفتح آفاقا جديدة

متطورة للربط بين الدول القارة، وكذا تعظيم فرص الاستثمار ودعم التنمية و الاستغلال الأنسب للموارد.

1-إشكالية الدارسة : وعلى ضوء ما سبق عرضه وتناوله في مقدمة تظهر وتتجلى معالم الاشكالية التي سوف نعالجها والتي يمكننا صياغتها في السؤال الجوهري التالي:

ما هو دور منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية في دعم التجارة البينية الافريقية؟

وفي محاولة منا للإجابة عن الإشكالية استوقفتنا الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالمناطق الحرة؟
- ما هي العوامل المؤثرة على التجارة الافريقية البينية؟
- ما هي مزايا وفرص منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية؟

2 -منهج الدراسة:

اعتمدت الدارسة على المنهج الوصفي والتحليلي من أجل الإحاطة بمختلف الجوانب المتعلقة بالموضوع بحيث:

المنهج الوصفي: من خلال إعطاء لمحة عن مناطق التجارة الحرة القارية الافريقية.

المنهج التحليلي: من خلال تحليل الاحصائيات لتبيان أثر منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في دعم التجارة البينية الأفريقية.

3 -أهداف الدراسة:

تهدف دراستنا تسليط الضوء على هاته الظاهرة التي جاءت تحت غطاء النظام الرأسمالي الليبرالي وهي المناطق الحرة، باعتبارها أحد المستجدات الحديثة القديمة في عولمة الاقتصاد، ويمكن حصر أهم الأهداف في مجموعة من النقاط أبرزها:

- التعرف على المناطق الحرة والتطور التاريخي لها.
- محاولة الكشف وتحديد العوامل المتحكمة في نجاح المناطق الحرة ومدى نجاعتها في تحقيق أهدافها التي أنشأت من أجلها.

– محاولة توضيح كل ما يتعلق بأهمية المناطق الحرة للدول المضيفة ومحاولة التحكم الجيد لمفهوم المناطق الحرة وبعض المفاهيم المشابهة لها.

– الاستفادة من المناطق الحرة محل الدراسة وإعطاء صورة اقتصادية لها.

– معرفة مدى تأثير المناطق الحرة على التجارة الخارجية.

4 –أهمية الدراسة:

لقد ظهرت وبدت لنا أهمية الدراسة من خلال ارتكازها على الجوانب التالية:

– المناطق الحرة هي أحد الأدوات المستعملة لتنشيط وتطوير التنمية داخل الدول، نظرا للعوائد المالية المنتظرة من إنشاءها في ظل اعتماد غالبية البلدان النامية على صادراتها من المواد الخام.

– تعتبر المناطق الحرة وسيلة لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشر ودورها المتنامي في اقتصاديات الدول بتشجيع القطاع الخاص، وخلق فرص عمل جديدة وإمكانية استغلال الموارد البشرية المتاحة في ظل الانفتاح الاقتصادي السائد بالعالم.

5 –مبررات اختيار الموضوع:

إن اختيارنا لهذا الموضوع هو نتيجة لتوافر عدة أسباب والتي نوجزها فيما بلي:

- **المبررات الموضوعية:**

– رغبة و اهتمام العديد من دول العالم في إنشاء مناطق حرة على أراضيها وتوظيفها فيما يخدم مصالحها الاقتصادية.

– النقص الشديد وقلة البحوث والدراسات العربية الحديثة المعالجة لهذا الموضوع، فرغم الأهمية الكبيرة له لم يحظى بالدراسات والبحوث الكافية.

– الدور الذي أصبحت تلعبه المناطق الحرة في التجارة الخارجية والاقتصاد وعلاقتها بجوانب الحياة الأخرى.

- **المبررات الذاتية:**

– رغبة منا وإحساسنا بضرورة إضافة أفكار للقارئ، ودفع الباحثين العرب عامة والجزائريين بصفة خاصة ولفت أنظارهم للاهتمام أكثر بمثل هاته المواضيع.

– روح الفضول التي نمتلكها والإقدام وتحفيزات المشرف لتناول هذا الموضوع الذي يعتبر من أحدث الموضوعات التي تولي اهتمام الباحثين.

– علاقة موضوع الدارسة بالتخصص الذي ندرسه " مالية وتجارة دولية".

– الميولات الشخصية لدارسة المواضيع التي تعرف تغيرات كثيرة.

6 –صعوبات الدارسة:

إن عملية بحثنا في موضوعنا هذا لم يكن دون صعوبات، وبطبيعة الحال كل عمل يعتريه عوائق وصعوبات، وهذا البحث شأنه شأن بقية البحوث فقد واجهتنا مجموعة من الصعوبات والعراقيل ما زادتنا إلا تحفيزا وإقداما، والتي نجملها في أبرز النقاط التالية:

– النقص في البيانات الإحصائية وعدم الدقة والتضارب فيما بينها أحيانا لسبب أو لأخر.

– نقص المراجع التي تناولت الموضوع باعتبار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية منطقة حديثة النشأة (حداثة الموضوع).

– ضيق الوقت المخصص للدراسة.

7–الدراسات السابقة:

تمثلت الدراسات السابقة التي تمَ الاعتماد عليها للقيام بهذه الورقة البحثية في:

- دراسة هيئة تنمية الصادرات في وزارة التجارة والصناعة المصرية بعنوان:" خطة عمل لتنمية الصادرات المصرية للدول الإفريقية"، حيث تمَ فيها تحديد احتياجات القارة الإفريقية التي يمكن أن تلبيها صادرات مصر في إطار انضمامها لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية، اعتمادا على مؤشر التجارة المحتملة.
- دراسة قام بها "اوسرير منور" بعنوان "المناطق الحرة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية –دراسة تحليلية–"أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2004–2005، تناول

فيها التغيرات الاقتصادية العالمية وتوصل إلى أنها تهدف في معظمها إلى تحرير التجارة وزيادة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر.

- دراسة وليد حفاف بعنوان مستقبل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية: المزايا والتحديات، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 03، جامعة مسيلة، الجزائر،2020: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم المزايا والفرص التي يمكن أن توفرها إنشاء هذه المنطقة للدول الإفريقية، وأهم التحديات والعقبات التي يمكن أن تقف أمام بناء هذا الفضاء التجاري القاري. حيث تعتبر منطقة التجارة الحرة القارية أحد المشاريع الرئيسية التي أطلقها الاتحاد الإفريقي، وهذا بعد استكمال نصاب (AFCFTA) الإفريقية تصديقات الدول الإفريقية ودخول الاتفاقية حيز النفاذ، وقد جاءت ضمن جدول أعمال " الأجندة الإفريقية لعام 2063 "، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج نذكر منها ما يلي : بالرغم من العقبات والتحديات المختلفة، التي تتعرض دخول منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية العمل فعليا، إلا أنها تمثل فرصة تاريخية لبلدان القارة الإفريقية من أجل الخروج من الاقتصاد المتردي الذي أدى إلى تذيل قائمة العالم من حيث مستويات المعيشة وتصدرها للائحة البلدان الأكثر فقرا، كما أن تحقيق تلك الفرص والمزايا شكليا فقط دون اتخاذ المزيد من الإجراءات الواقعية ليس هو المطلوب، إذ أن هذه الاتفاقية بدون خطة عمل لتعزيز التجارة البينية الإفريقية لمعالجة القيود الرئيسية أمام التجارة والتنويع داخل افريقيا يشمل : السياسة التجارية، وتيسير التجارة، القدرة الإنتاجية، البنية التحتية المتداولة، التمويل التجاري...إلخ
- –دراسة زخروف عامر، دحو سليمان: مستقبل منطقة التجارة الحرة الإفريقية ودورها المتوقع في تنمية التجارة البينية الأفرو–جزائرية عرض نماذج لتكتلات إقليمية اقتصادية افريقية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 08،العدد 01،بشار، الجزائر، أفريل 2022 : تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء للدور الذي يمكن أن تلعبه منطقة التجارة الحرة الإفريقية في تعزيز التجارة البينية الإفريقية و الأفرو–جزائرية ، إذ أنها تلعب دور كبير في هذا المجال رغم الكثير من التحديات، وقد اعتمدت هذه

الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن المجموعات الاقتصادية الإفريقية لها دور كبير في تنشيط التجارة البينية، وما يعزز هذا هو أن المبادلات التجارية البينية الأفرو–جزائرية كانت جلها في منطقة الاتحاد المغاربي، ولكنها لم ترق للمستوى المطلوب مقارنة بالتكتلات والمناطق التجارية الحرة الأخرى في العالم، إلا أن الدراسات تتوقع أن تنفيذ اتفاقية منطقة التبادل الحر سوف يكون لها دورا بالغا في تنمية وتعزيز التجارة البينية مستقبلا.

8 –هيكل الدارسة :

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة والإجابة على الأسئلة الفرعية وللإحاطة أكثر بالموضوع ارتأينا إلى تقسيم دراستنا إلى ثلاثة فصول رئيسية كإضافة للدراسات السابقة:

الفصل الاول: يتناول منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية من خلال:

- المبحث الاول: اقتصاد افريقيا من وجهة نظر عامة.
- المبحث الثاني: التكتلات الاقتصادية في القارة الافريقية.
- المبحث الثالث: تجربة منطقة التجارة الحرة الافريقية.

الفصل الثاني: خصصناه لدراسة التجارة البينية الافريقية من خلال:

- المبحث الأول: التجارة البينية.
- المبحث الثاني: التجارة البينية الافريقية.
- المبحث الثالث: التجارة البينية الافريقية والآفاق المستقبلية والتحديات التي تواجهها.

الفصل الثالث: دور منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية في دعم التجارة البينية الافريقية.

الفصل الأول: منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية.

المبحث الأول: اقتصاد افريقيا من وجهة نظر عامة.

المبحث الثاني: التكتلات الاقتصادية في القارة الافريقية.

المبحث الثالث: تجربة منطقة التجارة الحرة الافريقية.

خلاصة الفصل الأول.

تمهيد:

إن التطورات التي تجري في العالم المتقدم السياسية منها والاقتصادية أدت إلى تحفيز البلدان النامية للقيام بإنشاء تكتلات اقتصادية إقليمية كوسيلة لتحقيق النمو والتنمية المرجوة، ليصبح بذلك التكتل الاقتصادي والإقليمي سمة من سمات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأخذت الدعوة للتكامل بالتزايد دلالة على الاستيعاب السليم للدور الذي يلعبه في التنمية.

لم يستثني ذلك البلدان الإفريقية التي منذ استقلالها توجهت نحو تشكيل تجمعات إقليمية اقتصادية فاعلة كوسيلة لمواجهة التحديات الحديدة التي تلوح في أفق القارة السمراء، وتعيش إفريقيا حاليا نوعا جديدا من التكامل بعد عدة تجارب سابقة فاشلة كالكوميسا (COMESSA) ، فالهدف من منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية المساهمة في تطوير الاقتصاد الافريقي الذي يشهد انخفاض في النمو بسبب بروز أسواق ناشئة في آسيا وأمريكا اللاتينية.

وللإحاطة بكل جوانب المتعلقة بالفصل قسمناه إلى ثلاثة باحث:

المبحث الأول: اقتصاد افريقيا من وجهة نظر عامة.

المبحث الثاني: المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية في القارة الافريقية.

المبحث الثالث: تجربة منطقة التجارة الحرة الافريقية.

المبحث الأول: اقتصاد افريقيا من وجهة نظر عامة.

تعد قارة إفريقيا من القارات التي تغيب فيها التنمية، نظرا لهشاشة بنيتها السياسية والاقتصادية وشيوع مظاهر الفقر والأمراض، إذ سنتناول في هذا المبحث عن واقع التنمية في إفريقيا والمؤشرات الاقتصادية في القارة الافريقية وأخيرا أسباب أو ضعف غياب التنمية في إفريقيا.

المطلب الأول: واقع التنمية في إفريقيا.

إفريقيا هي القارة التي تمثل 6 % من سطح الكرة الأرضية، وتغطي مساحة 304.15873 كلم 2، وتضمّ 54 دولة، ويبلغ سكانها حوالي مليار شخص.

تزخر إفريقيا بمعدلات ضخمة في موارد النفط والغاز والمعادن، فهي موطن 54% من احتياطي البلاتين العالمي، و 78% من الماس، و 40% من الكروم، و 28 % من المنغنيزيوم في حوالي 19 دولة ، كما أنّ 46 دولة إفريقية لديها احتياطات من النفط والغازوالفحم ومعادن أخرى، ويتوزع النفط بكميات مرتفعة جدا في كل من : نيجيريا والسودان والجزائر وليبيا ومصر و أنغولا، أما احتياطي الغاز فنجده بنسب كبيرة في كل من الجزائر و مصر، وبنسب أقل في نيجيريا وليبيا، إضافة إلى غنى العديد من الدول بمعدن الذهب المتوفر في كل من : مالي وغانا و اريتريا و اثيوبيا ورواندا وزمبيا وناميبيا وجنوب إفريقيا، إلى جانب وجود معادن أخرى تشكل ثروة ومصدرا مهما للطاقة على غرار اليورانيوم.

وبذلك يتضح أنّ كل دولة إفريقية تختص بإنتاج مورد أو معدن معين، ولكن برغم كل هذه الموارد، فإن القارة تصنف من أفقر المناطق في العالم، وهذا ما يمكن رصده من خلال الرجوع إلى تقارير التنمية البشرية[1]، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

[1]- صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع 2011، ص30 – 31 .

الجدول رقم (01): تصنيف بعض الدول الإفريقية في مؤشر التنمية البشرية لسنة 2018:

الدولة	الجزائر	ليبيا	تونس	مصر	الغابون	جنوب إفريقيا	سويزيلاند	غانا	نيجيريا	السودان
المرتبة	83	94	96	108	110	116	150	140	158	167

المصدر: تقرير الأمم المتحدة لسنة 2018

بالنظر إلى الجدول رقم :(01) نجد أن الدول الإفريقية لم تستطع حجز مكان ضمن الدول ذات الدرجة المرتفعة من حيث التنمية البشرية ، فأعلى مستوى للتنمية البشرية في إفريقيا احتلته الجزائر بالمرتبة 83 ، أما جنوب إفريقيا ونيجيريا ، فهي في أسفل الترتيب برتبة 116 و 158 على التوالي وفي غالبيتها هي من أغنى البلدان في إفريقيا من حيث الموارد، ولم يتوقف الأمر عند ذلك فقط وإنما تجاوزه ، فحسب الجدول فإن دول إفريقيا جنوب الصحراء تُصنف من أفقر الدول عالميا ، فعدد الأفراد الذين يعيشون تحت خط الفقر في تشاد مثلا يصل إلى 80 %، ولكن السؤال المحير هو نيجيريا لأنها الدولة الأولى اقتصاديا في إفريقيا وعدد سكانها الفقراء يصلون إلى نسبة 42%، وهذا يعني أن الخلل ليس في النمو الاقتصادي، و انما يرجع ربما إلى التفاوت في التوزيع لأن نيجيريا بادرت بمجموعة من الإصلاحات لنظامها الاقتصادي في السنوات الأخيرة ، وقامت بإعادة هيكلة نظامها المصرفي الذي كان متأثرا جدا بالقروض ، وتمكنت بفضل هذا من رفع متوسط النمو إلى 7% في مستوى الناتج المحلي الحقيقي منذ عشر سنوات تقريبا، بالإضافة إلى نمو القطاعات الأخرى بشكل متزايد ، فكل من قطاعي الزراعة والخدمات يساهمان معا في الناتج المحلي الإجمالي ، مثلما يساهم القطاع الصناعي الذي يهيمن عليه النفط ، ولكن برغم هذه الإمكانات فإن الوضع الداخلي الهش جعلها تعاني من عدة أزمات متعلقة بالتوزيع والشرعية، وهو ما عرقل تحقيق مشروع الألفية المتعلق بتقليص عدد الفقراء ونفس الأمر يتعلق بالجزائر ومصر.

وعليه يمكن القول بأن العبرة ليست في امتلاك المورد وإنما في القدرة على استغلاله واستثماره فيما يسمح بتنمية وتطوير اقتصاديات هذه الدول، وتحقيق الرفاهية والعيش الملائم لسكانها.

المطلب الثاني: المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية في القارة الافريقية.

تعيش إفريقيا مثلها مثل دول العالم الثالث تأخرا كبيرا في تنميتها الاقتصادية نظرا لضعف إمكانياتها البشرية والمادية رغم امتلاكها لثروات باطنية هائلة ومن بين مؤشرات التي تستخدم لقياس التنمية الاقتصادية، سوف يتم التركيز على بعض المؤشرات الشائع استخدامها[2] والتي يجب تطويرها في إفريقيا وتتمثل فيما يلي:

- **المتغيرات الاقتصادية:**

الجدول رقم (02): نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في بعض دول إفريقيا بين 2000 و2023 (بالنسب المئوية).

السنوات / الدول	2017-2000	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الجزائر	3.5	1.2	0.8	- 6	3.5	2.9	2.3
مصر	4.3	5.3	5.6	3.6	2.5	3.9	4.8
المغرب	4.3	3.1	2.5	- 7	4.5	1.2	3.1
نيجيريا	7.8	1.9	2.2	- 1.8	2.4	2.5	2.8
جنوب إفريقيا	4.8	0.8	0.2	- 7	3.1	2.1	1.5
أنغولا	12.5	- 2	- 0.6	- 4	0.4	3.1	2.8
إثيوبيا	9	13	3.8	- 0.6	2	4.3	6.5
شمال إفريقيا	4.1	3.9	3.7	- 1.8	7.3	4.5	4.2
جنوب الصحراء	6.5	3.2	3.2	- 1.9	3.4	3.6	3.1

المصدر: من إعداد الطلبة إعتمادا على بيانات صندوق النقد الدولي.

[2] - لافي مبارك سعد عبيد العازمي، مؤشرات التنمية الاقتصادية في أفريقيا: إطار تحليلي، مجلة البحوث والدراسات الافريقية ودول حوض النيل، جامعة أسوان، المجلد 2، العدد 2، يناير 2021، ص 640.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في إفريقيا خلال السنوات السابقة متقارب بين الدول الإفريقية وهذا راجع إلى ضعف الإنتاج في هذه الدول وتحتل مصر ونيجيريا أعلى نسبة نمو بين الاقتصادات الإفريقية ، فمصر كل عام تزيد نسبة نمو ناتجها المحلي ب 5% وهذا راجع لسياسات الدولة المصرية الهادفة إلى تحسين الإنتاج ومع ظهور جائحة كورونا واصلت النمو بما نسبته 3.6 % ، وسجل النمو في عام 2021 بما نسبته 2.5 %، ليرتفع من جديد في سنة 2022 الى 3.9% ، ومن المتوقع نمو ناتجها المحلي الى 4.9% ، لتحتل مصر بذلك الصدارة في نمو الناتج المحلي في إفريقيا في السنوات الأخيرة ، وتأتي باقي الدول الإفريقية بنسب متقاربة تتراوح بين 0.4 % و 3.5 % سنويا، وتعتبر منطقة شمال إفريقيا عامة أكثر منطقة في إفريقيا نموا في ناتجها المحلي حيث يقدر هذا النمو ما نسبته 4 % سنويا رغم انخفاضه سنة 2020 إلى 1.8- %وهذا راجع لتداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي، ليرتفع النمو خلال سنة 2021 بما نسبته 7.3 %و4.5% سنة 2022 والمتوقع في سنة 2023 ان ينخفض معدل النمو الى 4.2%، أما منطقة جنوب الصحراء يقدر نمو ناتجها المحلي سنويا ما نسبته 3.2 سنويا وفي سنة 2020 شهد انخفاضا بنسبة 1.9- % ، وهذا راجع إلى تداعيات فيروس كورونا، ليرتفع النمو بما نسبته 3.4 % في سنة 2021، ويستمر نمو ناتجها المحلي بنسبة 3.6% سنة 2022 ، والمتوقع ان ينخفض نموها بنسبة 3.1% سنة 2023.

2-التضخم: تعاني دول إفريقيا مثلها مثل دول العالم الثالث من مشكل التضخم في الاقتصادات المحلي والجدول الموالي يوضح حجم التضخم في هذه الدول:

الجدول رقم (03): معدلات التضخم في بعض الدول الافريقية (بالنسبة المئوية)

السنوات / الدول	2017-2000	2018	2019	2020	2021	2022
الجزائر	4	4.3	2	2.4	4.9	9.3
مصر	-	14.4	9.2	5.4	7	21.9

المغرب	2.5	4.6	2.9	8.2	–	8.3
نيجيريا	11.5	12.1	11.4	13.2	16	21.34
جنوب إفريقيا	5.3	4.6	4.1	3.3	4.3	6.8
إثيوبيا	10.7	13.8	15.8	20.4	13.1	35.1
رواندا	5	1.4	2.4	8	2.5	22.4
أنغولا	20	19.6	17.1	22.3	22.3	2.6
شمال إفريقيا	–	12.6	8.8	11.9	14.2	7.9
جنوب الصحراء	10.7	8.4	8.5	10.8	9.8	–

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات صندوق النقد الدولي.

من خلال الجدول رقم (03) نلاحظ أن معدلات التضخم في إفريقيا مرتفعة نوعا ما بسب ضعف الأداء الاقتصادي لدول إفريقيا وضعف الإنتاج المحلي، فهذه المعدلات تتراوح بين 5% و35 % ما عدا في دولة جنوب افريقيا وانقولا التي تمتلك أقل معدل للتضخم بنسبة 6.8 % و2.6 على التوالي سنة 2022 ويبدوا انها غير متأثرة بالحرب الروسية الاكرانية بالإضافة الى مستوى التطور الذي تشهده الدولة وارتفاع رفاهية المستهلكين ودخلهم، وتمتلك دول شمال إفريقيا مجتمعة متوسط معدل تضخم أكبر من دول جنوب الصحراء حيث تقدر ب 11.9 % في المتوسط في شمال إفريقيا و10.8% في جنوب الصحراء حسب إحصائيات سنة 2019 ومن المتوقع أن ترتفع هاته النسب في السنوات القادمة إن تواصلت الدول لإفريقية على الاعتماد على السياسات الاقتصادية الحالية.

من خلال مما سبق نلاحظ أن متوسط معدل التضخم في إفريقيا مر ب 3 مراحل وهي:

- **المرحلة1:** من سنة 2000 إلى 2006 في هذه المرحة شهدت معدلات التضخم في إفريقيا انخفاضا كبيرا إذ سجل نسبة 5.62 % من مستوى الأسعار وهذا ما يعود بالإيجاب على الاقتصادات المحلية.

- **المرحلة2:** من 2006 إلى 2017 في هذه المرحلة تميزت بفترات ارتفاع معدلات التضخم لتشهد أعلى قيمة لها سنة 2008 و2017 بمعدل يقدر ب 10.8 و13.1 على التوالي.

-**المرحلة3:** من 2017 الى 2021 شهدت هذه المرحلة انخفاض متوسط معدل التضخم في إفريقيا بنسب كبيرة .

المرحلة 4 : ارتفاع معدلات التضخم بنسب كبيرة بسبب تداعيات الحرب الروسية الاكرانية.

3-الصادرات: تشهد السنوات الأخيرة انتعاشا كبيرا في الصادرات الإفريقية كما هو موضح في الشكل رقم **(01): تطور الصادرات في افريقيا ما بين 1980 – 2022.**

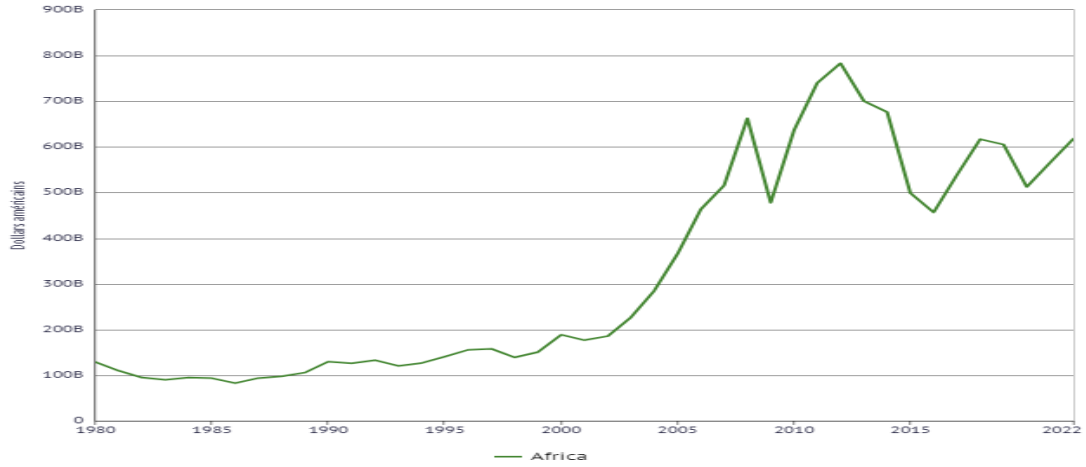

المصدر: www.dataportal.opendataforafrica.org

تاريخ نشر19-03-2022 تمت المعاينة يوم 20-02-2023

من خلال الشكل رقم (01) نلاحظ أن قيمة الصادرات الإفريقية شهدت ارتفاعا كبيرا من سنة 1980 إلى غاية سنة 2008 بسبب ظهور الدول النفطية كالجزائر ونيجيريا التي ساهمت في زيادة قيمة الصادرات الإفريقية حيث سجلت سنة 2008 ما قيمته 662 مليار دولار أمريكي إلا أنها انخفضت سنة 2009 إلى 477 مليار دولار أمريكي بسبب الأزمة العالمية وتأثيرها على الاقتصاد العالمي، وارتفعت قيمة الصادرات مجددا إلى 783 مليار دولار سنة 2012 كأعلى قيمة لها في السنوات السابقة وهذا راجع إلى الانتعاش الاقتصادي العالمي وارتفاع أسعار النفط، وانخفضت قيمة الصادرات بعد سنة 2012 حتى 2016 لتسجل قيمة قدرها 456 مليار دولار، ومن المتوقع أن ترتفع سنة 2020 لتصل إلى قيمة 512 مليار دولار و617 مليار دولار سنة 2022 بعد أن شهدت انخفاضا كبيرا في سنة 2019 بسبب تداعيات فيروس كورونا.

4-الواردات: تمثل دالة الواردات العلاقة بين قيمة الواردات من السلع والخدمات وبين المتغيرات المؤثرة فيها، وكثيرا ما تتمثل تلك العوامل في حجم الاستهلاك الكلي والاستثمار[3]. لذا نشهد في السنوات الأخيرة ارتفاعا في الواردات الإفريقية كما هو موضح في الشكل:

رقم (02): تطور قيمة الواردات الإفريقية بين 1980 -2022.

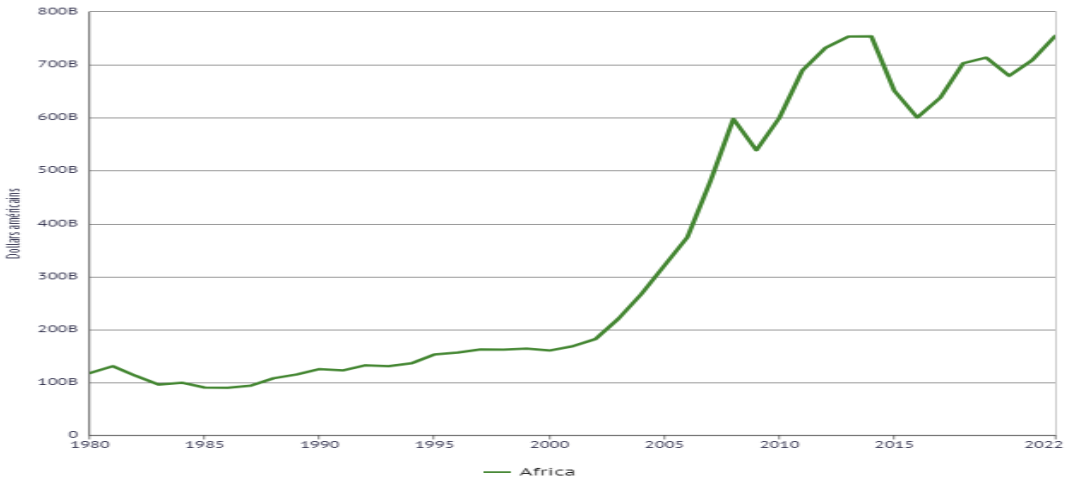

المصدر: www.dataportal.opendataforafrica.org

تاريخ نشر 19-03-2022 تمت المعاينة يوم 20-02-2023

من خلال الشكل رقم (02) نلاحظ أن واردات إفريقيا في ارتفاع مستمر بسبب ازدياد عدد السكان وارتفاع مستوى الطلب لدى الدول الإفريقية وغياب الإنتاج والتنوع الاقتصادي وشهدت أعلى قيمة لها سنة 2014 بـ 753 مليار دولار أمريكي، وسنة 2019 بـ 713.5 مليار دولار ومن المتوقع أن تصل سنة 2022 إلى قيمة 754 مليار دولار.

5-الاستثمار[4]: تمتلك إفريقيا عدة استثمارات أجنبية في القارة من مختلف دول العالم سواء دول أوروبية كفرنسا وبريطانيا وتركيا ودول أسيوية كالهند والصين والشكل الموالي يوضح أكثر 5 دول امتلاكا للاستثمار الأجنبي المباشر.

الشكل رقم (03) :أكثر 5 دول إفريقية استقبالا للاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2017 و 2018 (الوحدة بليون دولار).

[3] - هاني عبد المالك، تقدير دالة الواردات لعينية من الدول الافريقية، مجلة المشكاة في الاقتصاد والتنمية و القانون، المجلد 5، العدد1 ،2020، ص 119.

[4] عميمور نورالدين ، محروق زكريا ، الآثار المتوقعة لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقيةعلى الإقتصاد الجزائري – دراسة إستشرافية -، شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحي - جيجل، السنة الجامعية 2020/2021،ص21 .

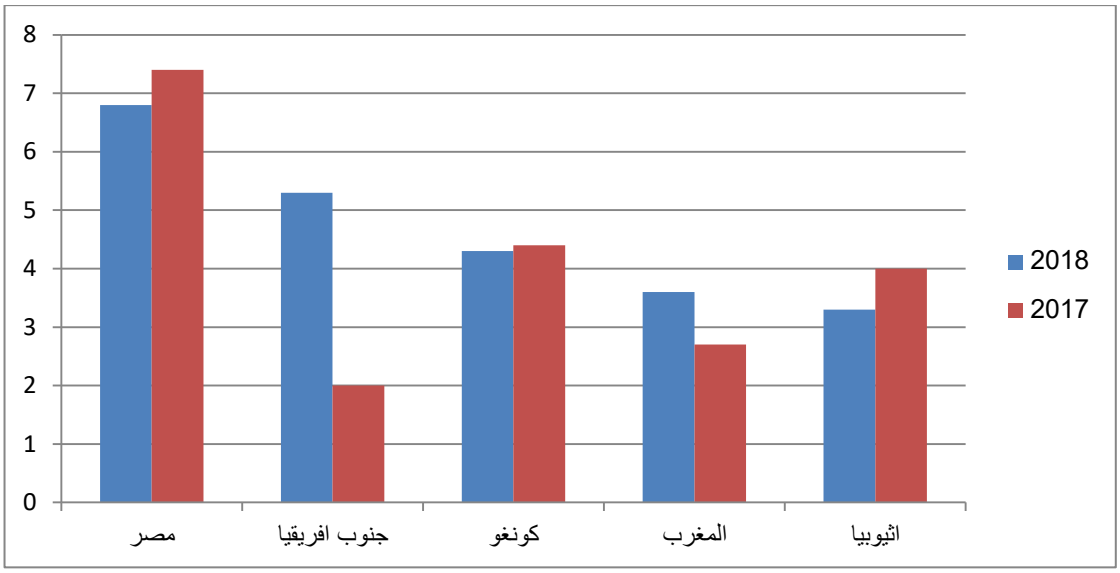

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام 2018

من خلال الشكل نلاحظ مصر تمتلك أكبر استثمارات أجنبية مباشرة في إفريقيا بقيمة قدرت سنة 2018 بـ 6.8 بليون دولار أمريكي بعدما كانت سنة 2017 تقدر بـ 7.4 بليون دولار وتليها جنوب إفريقيا بـ 5.3 بليون دولار ومن بعدها كل من الكونغو والمغرب وإثيوبيا بـ 4.3 و3.6 و3.3 بليون دولار على التوالي، وارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في شمال إفريقيا لتسجل قيمة 14 بليون دولار سنة 2018، فيما سجلت منطقة جنوب الصحراء قيمة 32 بليون دولار أمريكي.

ومن خلال ضوء ذلك تسعى كل دولة من دول العالم لإنشاء مناطق حرة خاصة بها، وذلك بغية "جذب الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق بتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية للتطوير والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإقامة البنية الأساسية ..."[5].

المطلب الثالث: عوامل ضعف التنمية في افريقيا.

يمكن إرجاع عوامل غياب التنمية ومعيقاتها في إفريقيا إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية.

أولا –العوامل الداخلية: تتمتع القارة الإفريقية بخصوصية من حيث البنية التحتية، تنوّع المناخ، كثرة الموارد، التركيبة السكانية، فهي تضمّ تكوينات مجتمعية مختلفة وثقافات

[5] -كريم جايز، دور المناطق الحرة في تنشيط التجارة الخارجية في البلدان العربية (دراسة مقارنة بين الإمارات ومصر والجزائر)، مذكرة الماجستير، جامعة المسيلة، 2012، ص 31.

متعددة، تشتمل على لغات وعادات متنوعة، حيث تمّ استغلال هذه الاختلافات وتعبئتها داخليا[6].

1 –العوامل الطبيعية:

تعد القارة الإفريقية واحدة من أكثر القارات تعرضا للتغيرات والتقلبات المناخية، وهذا ما يتسبب في غياب القدرة على التكيف في العديد من القطاعات الاقتصادية الرئيسة في إفريقيا، مما ساهم في تفاقم حجم الأضرار والتحديات التنموية، كالفقر المدقع ومحدودية الحصول على رأس المال، بالإضافة إلى تدهور النظم الأيكولوجية، وبخاصّة الجزء الجنوبي من القارة، والذي شهد في السنوات الأخيرة أعقد الصراعات والنزاعات الداخلية بفعل غياب الأمن الغذائي والبحث عن الموارد، نتيجة تضرر القطاع الزراعي و الفلاحي في عدة أجزاء من القارة، كإقليم دارفور بالسودان، مالي، الصومال، وغيرها من المناطق التي تشهد حالة الجفاف والتصحر في ربوع القارة.

2–العوامل المجتمعية:

إن غياب الدولة ومؤسساتها هو العامل الأساسي الذي يؤدي إلى غياب التنمية، والسبب راجع إلى العجز عن توفير الاستقرار السياسي، نتيجة فقدان دورها الأساسي المتمثل في تلبية مطالب المواطنين، وهذا ما يدفع بهم إلى التمرد والدخول في صراعات من أجل الحصول على الموارد نتيجة للتهميش والشعور بالإقصاء وتردي شرعية النظام السياسي، خاصة في الدول المتعددة الأعراق و الإثنيات و لعلّ أبرز مثال على ذلك : ما يحدث من صراعات داخلية في السودان، مثل نزاع دارفور : هو نزاع قائم على غياب الأمن الغذائي بالأساس، مما دفع بالقبائل غير العربية إلى التمرد نتيجة شعورها بالإقصاء و التهميش من حيث السياسات التنموية، والخلل في ذلك يعود إلى السياسات الاقتصادية الحكومية التي لم تكن في المستوى، وتميزت بالعشوائية، فبالرغم من ارتفاع معدل النمو الاقتصادي من 1995 م إلى 2009 م بعد اكتشاف النفط بالسودان، فإن حكومة الدولة لم تستطع الاستفادة

[6] - نقلا عن موقع: http://www.investad.com/Portal/africa_addons/InvestAD_EIU_Africa_Report_2012_AR تمت المعاينة يوم 4-02-2023 عل الساعة.16:30 .

من مداخيل صادرات هذا المورد بطريقة فعالة، نتيجة مواصلة اتباع النموذج الاقتصادي الرأسمالي نفسه الذي ساد أثناء حكم الاستعمار كذلك دون إهمال تراجع وانخفاض الإنتاج الزراعي لصالح الإنتاج الصناعي.

فطبيعة الدولة الإفريقية، بحكم تاريخها الاستعماري جعلها مجرد نسخة إفريقية لدولة المستعمر، حيث حافظت على مؤسساته نفسها التي تركها، وأبقت على نخبة سياسية مشبعة بثقافةٍ غربية، حرصت على تنفيذ مخططات التبعية، ومن ثم وسعت الهوية بين الفرد والدولة، وجعلته يبحث عن هويته وذاته بعيداً عنها، وهذا ما جعل العديد من الدول، على غرار بورندي وافريقيا الوسطى وكينيا التي تعاني من أزمة الهوية وانعدام الاستقرار السياسي، وباستثناء تنزانيا لم تتمكن دولة في شرق إفريقيا ووسطها من تحقيق التجانس العرقي، ففي الوقت الذي زاد فيه العداء العرقي في كينيا، نجحت تنزانيا في تحقيق التعايش السلمي بين المجموعات العرقية والدينية، فتعدد قبائلها، والذي بلغ ما يقارب ال 100 قبيلة، لم يمنعها من تحقيق المساواة والتداول السلمي للسلطة، والتناوب على الحكم بين المسلمين و المسيحيين، و انما جعل منها نموذجا للاستقرار السياسي والتعايش الديني في إفريقيا واستطاعت أن تعكس هذا النجاح السياسي والمجتمعي اقتصاديا، فاليوم تنزانيا أصبحت من أسرع الاقتصادات نموا في إفريقيا الشرقية، حيث بلغ معدل إنتاجها المحلي 6.9 % في 2014 ، كما نجحت في تطوير اقتصاداتها التحويلية والصناعية، وحتى إن لم تنجح في تحقيق مراتب أعلى اقتصاديا وتنمويا بفعل تآكل بنيتها التحتية وارتفاع معدلات الفقر، فإن ذلك لن يعيق مسارها التنموي، ففي السنوات المقبلة ستكون في وضع أمثل لأن التحدي الرئيس ومشكلة الهوية وأزمة التوزيع تجاوزته، ويبقى فقط مشكلة التكنولوجيا وتطوير البنى التحتية وتوفير فرص العمل والخدمات، وهذا ليس بالأمر الصعب عندما تتوافر الإرادة الحقيقية لبلوغ مستويات أفضل تنمويا.

3 –العوامل السياسية[7]:

إن السبب الرئيسي الذي أدى إلى تغييب عنصر " التنمية الاقتصادية " في القارة راجع إلى انشغال القوى السياسية بالسلطة بدلا من التركيز في مواضيع ومجالات التنمية الاقتصادية، فلتحقيق غرض الوصول إلى السلطة نفذت العديد من الأساليب من بينها : التمرد، العصيان المدني، الحروب الأهلية، الانقلابات العسكرية، وهذه الأخيرة تعد من سمات القارة الإفريقية، حيث كانت تتم الإطاحة بالأنظمة عبر الجيوش وباستغلال الضعف الاقتصادي كسبب لتنحية النخب التي لا تخدم المصالح العسكرية، وهذا ما ساد في كل من أوغندا في ديسمبر 1999 م، وغينيا بيساو 2003 م، ومصر 2012 م، ومن هنا تظهر سيطرة المصالح الضيقة على حساب مصالح الشعوب ورفاهيتهم الاقتصادية، وتفشي الفساد ونخره لكل الأجهزة السياسية داخل الدول الإفريقية.

كما يمكن إرجاع سبب غياب التنمية الاقتصادية في إفريقيا إلى غياب أحزاب سياسية فعلية، لأن الواقع يؤكد أن استقرار النظم السياسية مرتبط بقوة الأحزاب وليس بطبيعة النظام الحزبي، فلا يهم إن كان أحاديا أو تعدديا، ما دام الهدف هو الوصول إلى السلطة، وتحقيق التداول، وتقديم البرامج والبدائل لإيجاد الحلول وتحقيق التنمية بمختلف مجالاتها.

اعتمدت معظم الدول الإفريقية على نظام الحزب الواحد استكمالا لمسيرة النضال الثوري للحزب الذي ساهم في تحرير البلاد من المستعمر، وبذلك أخذ على عاتقه اتباع الاستقلال السياسي بالتحرر الاقتصادي، ولكن لم تنجح تلك الأحزاب لا في تحقيق التنمية ولا في ضمان الاستقلالية وإنما حافظت على نهج المستعمر وفي الوقت نفسه حققت مصالحه بالوكالة.

وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى طبيعة الأنظمة السياسية الهجينة التي تحكم الدول الإفريقية حيث لم تعد ديكتاتورية ولا ديمقراطية في الوقت نفسه، بل حصرت الدولة في شخص الرئيس وحاشيته والمستفيدين منه، فلغرض الإبقاء على السلطة تم تبني حيلة تعديل

[7] - خيري عبد الرزاق جاسم، التجربة الديمقراطية في موريتانيا دراسة في الإصلاح السياسي، مجلة دراسات دولية، العدد 43، موريطانيا،2020، ص 112.

الدستور للاستمرار في الحكم، إضافة إلى تزوير الانتخابات وتعديل النّظم الانتخابية وفق ما يتلاءم مع طموحات القادة والنخب، وهذا ما يستدعي تجديد نمط الثقافة السلطوية، وتبني الخيارات الديمقراطية لتجسيد سياسة التوافقات، وفتح المجال لتطوير البنى التحتية، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.

4 -العوامل الاقتصادية والاجتماعية:

إن أكبر معيقات التنمية الاقتصادية في إفريقيا ترتبط بعدم توفر خريطة استثمارية متكاملة توضح مختلف الأنشطة في مجال الاستثمار، وكذا ضعف البنية التحتية للقارة الإفريقية وغياب المنشآت والمواصلات الحديثة، فبرغم التحسينات فلا تزال القارة بعيدة عن الوضع الأمثل، إلى جانب عدم الاهتمام الكافي بمستوى التدريب التقني والفني، وبالتالي غياب يد عاملة إفريقية مؤهلة[8].

إن مؤشر الفقر في البلدان الإفريقية أعلى بكثير مقارنة ببقية المناطق النامية الأخرى، حيث يقدر عدد الفقراء الذين يعيشون بدولارٍ واحدٍ في اليوم حوالي 46 % من إجمالي سكان القارة، وهذا بالرغم من التحسينات الكبيرة في نموّ الناتج المحلي الإجمالي لإفريقيا في السنوات الأخيرة، ويعود ذلك لفقدان غالبية الشباب لوظائف ومصادر دائمة للدخل، فمن بين التحديات الاقتصادية التي تعانيها إفريقيا نجد انخفاض اليد العاملة في قطاعات النمو، وتمركز معظم العاملين في مجال الزراعة، ولكن نظرا للتقلبات المناخية فإن القارة عرفت انخفاضا في مستوى الإنتاج الزراعي، ومن ثم لم تتمكن من توظيف المواطنين ولا تحسين دخلهم الفردي في الوقت نفسه.

ويعود سبب تأثر الجانب الاقتصادي في القارة الإفريقية إلى غياب التجهيزات الملائمة للإنتاج الزراعي وعدم الاستفادة من فرص العولمة، وعدم اهتمام القادة السياسيّين في إفريقيا بتبني مشاريع التنمية الوطنية بما في ذلك استراتيجيات الحد من الفقر.

[8] - الصادق محمود عبد الصادق، مقومات ومعيقات التنمية الاقتصادية في إفريقيا: نظرة جغرافية، مجلة الجامعة الأسمرية، العدد 21،2011،ص 383.

ثانيا: العوامل الخارجية:

لا يمكن حصر المعيقات الخارجية للتنمية في الاستعمار التاريخي فحسب، فاليوم لم تعد إفريقيا مستعمرة أوروبية فقط، وإنما هي كذلك محلّ تنافس من قِبل أقطاب دولية أخرى عبر الشركات متعددة الجنسيات وضغوط المؤسّسات المالية الدولية بفعل تراكم الديون على الدول الإفريقية، وبهذا أصبحنا نتحدث عن نمط احتلالي حديث يتم بواسطة الغزو الثقافي والاقتصادي لخدمة مصالح الدول الصناعية الكبرى، لذا فإن إثارة المشكلات، وتعددية النزاعات و الصراعات، ومحاربة الإرهاب، ما هي إلا استراتيجيات غربية لتوفير المواد الخام لصناعتها وتهيئة السوق لسلعها ومنتجاتها بقصد إبقاء دول القارة في استهلاك مستمر لمنتجات الشركات الغربية، وأضف إلى ذلك أن الأطماع والاستراتيجيات والمخططات تزداد وتتسع كلما زاد الفقر والجهل والحروب داخل دول القارة الإفريقية.

أما مساهمة إفريقيا في التجارة الدولية فتقدر بنسبة 2 % فقط مقارنة بآسيا وأمريكا اللاتينية اللتين تساهمان ب 17 % و5% على التوالي، هنا يتضح فارق تهميش القارة الإفريقية من حيث التجارة الدولية وهي التي تشكّل نسبة 60 % من دخلها إضافة إلى انخفاض معدل الاستثمار الأجنبي إلى 15 % فقط.

وانطلاقاً من ذلك يظهر أنّ كلا العاملين الداخلي والخارجي يساهمان في عرقلة المسيرة التنموية اقتصاديا في إفريقيا، فالبيئة الداخلية بطبيعتها وتركيبتها عمقت من أزمة القارة اقتصاديا زيادة على مخلفات الاستعمار الذي تسبب في تفكيك البنية التحتية للدولة وعطل نموّها وبالتالي أبقى الدول الإفريقية في مرحلة الإنتاج بدلا من التصنيع[9].

[9] - خطاري ولد أحمد ولد أبيه، دور السياسات الاقتصادية في مكافحة الفقر في موريتانيا، مجلة جامعة القدس المفتوحة والدراسات الإدارية والاقتصادية، العدد 03 ، جوان 2015 ، ص 182.

المبحث الثاني: التكتلات الاقتصادية في القارة الافريقية:

التكامل الاقتصادي هو عملية ذات بعد زمني جوهرها تحويل العلاقات التي تقوم بين وحدتين اقتصاديتين وطنيتين من علاقات دولية إلى علاقات داخلية تدريجيا عن طريق الحد من حواجز التبادل، ثم ازالتها حتى قيام سوق موحد (حرية انتقال السلع – عناصر الإنتاج) إلي خلق اقتصاد نقدي موحد (عملة موحدة) إلى اتحاد اقتصادي شامل بهدف تمكين الوحدات الوطنية من تحقيق عملية تنموية ذات مقومات متنوعة ومتوازنة بهدف تكوين وحدة اقتصادية قادرة على المنافسة في عالم مركزه راس المال والتكتلات الدولية.

المطلب الأول: أهم التكتلات الاقتصادية الإقليمية الافريقية:

ان محاولات التقارب الاقتصادي بين الدول الافريقية قديم النشأة حتى في فترة الغطاء الاستعماري الفرنسي وبتشجيع منه لتقريب وتوحيد مستعمراته اقتصاديا وسياسيا، إلا ان هذه التجمعات الاقتصادية الكثير منها فشل ويرجع ذلك الى عدم امتلاك الإرادة والرغبة في التكامل لان تلك الإرادة كانت ملك الغير (المستعمر) لم يدم هذا طويلا فبظهور الحركات ورغبة الدول الأفريقية في الاستقلال الذي ارتبط بمفهوم الوحدة والتضامن.

إلا أن القارة الإفريقية قد عرفت محاولات عديدة لإقامة تكتلات وحدوية، ذلك أن الدول الإفريقية أخذت تستقل الواحدة تلوى الأخرى، حتى شملت جميع بلدان القارة، لكن أغلبية الدول كانت تعاني من ضعف في الموارد الاقتصادية ومن تخبطها في أزمات داخلية وخارجية ، كما أن الاضطهاد الذي عانته شعوب إفريقيا ساهم في جمع كلمة أبناء هذه القارة في عدة مؤتمرات للدفاع عن حقوقهم، فالمشاكل المتماثلة التي عانتها الدول الإفريقية، لم يكن ممكنا التصدي لها بصورة انفرادية، فأدرك الأفارقة المخلصّون بوجوب تكتل دولهم سياسيا و اقتصاديا، لإنشاء مجموعات كبرى قادرة على الصمود أمام الأزمات، فحتم ذلك البحث عن إطار يضم الدول الإفريقية ويستجيب لتطلعاتها [10].

[10] - ربيع عبد العاطي عبيد، دور منظمة الوحدة الإفريقية وبعض المنظمات الأخرى في فض المنازعات، دون طبعة، دار القومية العربية للثقافة والنشر، مصر،2002، ص 69.

اما بعد استقلال الدول الافريقية ظهرت إرادة سياسية ورغبة شعبوية وضرورة ملحة لتكوين تكتلات اقتصادية إقليمية، تعود بالفائدة الاقتصادية لجميع البلدان المتكاملة.

وسيتم تناول التجمعات الاقتصادية الإقليمية الثمانية المُعترف بها من قبل الاتحاد الأفريقي وذلك كما يلي[11]:

1-الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (ECCAS):

تم تأسيسها في 18 أكتوبر 1983 م وذلك من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والجمركي لوسط أفريقيا (UDEAC) والتي اتفقت قياداتها من حيث المبدأ على توسيع نطاق الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وذلك في ديسمبر 1981، والدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول البحيرات العظمى (CEPGL)وهم (رواندا، بروندي أي الزائير سابقا)، وذلك إلي جانب ساوتومي و برنسيت، وقد بدأت الجماعة عملها في عام 1985 م، ولكنها ظلت غير مفعلة لسنوات طويلة (منذ عام 1992 م)، بفعل الصعوبات المالية المتمثلة في عدم دفع الاشتراكات من قبل الدول الأعضاء والصراعات القائمة في منطقة البحيرات العظمى، وعلى رأسها الصراع في جمهورية الكنغو الديمقراطية، وقد تم الاتفاق على إعادة إحياء هذه الجماعة خلال القمة الاستثنائية الثانية المُنعقدة في (ليبريفيل) وذلك في 6 فبراير 1998م.

وتقع مقرات هذه الجماعة في (ليبريفيل) بالجابون، وتضم هذه الجماعة (11) دولة عضو في إطارها، وهم (أنجولا، بوروندي، الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكنغو الشعبية، غينيا الاستوائية، الجابون، رواندا، ساوتومي و برنسيت، تشاد، الكنغو الديمقراطية)، ويبلغ إجمالي المساحة الجغرافية التي تشملها الجماعة نحو (6.5) مليون كم2، ويتكون الهيكل التنظيمي للجماعة – وفقاً لنص المادة السابعة من المعاهدة المنشئة – من ستة أجهزة رئيسية، وهي (مؤتمر رؤساء الدول والحكومات، المجلس الوزاري، محكمة العدل، الأمانة العامة، اللجنة الاستشارية ، اللجان الفنية المتخصصة أو أي جهاز أخر).

[11] - محمود زكريا، التجمعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا: الخريطة التنظيمية وتقييم الأداء، مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، تاريخ الاطلاع 2023/02/12.

وقد حددت المعاهدة المُنشئة للجماعة في إطار المادة الرابعة الأهداف الرئيسية لها والمتمثلة في : إزالة الرسوم الجمركية أو أي تكاليف أخرى من شأنها التأثير على حركة الصادرات والواردات بين الدول الأعضاء، إزالة القيود الكمية والحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء، خلق والحفاظ على التعريفة الجمركية الخارجية الموحدة، خلق السياسة التجارية في مواجهة الأطراف الثالثة، إلغاء كافة العوائق المعرقلة لحرية حركة الأفراد والسلع والخدمات ورأس المال، تنسيق السياسات الوطنية من أجل تحقيق أنشطة الجماعة، تأسيس صندوق التنمية والتعاون، فضلا عن التنمية السريعة للدول الحبيسة وشبه الحبيسة والمنتمية لتصنيف (الدول الأقل تقدماً).

2- جماعة شرق أفريقيا(EAC):

تأسست في ديسمبر 1967 م ،وضمت ثلاث دول وهم (كينيا، تنزانيا، أوغندا)،واستمرت لعقد واحد من الزمان قبل أن يتم حلها في عام 1977 م وذلك نتيجة لجملة من الأسباب ومنها عدم التوافق بشأن توزيع منافع وعوائد التكامل بين الدول الثلاث، والاختلافات الأيديولوجية بين هذه الدول، فضلاً عن سيطرة بريطانيا باعتبارها القوة الاستعمارية السابقة على العلاقات التجارية لهذه الدول، ومع منتصف عقد الثمانينيات من القرن العشرين بدأت آفاق التعاون تتبلور من جديد، حيث تم التوقيع على اتفاقية الوساطة لتقسيم الأصول والخصوم في عام 1984، كما اتفقت هذه الدول على تعزيز مجالات التعاون المستقبلي وتبني ترتيبات محددة لهذا التعاون، وعقد بالفعل الاجتماع الأول لقيادات هذه الدول في (كمبالا) بأوغندا في 30 نوفمبر 1993، والذي أسفر عن التوقيع على اتفاقية تأسيس اللجنة / المفوضية الثلاثية الدائمة للتعاون في شرق أفريقيا.

وقد تعززت عمليات التعاون في شرق أفريقيا مع إنشاء أمانة هذه اللجنة في إطار مقر الجماعة في(أروشا) بتنزانيا في مارس 1996 م، وفي إطار محاولة ترسيخ التعاون الإقليمي في شرق أفريقيا، تم توجيه هذه اللجنة لتطوير الاتفاقية المنشئة لها لتصبح بمثابة معاهدة شاملة وذلك في 29 أبريل 1997، وبالفعل تم تبني المعاهدة المنشئة لهذه الجماعة في

(أروشا) وذلك في 30 نوفمبر 1999، وبدأ ممارسة مهامه في عام 2001، وفي سنة 2007 انضمت إليه كل من رواندا و بوروندي.

ومن أهدافه: توسيع وتعميق التعاون بين دول المجموعة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والقضائية والمتعلقة بالأمن والدفاع والبحث والتكنولوجيا[12]، وهو ما يقتضي من الدول الأعضاء استهداف إقامة اتحاد جمركي وسوق مشتركة واتحاد نقدي والوصول إلى مرحلة الاتحاد السياسي، وذلك من أجل تحقيق التنمية المتناغمة والمتوازنة والتوسع المستدام في الأنشطة الاقتصادية.

3-الهيئة الحكومية للتنمية (IGAD):

تم إنشاؤها عام 1996 لتحل محل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية التي تأسست عام 1986، وتضم 07 دول هي: (جيبوتي، إثيوبيا، كينيا، الصومال، أوغندا، وانضمت إريتريا لاحقاً في عام 1993م عقب حصولها على الاستقلال، ثم انضمت جنوب السودان في عام 2011، ويبلغ إجمالي المساحة الجغرافية التي يشملها التجمع نحو (5.2) مليون ك م2[13].

وبدأ التفكير في تعزيز التعاون القائم بين الدول الأعضاء وإعادة إحياء دور هذا التجمع منذ منتصف عقد التسعينيات من القرن العشرين، وهو ما تبلور من خلال الإعلان الخاص بقمة رؤساء الدول والحكومات المنعقدة في (أديس أبابا) في أبريل 1995م ،وتلا ذلك تعديل المسمى الخاص بهذا التجمع ليصبح "الهيئة الحكومية للتنمية " المعروفة اختصاراً باسم " إيجاد" وتوسيع المنظور الوظيفي له من خلال تبني اتفاقية جديدة وذلك في إطار القمة المُنعقدة في (نيروبي) في 21 مارس 1996، وقد تم إطلاقه رسمياً في إطار القمة المُنعقدة في (جيبوتي) وذلك في 25 نوفمبر 1996، ويتكون الهيكل التنظيمي لهذا

[12] - تجمع دول شرق إفريقيا بين احتمالية البقاء و التفكك على الموقع:https://studies.aljazeera.net ، تاريخ الدخول 2023/03/12، بتوقيت:23:30

[13] - محمد بن بوزيان، التكتلات الاقتصادية في افريقيا بين المقومات والمعوقات، مجلة القانون والعلوم السياسية، مجلد 8، العدد 1،2022، ص 549.

التجمع – وفقاً للمادة الثامنة من الاتفاقية المنشئة للتجمع–من أربعة أجهزة رئيسية، والمتمثلة في (مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ،المجلس الوزاري، لجنة السفراء، الأمانة).

وتتمثل الأهداف الرئيسية لهذا التجمع وفقاً للمادة السابعة من الاتفاقية المُنشئة في : تعزيز استراتيجيات التنمية المشتركة والتنسيق التدريجي للسياسات والبرامج الاقتصادية على المستوى الكلي والمتعلقة بالمجالات العملية والتكنولوجية والاجتماعية، تنسيق السياسات المتعلقة بالتجارة والنقل والجمارك والاتصالات والزراعة والبيئة والموارد الطبيعية، دعم حرية حركة الأفراد والسلع والخدمات في الإقليم، وخلق بيئة مواتية لتعزيز التجارة المحلية والعابرة للحدود والاستثمارات، ودعم المشروعات والبرامج الرامية إلي تحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة للموارد الطبيعية، وتطوير وتعزيز البنية التحتية في مجالات النقل والاتصالات والطاقة، وتعبئة الموارد من أجل تنفيذ برامج التعاون الإقليمي، ودعم بناء القدرات والتدريب على المستويات الوطنية والإقليمية، فضلاً عن دعم السلم والاستقرار في الإقليم وخلق آليات لمنع وإدارة وحل الصراعات الداخلية والبينية عبر الحوار.

4-الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS)[14]:

نشأت (الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا) (الإيكواس) عام 1975م، وتضم في عضويتها كلاً من (بنين، وبوركينافاسو، وجزر الرأس الأخضر، وساحل العاج، وجامبيا، و غانا، وغينيا، وغينيا بيساو، وليبيريا، ومالي، والنيجر، ونيجيريا، والسنغال، وسيراليون، وتوجو، وكان مقر الجماعة في (لاجوس)، ثم انتقل إلى عاصمة نيجيريا الجديدة (أبوجا)عام 1995م.

وقد عدّلت الاتفاقية المنشئة للجماعة في قمة رؤساء الدول والحكومات في (كوت وتو) في بنين في يوليو عام 1993م، بما يتوافق والتغيرات الدولية والإقليمية التي شهدتها القارة، وقد دخلت المعاهدة المعدّلة حيّز التنفيذ في أغسطس عام 1995 م.

تأثرت نشأة الجماعة (الإيكواس) بالنظريات التقليدية للتكامل الاقتصادي المستندة إلى فكرة

[14] - محمد عاشور، التكامل الإقليمي في إفريقيا: الضرورات والمعوقات، (القاهرة: مشروع دعم التكامل الإفريقي،2007)، ص 91.

أنّ التكامل يؤدي بالضرورة إلى تعظيم إنتاجية الدول الداخلة في التكتل عبر الاستخدام الأمثل لموارد الإقليم.

وتعتبر من أهم المجموعات الاقتصادية في القارة ويمكن اعتبارها كنموذج هادف لتعزيز التعاون المالي والاقتصادي ومن أهدافها: تطوير التعاون في المجالات التبادل التجاري والجمارك من خلال تطبيق المعاملة التفضيلية، وتطوير سياسات التعاون في مجال المواصلات والصناعة والزراعة والشؤون الاجتماعية، أما الهدف الرئيسي هو تحقيق اتحاد اقتصادي ونقدي[15].

5-السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (COMESA)[16]:

تضم الكوميسا 21 دولة عضوا، وتمتد عبر القارة من إيسواتيني في جنوب إفريقيا وصولا إلى تونس على ساحل البحر الأبيض المتوسط في شمال إفريقيا، وهي ثاني أكبر مجموعة اقتصادية إقليمية من حيث عدد الأعضاء، يبلغ عد سكانها أكثر من 586 مليون نسمة، وإجمالي الناتج المحلي 805 مليار دولار أمريكي، وتجارة الصادرات والواردات العالمية في السلع بعقيمة 346 مليار دولار أمريكي، وتشكل الكوميسا سوقا رئيسيًا للتجارة الداخلية والخارجية، تغطي الكوميسا ما يقرب من ثلثي القارة الأفريقية بمساحة 12 مليون كيلومتر مربع.

تأسست السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا) التي تتكون من 21دولة عضو في ديسمبر1994 لتحل محل منطقة التجارة التفضيلية، وفقًا لاتفاقية الكوميسا، فإن أولويتها هي إقامة سوق مشتركة، لذلك تهدف الكوميسا إلى تنسيق السياسات الوطنية وهيكلتها بهدف تبني سياسات إقليمية في مجالات التجارة والبنية التحتية والقطاع الإنتاجي والقطاع الاجتماعي وكذلك التعاون المالي والنقدي.

[15] - عصموني خليفة، دواعي ومظاهر التكامل الإقليمي الاقتصادي في إفريقيا، مجلة المعيار، مجلد 6، العدد 1، المركز الجامعي، تسيمسيلت،2015، ص 246.

[16]- موسى فقي محمد، تقرير التكامل الأفريقي لعام 2021، تقرير عن حالة التكامل الإقليمي في أفريقيا، ص 57-58 .

الجدول رقم (04): لمحة عن الكوميسا

المساحة	12 مليون كيلومتر مربع
السكان	**586 مليون نسمة**
الناتج المحلي الاجمالي	**805 مليار دولار**
معدل النمو الاقتصادي	**% 0.6**
معدل التضخم	**المؤشر المنسق لأسعار المستهلك السنوي% 6.63-**
التجارة الإقليمية البينية	**%7**
عدد الدول الأعضاء	**21**
عدد العملات	**21**
المقر	**لوساكا، زامبيا**
أنشئت باعتبارها الكوميسا	**1993**
أنشئت باعتبارها منظمة منطقة التجارة التفضيلية	**1981**
اللغة الرسمية	**الإنجليزية، الفرنسية، العربية**
الرئيس، سلطة الكوميسا (رؤساء الدول والحكومات)	**الرئيس آندري نيرينا راجوئيلينا من مدغشقر**
الأمين العام، أمانة الكوميسا	**السيدة تشيليشي مبوندو كابعويبوي من زامبيا**

المصدر: الكوميسا،2021

- تتمثل أهداف وغايات الكوميسا فيما يلي:

- تحقيق النمو والتنمية المستدامين للدول الأعضاء من خلال تعزيز تنمية أكثر توازناً وتناغماً لهياكل الإنتاج والتسويق فيها.
- تعزيز التنمية المشتركة في كافة مجالات النشاط الاقتصادي والاعتماد المشترك لسياسات وبرامج الاقتصاد الكلي لرفع المستوى المعيشي لشعوبها وتوثيق العلاقات بين الدول الأعضاء فيها.
- التعاون في خلق بيئة مواتية للاستثمار الأجنبي والمحلي بما في ذلك التعزيز المشترك للبحث وتكييف العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية.

التعاون في تعزيز السلم والأمن والاستقرار بين الدول الأعضاء من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية في الإقليم.

• التعاون في تعزيز العلاقات بعين السوق المشتركة وبقية العالم واعتماد مواقف مشتركة في المحافل الدولية، والمساهمة في تأسيس أهداف الجماعة الاقتصادية الأفريقية وتقدمها.

6-اتحاد المغرب العربي(AMU) :

تأسس بموجب المعاهدة المنشئة الصادرة في (مراكش) في 17 فبراير 1989، وتعود فكرة إنشاؤه إلى مرحلة ما قبل الاستقلال من خلال مؤتمر الأحزاب المغاربية المُنعقد في مدينة (طنجة) في أواخر شهر أبريل 1958، والذي ضم ممثلين ثلاث أحزاب وهم (حزب الاستقلال المغربي، الحزب الدستوري التونسي، جبهة التحرير الوطني الجزائرية)، وتبلورت بعض محاولات تحقيق التكامل بين دول المغرب العربي في مرحلة ما بعد الاستقلال من قبيل إنشاء اللجنة الاستشارية للمغرب العربي في عام 1964 وذلك بهدف تعزيز الروابط الاقتصادية بين دول المغرب العربي، ويضم هذا التجمع في عضويته خمس دول وهم (تونس، المغرب، الجزائر، موريتانيا، ليبيا)، ويبلغ إجمالي المساحة الجغرافية التي تشملها الجماعة نحو (5.8) مليون كم2، وتقع مقراته في مدينة (الرباط) بالمغرب .

وقد قام من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف وفقاً للمادة الثانية من المعاهدة المنشئة ، والمتمثلة في تعزيز صلات الصداقة بين الدول الأعضاء وشعوبهم، وتحقيق التقدم والرخاء لمجتمعات الدول الأعضاء والدفاع عن حقوقها، والمساهمة في حفظ السلم، وتبني سياسة مشتركة في مجالات الاهتمام المختلفة (الدولية ، الاقتصادية ، الثقافية)، فضلاً عن العمل على تحقيق حرية حركة الأفراد والسلع والخدمات ورأس المال بشكل تدريجي، ويتكون الهيكل التنظيمي له من خمس أجهزة اتحادية (مجلس رئاسة الاتحاد، مجلس الوزراء الأولين ورؤساء الحكومات، مجلس وزراء الخارجية، لجنة المتابعة، اللجان الفنية المتخصصة)،كما يشمل ست مؤسسات اتحادية (الأمانة العامة ،مجلس الشوري، الهيئة القضائية، الاكاديمية المغربية، المصرف المغربي للاستثمار والتجارة الخارجية ، جامعة المغرب العربي.

7-تجمع دول الساحل والصحراء (CEN-SAD)[17]:

تأسس في 4 فيفري 1998 بطرابلس بناء على مبادرة من الرئيس الليبي معمر القذافي.

[17] - رباب حداد، تجمع دول الساحل والصحراء على الموقع:https://strategianews.net ،تاريخ الاطلاع 2023/02/12، بتوقيت: 22:40.

وضم التجمع في البداية 6 دول مؤسسة هي:(ليبيا، تشاد، السودان، النيجر، بوركينافاسو، ومالي)، ثم انضمت 10 دول في سنتين ليصبح العدد 16 دولة بانضمام جيبوتي و إفريقيا الوسطى، غامبيا، إريتريا، الكونغو الديمقراطية ، مصر، تونس، السنغال، المغرب، نيجيريا. وأصبح التجمع يمثل ثاني أكبر مجموعة اقتصادية بعد الاتحاد الإفريقي متجاوزا الكوميسا والإيكواس ومن أهدافه:

- تسهيل تنقل الأشخاص و حرية الإقامة و العمل.
- تشجيع التجارة الخارجية والتبادل التجاري بين دول الاعضاء و دعم ثقافة الاستثمار.
- تطوير البنى التحتية و إرساء شبكة نقل البحرية و برية تغطي كامل المجال الجغرافي للتجمع .

8-جماعة التنمية للجنوب الأفريقي(SADC)[18] .

يعود جذور تأسيسها إلى نشأة مؤتمر تنسيق التنمية للجنوب الأفريقي (SADCC) في (لوساكا) وذلك في أبريل 1980، ويكمن الهدف من إنشائه في تقليص التبعية للدول الأعضاء ولاسيما جنوب أفريقيا في ظل نظام الأبارتهايد، وذلك من خلال: تنسيق الاستغلال لنقاط القوة والموارد المرتبطة بكل دولة عضو، وتعزيز الصلات البينية القائمة من أجل تحقيق التكامل الإقليمي العادل، وتعبئة موارد الدول الأعضاء من أجل تنفيذ السياسات الوطنية والإقليمية، فضلاً عن تأمين التعاون الدولي في إطار استراتيجية التحرير الاقتصادي، وقد ضم في عضويته نحو (9) دول، وهم (أنجولا، بتسوانا، ليسوتو، مالاوي، موزمبيق، سوازيلاند، تنزانيا، زامبيا، زيمبابوي).

وقد تم التوقيع على المعاهدة المنشئة لجماعة التنمية للجنوب الأفريقي (SADC) لتحل محل مؤتمر تنسيق التنمية للجنوب الأفريقي (SADCC) في إطار القمة المنعقدة في (وندهوك) في ناميبيا وذلك في 17 أغسطس 1992م، والتي تضم في عضويتها (15) دولة: الدول التسع الأعضاء السالف الإشارة إليهم إلى جانب ست دول أخرى وهم (جنوب أفريقيا،

[18] - محمود زكريا، التجمعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا: الخريطة التنظيمية وتقييم الأداء، مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، ، تاريخ الاطلاع 2023/02/12، بتوقيت: 23:50.

موريشيوس، سيشل، الكنغو الديمقراطية، مدغشقر، ناميبيا)، ويبلغ إجمالي المساحة الجغرافية التي تشملها الجماعة نحو (556.781) كم2 .

وتتمثل أهداف هذه الجماعة وفقاً للمادة الخامسة من المعاهدة المنشئة في: تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي وتخفيف الفقر ورفع مستويات المعيشة للمواطنين في الجنوب الأفريقي، تطوير القيم والأنظمة والمؤسسات السياسية المشتركة، دعم السلم والأمن، تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد والحفاظ على البيئة، تعزيز وترسيخ الصلات التاريخية والثقافية القوية بين الأفراد في إقليم الجنوب الأفريقي، دعم التنمية القائمة على الاعتماد الذاتي الجماعي والمتبادل بين الدول الأعضاء، فضلاً عن تحقيق التكامل بين البرامج والاستراتيجيات الوطنية والإقليمية

المطلب الثاني: النتائج المحققة في إطار التكامل الاقتصادي الافريقي:

لقد شهدت القارة الافريقية العديد من التكاملات الاقتصادية الإقليمية إلا انها لم تكن كاملة ولم تحقق النتائج المرجوة من هذا التكامل، إلا انها كانت طريق ومسار نحو الوحدة والتعاون المحدود.

*** مؤشر التكامل الإقليمي الأفريقي المتعدد الأبعاد[19]:**

يتكون مؤشر التكامل الإقليمي الأفريقي المتعدد الأبعاد من ثمانية (8) أبعاد، تتمثل الأبعاد فيما يلي:

1- حرية تنقل الأفراد

2- التكامل الاجتماعي

3- التكامل التجاري

4- التكامل المالي

5- التكامل النقدي

6- تكامل البنية التحتية

[19] - موسى فقي محمد، المرجع السابق، ص 11.

7- التكامل البيئي

8-التكامل السياسي والاجتماعي

يعتبر التكامل الإقليمي أمرا بالغ الأهمية في نمو اقتصادات أفريقيا، وهذا يفسر سبب كونه مبتغى مهما للقارة .

فمنذ الاستقلال في الستينيات، ظل التكامل الإقليمي جزءا لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية في إفريقيا، وفي الواقع كان التكامل الإقليمي أهم هدف للقارة على مدى العقود الستة الماضية.

تستند أجندة التنمية على مستوى إفريقيا كما عاد إليها الاتحاد الأفريقي، إلى التكامل الإقليمي وتشكيل الجماعة الاقتصادية الأفريقية، تم وضع هذا في معاهدة أبوجا لعام 1991 والآن في أجندة 2063 تعتبر خارطة طريق التكامل الإقليمي لأفريقيا المجموعات الاقتصادية الإقليمية والتي هي بمثابة اللبنات الأساسية للجماعة الاقتصادية الأفريقية التي كان من المتصور أن تأتي على ست مراحل على مدى فترة 34 سنة.

الشكل رقم (04) الوضع العام للتكامل الإقليمي الافريقي:

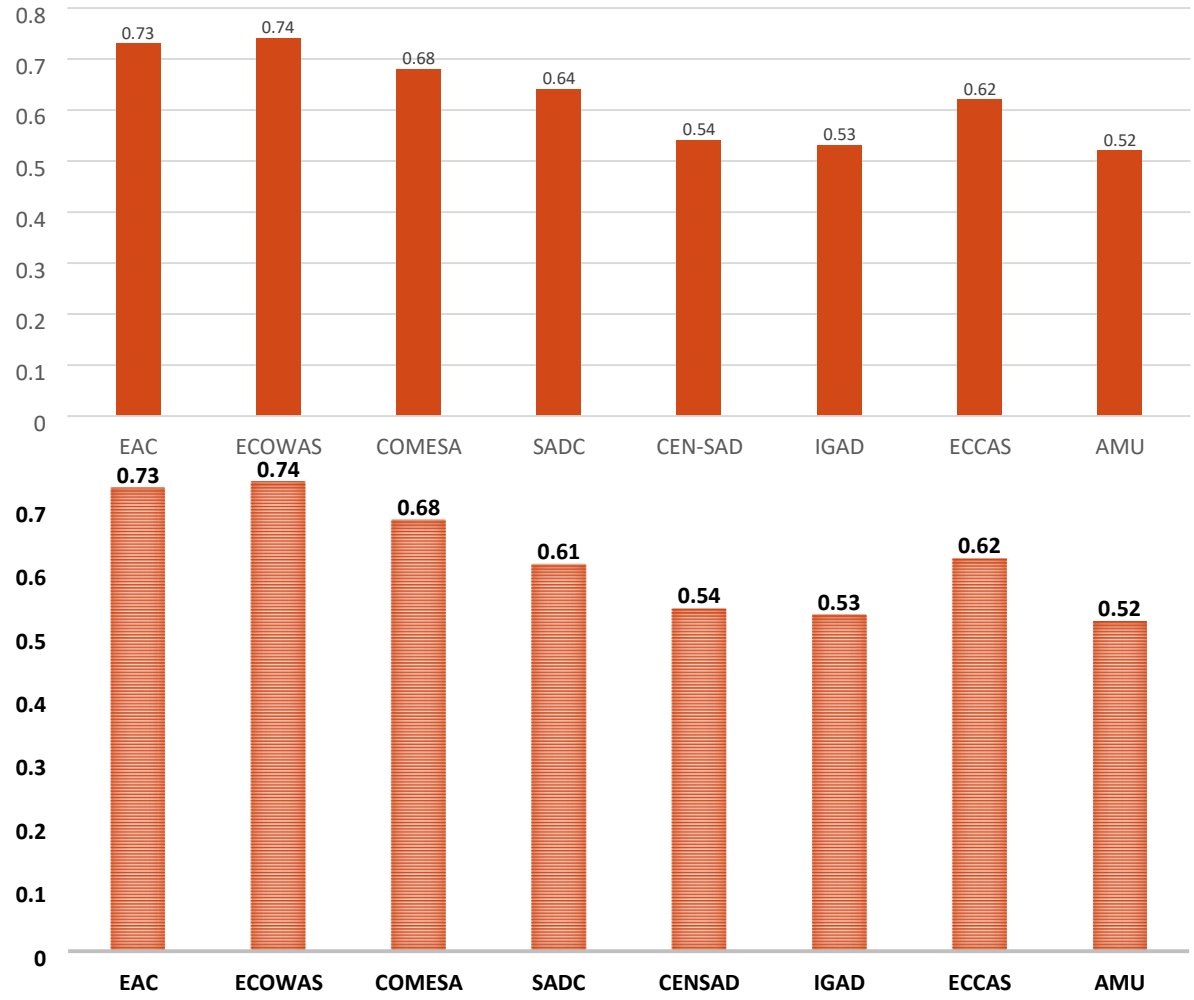

المصدر: النقاط العامة لمؤشر التكامل الإقليمي الأفريقي المتعدد الأبعاد التي أحرزتها المجموعات الاقتصادية الإقليمية، مفوضية الاتحاد لأفريقي 2021.

درجة التقييم الإجمالية لعملية التكامل داخل القارة هي (0,62) بمقياس من 0 إلى1. الدرجات الإجمالية لمؤشر التكامل الإقليمي الأفريقي المتعدد الأبعاد لكل من المجموعات الإقليمية الاقتصادية هي المتوسط الحسابي للدرجات التي تم الحصول عليها في الأبعاد الثمانية للمؤشر، هذه الدرجات هي انعكاس للجهود المبذولة داخل كل من المجموعات الاقتصادية الإقليمية.

تشمل المجموعات الاقتصادية الإقليمية التي تبذل أكبر قدر من الجهد جماعة شرق أفريقيا، والإيكواس والكوميسا والسادك والإيكاس، وبشكل عام، لديها درجات تتجاوز(0,6) في نطاق تصنيف بين 0 و1.

ومن ناحية أخرى، فإن الإيغاد وسين صاد واتحاد المغرب العربي تعتبر أعلى بقليل من متوسط القيمة(0,5) .

إن حقيقة عدم وجود خطط أو برامج محددة في أبعاد معينة من التكامل مثل حرية التنقل والتكامل المالي والنقدي هي أحد أسباب ضعف الأداء العام لهذه المجموعات الاقتصادية الإقليمية.

التقييم القاري حسب الابعاد:

يناقش هذا القسم الفرعي التقييم القاري من منظور الأبعاد، يتم حساب درجات الأبعاد على أساس الدرجات التي تم الحصول عليها مسبقًا لكل من المجموعات الاقتصادية الإقليمية. درجة الأبعاد القارية هي المتوسط الحسابي لدرجات الأبعاد الإقليمية للمجموعات الاقتصادية الإقليمية الثمانية.

وحسب ذات التقرير، يتعين على قادة أفريقيا اتخاذ القرارات المناسبة لتحسين وضعية التكامل وقبل ذلك لابد لهم من معرفة دقيقة وواضحة للمفاتيح الداعمة للتكامل وتعزيزها والعوائق التي تحول دون إتمامه والعمل على إزالتها.

أطلقت المجموعة الاقتصادية الأفريقية بالتعاون مع كل من بنك التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة مؤشرا متعدد الزوايا لقياس درجة التكامل الاقتصادي لقارة أفريقيا يسمى با "دليل التكامل الإقليمي الأفريقي" ليعرض رؤية متعددة الأبعاد للتكامل وليرسم صورة واضحة أمام صناع القرار عن مستوى ودرجة التكامل الاقتصادي الأفريقي[20].

الشكل رقم (05) الرسم البياني : الدرجات القارية حسب الأبعاد، مفوضية الاتحاد الأفريقي 2021.

[20] - بن الشيخ عبد الرحمان،مدياني محمد، واقع التكامل الاقتصادي الإقليمي في أفريقيا،مجلة الاقتصاد و إدارة الاعمال،مجلد 02،العدد 06،2018، ص44.

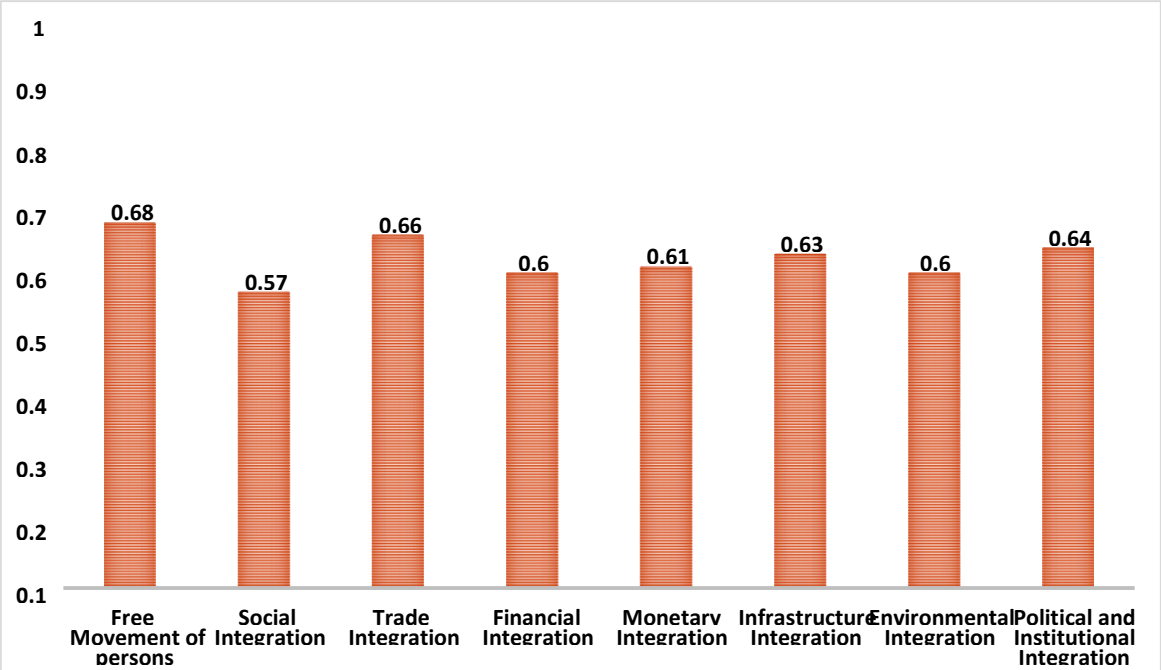

المصدر: مفوضية الاتحاد الافريقي،2021

على المستوى القاري، كانت أفضل الدرجات في بعد حرية التنقل والتجارة، ولهذين البعدين 0,68 و 0,66 درجة في تصنيف تقييم بين 0 و1.

وباستثناء هذين البعدين، تحقق إفريقيا نتائج مشجعة بشكل عام، وهذا يعني أن متوسط الجهود التي تبذلها المجموعات الاقتصادية الإقليمية في مستوى مقبول من الأداء، ومع ذلك فإن وجود تفاوتات في الجهود التي تبذلها فرادى المجموعات الاقتصادية الإقليمية أمر ينبغي معالجته.

التحليل البعدي:

1-حرية تنقل الأفراد:

يعتبر معدل تقدم المجموعات الاقتصادية الإقليمية من حيث تنفيذ عملية حرية تنقل الأفراد متوسطا،متوسط قيمة مؤشرات التكامل الإقليمي الأفريقي المتعدد الأبعاد لهذا البعد هو0,68 بمقياس تصنيف بين 0 و1.

لطالما اعتبرت السياسات الداعمة لتسهيل تمكين الأفراد من تأشيرات الدخول إلى بلد ما أو حرية تنقلهم إليه محفزا رئيسيا للابتكار و الازدهار الأعمال التجارية و الاستثمارات القائمة بحيزه الجغرافي،فسرعان مايترجم ذلك الانفتاح إلى انفتاح نحو آفاق اقتصادية جديدة من شأنها تمكين المؤسسات المحلية و التجارالمحليين من الارتقاء بأهدافهم الانتاجية و الانخراط بسلاسل قيم اقليمية أكثر ربحية،في حين تلعب تكنولوجيا المعلومات دورا هام في تحقيق ذلك

المبتغى عبر تيسير إجراءات السفر والتنقل من جهة و تبسيط لغة الحوار و الاتصال بين مختلف الأفراد من جهة ثانية مايتيح أمامهم فرص أعظم للتعارف و استحداث أسواق جديدة بينهم،في هذا الصدد تستخدم ثلاث مؤشرات لقياس تكاثف جهود البلدان و الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية بشأن حرية تنقل الأفراد[21]:

- نسبة الدول الأعضاء في التجمعات التي لا يحتاج مواطنوها إلى تأشيرة دخول.
- نسبة الدول الأعضاء في التجمعات التي يصدر لمواطنيها تأشيرة دخول عند الوصول.
- إقرار أو عدم إقرار بروتوكول التجمع بشأن حرية انتقال الأشخاص.

وفي الشكل رقم (6) يوضح حرية تنقل الأفراد في التكتلات الاقتصادية الافريقية.

الشكل رقم (06) الرسم البياني: النقاط العامة لمؤشر لحرية تنقل الاشخاص

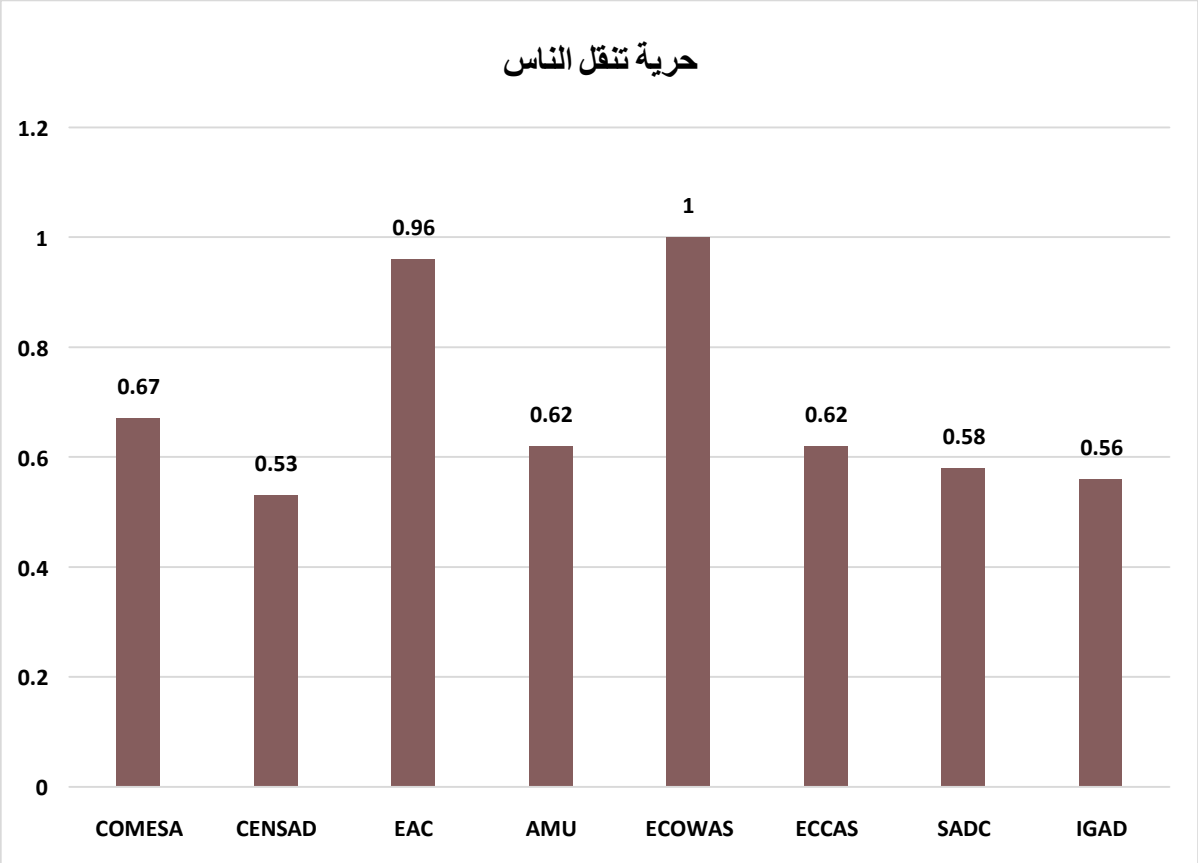

AUC, 2021

[21]-UNECA. (2019). Indice de l'intégration régionale en Afrique Edition 2019. Addis-Abeba: UNECA.

الشكل رقم (07) الرسم البياني: النقاط العامة لمؤشر التكامل الاجتماعي

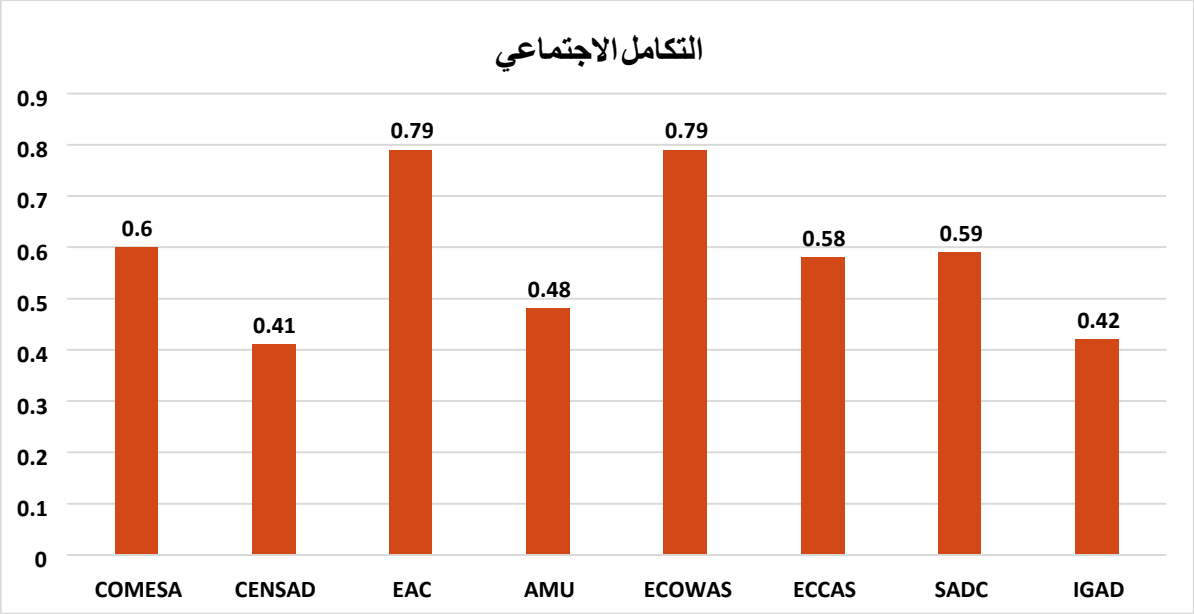

‘

مفوضية الاتحاد الافريقي لعام 2021

التكامل الاجتماعي هو بعد يعمل على تعميق حرية تنقل الناس، في المتوسط يبلغ متوسط تقدم المجموعات الاقتصادية الإقليمية نسبة (58%) كما هو الحال بالنسبة لحرية تنقل الناس، تجعل القيم التي تم الحصول عليها من خلال التقييم من الممكن وجود فئتين داخل المجموعات الاقتصادية الإقليمية: (1) المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة شرق أفريقيا التي تتسم بأداء جيد، (2) والمجموعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى التي تحقق درجات منخفضة.

ويبدو أن النظرية القائلة بأن سياسة التكامل الاجتماعي الأفضل تساعد على تسريع حرية التنقل صحيحة عندما نقارن بين البعدين: حرية تنقل الناس والتكامل الاجتماعي، ويمكن تفسير ذلك بأن غالبية مؤشرات التكامل الاجتماعي واردة في بروتوكولات حرية تنقل الناس، وهذا هو الحال بالنسبة للمؤشرات المتعلقة بحق الإقامة وحق الاستقرار.

2- التكامل التجاري:

فيما يتعلق بالتكامل التجاري،فإن المجموعات الاقتصادية الإقليمية التي تحقق أفضل أداء على أساس تقييم مؤشر التكامل الإقليمي الأفريقي المتعدد الأبعاد هي الإيكواس والكوميسا وجماعة شرق أفريقيا مع درجات أعلى من 75%.

تمكنت هذه المجموعات الاقتصادية الإقليمية من تنفيذ الأدوات الرئيسية المحددة في مؤشر التكامل الإقليمي الأفريقي المتعدد الأبعاد كخطوات أساسية لتحقيق التكامل التجاري، هذه الأدوات هي مناطق تجارة حرة وتعريفة خارجية مشتركة.

حيث كانت نتيجته في القارة الافريقية بدلالة ARII 2019 متوسطة قدرها 0.383 يسجل التكامل التجاري احدى أضعف نقاط تكامل الوحدة الأفريقية،ما يعكس حقيقة حجم القيود الجمركية و الغير جمركية المعيقة لحركة صادرات و واردات البلدان الأفريقية بصفة عامة،وهو ما تسعى البلدان الفريقية إلى تخطيه بتأسيسها لمنطقة التجارة الحرة الأفريقية التي تتطلع من خلالها الى رفع معدلات المبادلات البينية و الازالة التدريجية لكافة القيود على السلع الأفريقية عبر كافة أقطاب القارة،ما سيشجع زيادة القدرات الإنتاجية و اللوجستية الإقليمية كنتيجة حتمية لتوسيع الأسواق السلعية و الخدمية الأفريقية و ارتفاع الطلب و الاعتماد المتبادل على سلعها،بدوره سيؤدي ذلك الى تحقيق نتائج معتبرة بباقي أبعاد التكامل الإقليمي الأفريقي موازاتا مع نمو معدلات البعد التجاري[22].

3-تكامل البنية التحتية :

على مستوى البنية التحتية، لدى المجموعات الاقتصادية الإقليمية تطورات مماثلة تقريبًا، وهذا يسلط الضوء على المشكلة العامة للبنية التحتية في أفريقيا التي لا تستطيع عمل عملية التكامل بشكل فعال، مع معدل تقدم يبلغ (63%) لم تبرز أي مجموعة اقتصادية إقليمية فعليًا من حيث الإنجازات والتقدم المحرز.

تؤثر الطرقات ووسائل النقل بمختلف أنواعها،الكهرباء ووسائل الاتصالات الحديثة على تكلفة المبادلات، إذ يكلف نقل شحنة من كينيا إلى بورندي على مسافة 1330 كلم،أكثر من تكلفة نقل الشحنة ذاتها من أوروبا الغربية إلى كينيا الواقعة في المنطقة الشرقية لأفريقيا[23] ولذلك فإن تحسين البنية التحتية مؤشرا مفتاحا ذو أهمية بالغة في تقوية التكامل،وتتكون هذه الركيزة من المؤشرات التالية:

- تطور البنية التحتية.

[22] - خليفة جوهر الدين جهاد،حجاج عبد الحكيم،تقييم درجة تكامل البلدان الأفريقية بدلالة التكامل الإقليميلأفريقيا ARII،مجلة الاقتصادية و التنمية المستدامة،المجلد05،العدد 02،2022،ص 1194.

[23] -Union Africaine ; Banque Africaine de Développement ; Commission Economique pour l'Afrique, Op.Cit, 2013, p : 7.

- نسبة الرحلات الجوية داخل الإقليم الواحد.
- نصيب الفرد من تجارة الكهرباء الإقليمية.
- متوسط تكلفة تحويل المكالمات.

الشكل رقم (08) الرسم البياني: النقاط العامة لمؤشر تكامل البينية التحتية.

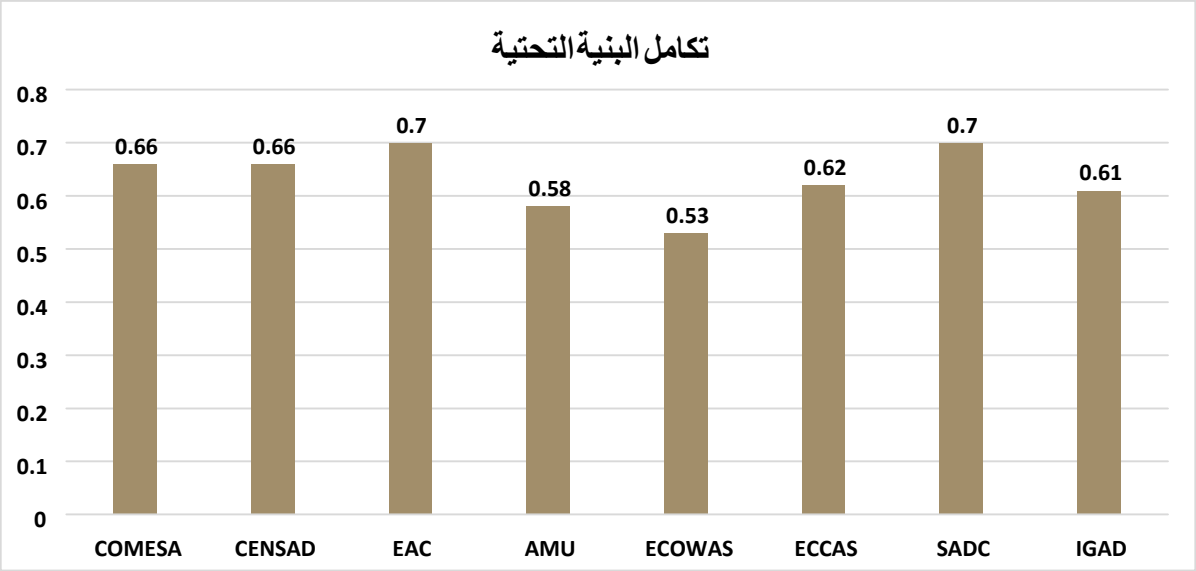

المصدر: مفوضية الاتحاد الأفريقي،2021

4-التكامل المالي:

يعد التكامل المالي أحد الأبعاد المهمة لدعم مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية وحتى الأسواق المشتركة سواء كانت على المستوى الإقليمي أو القاري، هذه خطوة أساسية تمكن من تعبئة الموارد، مما يسهل تبادل السلع و الخدمات، وتتمثل الخطوات الرئيسية التي تميز عملية التكامل المالي في تنسيق السياسات المالية على المستوى الإقليمي وإنشاء مؤسسة تنظيمية.

حيث تعنى هذه الركيزة بمدى حرية انتقال رؤوس الأموال داخل المجموعات ومدى قابلية تحويل العملات الوطنية داخل التجمع الواحد، وتتركب من مؤشرين اثنين هما كما يلي[24]:

- قابلية تحويل العملات الوطنية على المستوى الإقليمي.
- فروق معدلات التضخم.

[24] - بن الشيخ عبد الرحمان،مدياني محمد، المرجع السابق،ص 48-49.

الشكل رقم (09) الرسم البياني: النقاط العامة لمؤشر التكامل المالي.

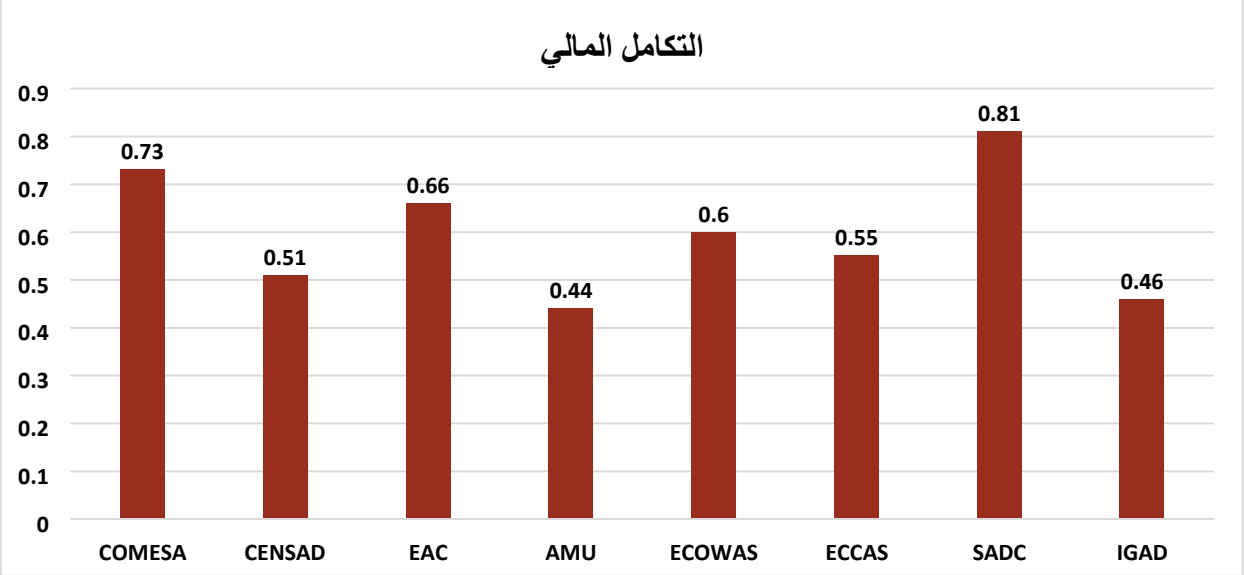

‘

المصدر: مفوضية الاتحاد الأفريقي، 2021

5-التكامل النقدي[25]: يعد بعد التكامل النقدي أحد أبعاد مؤشر التكامل الإقليمي الأفريقي المتعدد الأبعاد حيث لا تزال المجموعات الاقتصادية الإقليمية تكافح للمضي قدما وفقًا لمعاهدة أبوجا.

يوضح الرسم البياني أدناه نتائج عملية التقييم في المجموعات الاقتصادية الإقليمية المعترف بها من قبل الاتحاد الأفريقي، وتظهر النتائج أن السادك وجماعة شرق أفريقيا هما المجموعتان الاقتصاديتان الإقليميتان اللتان تحققان أفضل تقدم نحو التكامل النقدي الحقيقي، ولدى هاتين المجموعتين الاقتصاديتين الإقليميتين مؤسسات تحضيرية للتكامل النقدي مثل المعهد النقدي ولجنة مواءمة معايير التقارب، ومن المؤكد أن لدى المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الاتحاد النقدي والاقتصادي لغرب إفريقيا والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لديها المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا،وفي تحديد العلاقة[26] بين الاتحاد النقدي والتكامل الاقتصادي توجد وجهتان مختلفتان، تقوم الوجهة

[25]- موسى فقي محمد ،المرجع السابق ،ص 23-24.
[26] - محمد لبيب شقير " مقدمة تحليلية" بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دارسات الوحدة العربية-التكامل النقدي العربي:المبررات والمشاكل و الوسائل-بيروت، 1983 ، ص 17-18.

الأول على أن الاتحاد النقدي هو تتويجا للتكامل الاقتصادي باعتباره أعلى مرحلة من مراحله، وانه يسهل

تحرير التجارة وتحرير انتقال عوامل الانتاج بين الدول الأعضاء وتوفير المقومات النقدية لعملية التكامل،وهو ما تؤكده تجربة الاتحاد النقدي الأوروبي وتجربة أمريكا اللاتينية ، اما الوجهة الثانية فترى أنه يمكن للاتحاد النقدي أو أي شكل من أشكاله أن يسبق التكامل الاقتصادي أو أي شكل من أشكاله مستندين الى تجربة الاتحاد النقدي لدول غرب افريقيا والاتحاد النقدي لوسط افريقيا.

الشكل رقم (10) الرسم البياني : النقاط العامة لمؤشر التكامل النقدي.

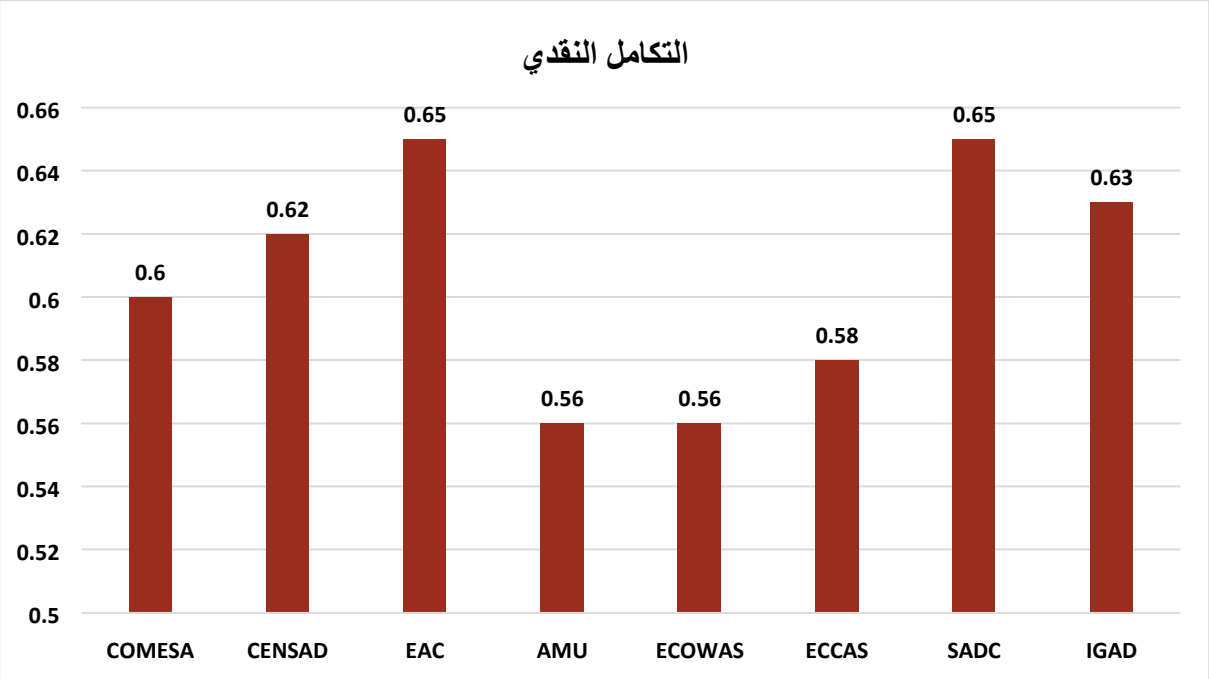

المصدر: مفوضية الاتحاد الأفريقي، 2021

6-التكامل البيئي[27]: يعد التكامل البيئي مجالا ناشئًا في عملية التكامل، مع التحدي المتمثل في تغير المناخ والتأثيرات العديدة على السكان، أصبحت البيئة عاملاً رئيسياً في عملية التكامل الإقليمي، وقد ركز إدراجه في مؤشر التكامل الإقليمي الأفريقي المتعدد الأبعاد على الأدوات الأساسية مثل السياسات والمؤسسات الإقليمية الموضوعة لحماية البيئة وإدارتها.

[27] - موسى فقي محمد ، المرجع السابق ، ص24 .

يقدم الرسم البياني أدناه درجات المجموعات الاقتصادية الإقليمية في المجال البيئي، وقد أحرزت كل من الإيكاس و السادك و الإيكواس والكوميسا درجات أعلى من (60%) حيث تمكنت هذه المجموعات الاقتصادية الإقليمية من وضع خطط وبرامج تركز على حماية البيئة، وتعتبر الإيكاس أكثرها تقدما مع العديد من المؤسسات المشاركة في الإدارة البيئية .

الشكل رقم (11) الرسم البياني : النقاط العامة لمؤشر التكامل البيئ

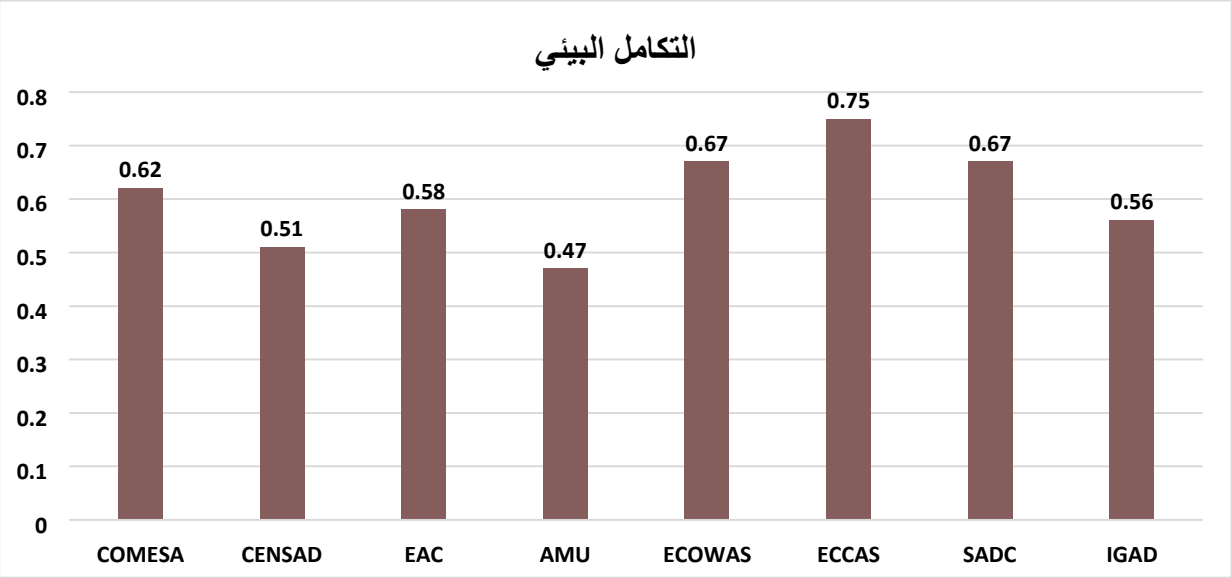

‘

المصدر: مفوضية الاتحاد الأفريقي،2021

7-التكامل السياسي والمؤسسي: يبرز التكامل المؤسسي والسياسي كخطوة أخيرة في عملية التكامل الإقليمي، وبالنسبة للعديد من الأقاليم أو الأقاليم المتكاملة إلى حد ما في أي جزء من العالم.

يجب توفير الاستقرار السياسي والاقتصادي الداخلي في الدول الإفريقية لإنجاح عملية التكامل، وهو عكس ما عليه الحال من انتشار التوترات والصراعات الإثنية والحروب الأهلية وذلك لعدة اعتبارات، وبذلك افتقدت الدول الإفريقية لآلية سلمية لتداول السلطة،والتعبير عن إرادة المجتمعات التي تمثلها،فعرفت القارة نتيجة لذلك الكثير من العنف،كسبيل لإدارة الصراعات حول السلطة السياسية،وكل ذلك ألقى بظلاله على تجارب التكامل التي شهدتها

القارة، والتي فقدت فاعليتها لجوانب الضعف التي اعترت النظم السياسية لأطرافها،أو تورطها في نزاعات إقليمية، وكل ذلك يؤدي إلى جمود اقتصادي[28].

الشكل رقم (12) الرسم البياني: النقاط العامة لمؤشر التكامل السياسي والمؤسسي

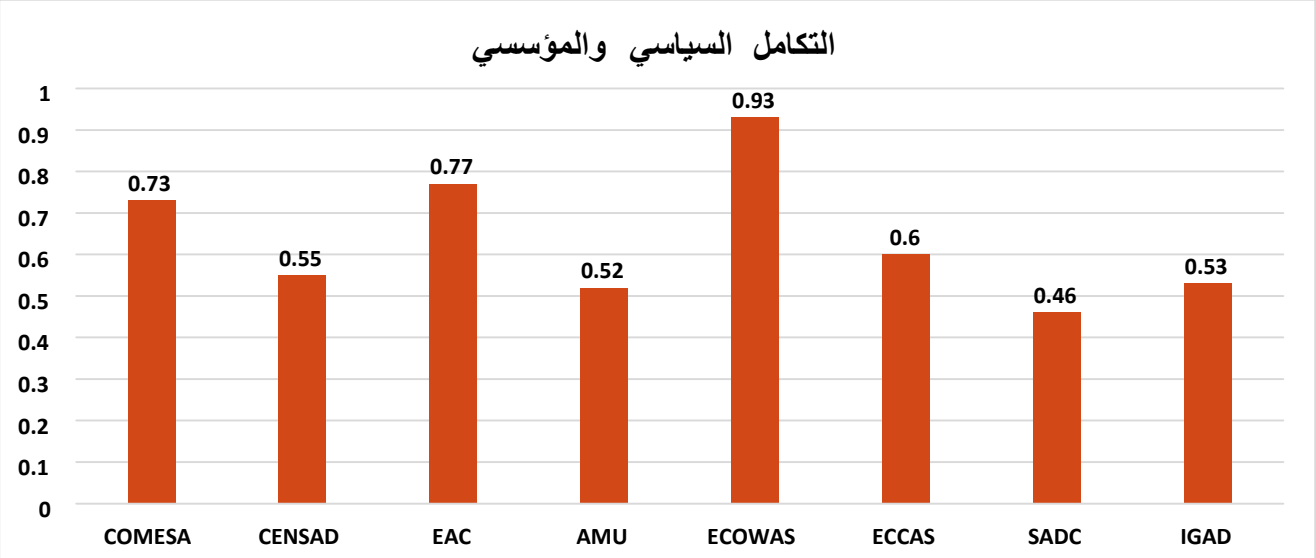

المصدر: مفوضية الاتحاد الأفريقي، 2021

المطلب الثالث: عراقيل التكامل الاقتصادي الافريقي:

برزت مجموعة من التحديات الاقتصادية التي تواجه القارة الأفريقية، التي لا يمكن مجابهتها والتصدي لها إلا بصورة جماعية، حيث يقتضي الأمر تضافر جهود وامكانيات دول القارة، وهذا في حد ذاته يشكل دافعا قويا للتكامل الأفريقي في المجال الاقتصادي، والذي يعد مقوم آخر من مقومات التكامل بين الدول الأفريقية ويمكن إبراز تلك التحديات في الآتي:

- غياب البنى التحتية كشبكات النقل، نتيجة عدم بذل مجهودات لتحسينها من قبل حكومات الدول الأعضاء، وهو ما تم تأكيده من خلال مؤشر التكامل الاقتصادي في افريقيا.

- سياسات السابقة والتي كانت مضادة لاقتصاد السوق، فمكافحة القطاع والاستثمار الأجنبي المباشر أدت الي تحقيق القارة لمعدلات نمو ضعيفة اضافة إلى انعدام الثقة والايمان بعملية التكامل، زد على ذلك عدم استعداد البلدان الافريقية التخلي عن سيادتها الوطنية لصالح هيئات فوق قومية.

[28] - عبد السلام نوير، محمد عاشور، التكامل الإقليمي في إفريقيا" دراسة نظرية ميدانية"، الطبعة الأولى، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ،جامعة القاهرة،مصر، 2007،ص81.

– فيما يتعلق بالتجارة البينية فإن الوضعية مخيبة للآمال إن لم تكن أكثر من ذلك، إذ ظلت التجارة البينية بين الدول الافريقية منخفضة مقارنة بتجارتها مع العالم الخارجي، فأكثر من 80 % صادرات إفريقيا توجه نحو الأسواق الخارجية، كما تستورد القارة 90 % من بضاعتها من خارج الحدود القارية، على الرغم من ثرواتها التي تمكنها من توفير احتياجاتها الخاصة من الواردات.

– وجود اتفاقيات متعددة واستراتيجيات منافسة، يعد أمر غير صحي، تنتمي الدول الافريقية إلى عدد كبير من التكتلات الاقليمية وفي نفس الوقت باستثناء الجزائر والموزمبيق والغابون التي تنتمي إلى تكتل واحد، فإن 14 دولة تنتمي إلى تكتلين اقتصاديين،19 بلد ينتمي إلى ثلاثة تجمعات،16 دولة تنتمي إلى أربعة تكتلات، أما ساحل العاج فهي عضو في خمسة تكتلات.

تعاني جميع خطوط التكامل الاقليمي الافريقي من مشكل في التصميم أو أكثر وفي كثير من الحالات فإن ترتيبات اتخاذ القرارات يتم بتوافق الآراء، أن عدم وجود ترتيبات اقليمية لتنفيذ القرارات وانعدام سلطة فوق قومية اقليمية جعل مخططات التكامل عاجزة، وعلى العموم فإن التكامل الاقتصادي تقنية ويمكن أن يجسد على النحو المناسب بمشاركة الأجهزة السياسية على مستوى الوزارات أو اللجان وألا يقتصر على اجتماعات رؤساء الدول والحكومات.

وبصفة عامة يبقى العائق الأكبر أمام التكامل الاقتصادي الافريقي هو التفاوت بين التوجهات السياسية الوطنية والاقليمية وأكثر دقة فإن معظم المبادرات الاقليمية تتطلب التخلي عن جزء من السيادة الوطنية لصالح الهيئات الاقليمية، وهو ما يبقى صعبا نوعا ما نتيجة مشاكل التنسيق، بالإضافة الى الأهمية الممنوحة للمصالح الوطنية وكذا نقص الموارد الطبيعية.

المبحث الثالث: تجربة منطقة التجارة الحرة الافريقية:

تعيش القارة الإفريقية تحولا كبيرا في المجال الاقتصادي من خلال إنشاء منطقة للتبادل الحر من شأنها المساهمة في إنعاش القارة الإفريقية ومنحها عدة مزايا تمكنها من المنافسة على المستوى العالمي ومساهمتها في تطوير الاستثمار داخل القارة، وقد قسمنا هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب المطلب الأول يتناول تعريف ونشأة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، المطلب الثاني يتناول مبادئ منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية أما المطلب الثالث والأخير يتناول المزايا وفرص منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية لدول القارة الإفريقية.

المطلب الأول :تعريف ونشأة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية عبارة عن منطقة تجارة حرة تضم في عضويتها كامل الدول الإفريقية 55 دولة، وتهدف هذه المنطقة إلى إزالة كافة الضرائب الجمركية وغير الجمركية أمام التجارة البينية الإفريقية، وبالتالي خلق سوق قاري لكافة السلع والخدمات داخل القارة الإفريقية يضم أكثر من مليار نسمة ويفوق حجم الناتج المحلي له 3 تريليون دولار.

مما يؤدي إلى إنشاء اتحاد جمركي إفريقي تطبق من خلاله تعريفة جمركية موحدة اتجاه واردات القارة الإفريقية من الخارج[29].

- نشأة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية:

مر تطور منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية بمرحلتين أساسيتين هما:

1-مرحلة المفاوضات : في جانفي 2012 بأديسا بابا بأثيوبيا خلال القمة العادية الثامنة عشر للاتحاد الإفريقي التي عقدت تحت عنوان تعزيز التجارة البينية في إفريقيا وأكدت دول الاتحاد الإفريقي على ضرورة المضي قدما نحو التكامل الإقليمي ومحاولة الوصول إلى لإنشاء اتحاد جمركي في القارة الإفريقية مرورا بمنطقة التجارة الحرة القارية كخطوة أولية تنفيذا لمعاهدة أبوجا المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية في 3 جوان 1991 التي تقضي إلى هدف رئيسي يتمثل في إنشاء اتحاد

[29] - وليد حفاف،مستقبل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (المزايا والتحديات)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،العدد 3 ، الجزائر،2020،ص 601.

جمركي إفريقي بحلول العام 2035 ، وفقا لخطة استراتيجية تقوم على أربعة مراحل وهي:

أ- تعزيز المجموعات الاقتصادية الإقليمية داخل القارة.

ب-تأسيس اتحاد جمركي قاري.

ج -تطبيق سياسات قطاعية مشتركة.

د-إنشاء سوق مشتركة إفريقية.

وتمثل الهدف في هذه المرحلة في إطلاق المفاوضات لمنطقة التجارة الحرة القارية وإبرام اتفاقية تجارية شاملة من شأنها زيادة التجارة البينية في القارة الإفريقية، وتعزيز القدرة التنافسية للصناعة في إفريقيا والتغلب على الاعتماد على تصدير المنتجات الأساسية بالإضافة إلى حل مشكلة التحديات المتعلقة بتعدد وتداخل العضوية والإسراع بعمليات التكامل الإقليمي والقاري.

وكان الانطلاق الفعلي لمفاوضات إنشاء منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية في 2015 من طرف الاتحاد الإفريقي ، كما أكد الاتحاد على ضرورة التعجيل في المفاوضات وتكليف رئيس دولة النيجر (مامادو إيسوفو) بالترويج لمشروع منطقة التبادل الحر القارية وضرورة احترام آجال التوقيع عليها.

2- **مرحلة التأسيس والمصادقة** : بعد محادثات دامت 6 سنوات وخلال الدورة الاستثنائية للاتحاد الأفريقي في 21 مارس 2018 المنعقدة بالعاصمة الرواندية كيغالي تم اطلاق منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية وتوقيع الاتفاق المؤسس لهذه المنطقة الذي تم التوقيع عليه من طرف 49 دولة عضوا في الاتحاد الإفريقي وصادقت عليه 8 دول ، وتتطلب الاتفاقية إزالة ما نسبته 90 % من التعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء بهدف استحداث سوق قارية موحدة مع حرية تنقل

رجال الأعمال والمستثمرين وتسهيل إنشاء الاتحاد الجمركي القاري الإفريقي، وتطوير التجارة داخل القارة من خلال تنسيق السياسات التجارية وتحريرها[30].

المطلب الثاني: مبادئ وأهداف منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية:

اولا – مبادئها: تخضع منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية للمبادئ التالية:

1–تقودها الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي: أي أن هذه المنطقة تقودها مجموعة الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي وتتحكم في إدارتها هذه الدول وتضع القوانين الخاصة بها فيما يتعلق بالسياسات التجارية بين الدول الأعضاء داخل منطقة التبادل الحر الإفريقية.

2–المرونة والمعاملة الخاصة والتفاضلية: وتعني إعطاء الدول الأقل نموا داخل المنطقة مرونة كبيرة فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات ومن جانب اخر تعطي الحق للدول الأكثر نموا في معاملة الدول الأقل نموا بصورة تفضيلية واعطاء وقت أكثر واعفاءات جمركية أقل للدول الأقل نموا.

3–الشفافية والكشف عن المعلومات.

4–الحفاظ على المكتسبات.

5–معاملة الدولة الأولى بالرعاية: أي أن تمنح الدولة المستقبلة للسلع جميع المزايا التجارية المذكورة والمتفق عليها بين الدول داخل منطقة التبادل الحر الإفريقية على حساب الدول الأخرى الموجودة خارج التكتل مثل التعريفات الجمركية المنخفضة ...الخ.

6–المعاملة الوطنية: الذي يمنح المنتجات والخدمات الأجنبية المستوردة من الدول داخل منطقة التبادل الحر القارية حق المساواة في النفاذ للأسواق مع مثيلاتها الوطنية أي معاملة المنتجات مثل المنتجات المحلية في السوق المحلية.

7–مبدأ المعاملة بالمثل: هو أداة توازن بين أطراف العلاقات القانونية الدولية باعتباره يهدف إلى إقامة علاقة بين الحقوق والالتزامات أي أنه يجب على الدول داخل منطقة التبادل الحر

[30] - ياسين شكيمة، دور الجزائر في إنشاء منطقة التبادل التجاري الحر في إفريقيا، ورقة بحثية مقدمة ضمن يوم دراسي حول دور الجزائر في التكامل الإقليمي، 11 ديسمبر 2018، الجزائر،ص 4 – 5.

القارية المحافظة على حقوقها والتزاماتها اتجاه الدول الأعضاء فيما يخص السياسات التجارية خاصة تلك المتعلقة بالتعريفات الجمركية والغير الجمركية.

8-توافق الآراء في صنع القرار: أي توافق إرادات الدول وصناع القرار داخل التكتل من أجل إنجاح سير التكتل والبحث عن تطوير هذا الاندماج ليصبح أكثر تكاملا وتجانسا وتماسكا.[31]

ثانيا: أهداف منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية:

تتمثل الأهداف الرئيسية منطقة التبادل الحر الإفريقية حسب مديرية الشؤون القانونية والمعاهدات للاتحاد الإفريقي فيما يلي[32]:

- خلق سوق موحدة للسلع والخدمات تسهل تنقل الأشخاص من أجل تعميق التكامل الاقتصادي للقارة الإفريقية وفقا للرؤية الإفريقية المتمثلة في (إفريقيا متكاملة ومزدهرة ومسالمة).

- تسهيل الاستثمارات المبنية على المبادرات والتطورات في الدول الأطراف والمجموعات الاقتصادية الإقليمية.

- إرساء الأسس لإقامة اتحاد جمركي قاري وسوق مشتركة قارية موحدة في مرحلة لاحقة.

- تحسين القدرة التنافسية للدول الأعضاء داخل القارة في السوق العالمية.

- تشجيع وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والشاملة والمساواة بين الأجناس.

- تشجيع الصناعة المحلية من خلال تنويع المنتجات وتنمية الزراعة داخل القارة.

- الإلغاء التدريجي للحواجز والرسوم الجمركية وغير الجمركية التي تعترض التجارة داخل القارة.

- التحرير التدريجي لتجارة الخدمات والاستفادة من تجارب بعض الدول داخل القارة.

- التعاون في مجال الاستثمار وحقوق الملكية الفكرية.

[31] - المملكة المغربية، مديرية الشؤون القانونية والمعاهدات، القانون رقم 19.11، المؤرخ في 21 مارس 2018، المتعلق بالاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، الجريدة الرسمية، رقم 19، الموافق ل 24 يونيو 2020، المادة 6، ص 6 – 7.

[32] - وليد حفاف، المرجع السابق، ص 602-603.

– التعاون في المسائل المتعلقة بالتجارة والمسائل الجمركية بهدف تيسير التجارة بين الدول.

– إنشاء إطار مؤسسي لتنفيذ وادارة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وضمان استمراريتها.

المطلب الثالث: مزايا وفرص منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية:

لا شك أن إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية سيوفر العديد من المزايا والفرص الاقتصاديات الدول الإفريقية إذا آمنت تلك الدول بتجسيدها على أرض الواقع وسعت إلى تذليل كل العراقيل والصعوبات التي تواجهها، لتصبح أحد المحركات الرئيسية لخلق النمو الاقتصادي والتصنيع والتنمية المستدامة للقارة، وتشمل تلك المزايا والفرص فيما يلي:

دخلت اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية حيز التنفيذ في 30 ماي 2019، بعد أن صادقت عليها 23 دولة إفريقية، وهو ما تخطى النصاب القانوني المطلوب 22 دولة لتصبح بذلك أكبر اتفاقية الأسواق التجارة الحرة في العالم، بعدد مستهلكين يصل إلى 1.2 مليار نسمة، وبناتج إجمالي محلي يتخطى 3.4 تريليون دولار، ما يمثل (3 %) من الناتج الإجمالي العالمي.

وتهدف هذه الاتفاقية على ضرورة إلزام الدول الأعضاء بها على خفض الرسوم الجمركية بين الدول الأفريقية بما يقارب 90 %، بحيث يؤدي ذلك إلى خفض أسعار السلع وسهولة الإجراءات الروتينية التي تؤدي إلى ضياع الكثير من الوقت بين البلدان الإفريقية، على أن تحصل الدول على خمس سنوات كفترة تهيئة التحقيق هذه النسبة، بينما الدول الأفريقية الأقل نمو فقد حصلت على 10 سنوات كفترة تهيئة للوصول إلى تلك النسبة.

ومن المتوقع أن تصبح منطقة التجارة الحرة القارة الإفريقية لعبة تغيير جديدة لأفريقيا ومحركا رئيسيا للنمو الاقتصادي والتصنيع والتنمية المستدامة للقارة تماشيا مع أجندة الاتحاد الأفريقي 2036(AU) من أجل "إفريقيا التي نريد "وجدول أعمال الأمم المتحدة 2030، من خلال إلغاء التعريفات وإزالة الحواجز غير التعريفية، ومن المتوقع أن تتصدى اتفاقية التجارة

الحرة لأفريقيا(FCFTA) لفتح الأسواق الأفريقية ودعم خلق بيئة أعمال مواتية للتجارة البينية الأفريقية.

وتشكل نسبة التجارة البينية الأفريقية حاليا ما يقارب 17 %، وهي نسبة ضعيفة للغاية إذا ما قورنت ب 59 % في قارة آسيا، و69 % في أوروبا، وكما يتضح 83 % من تجارة القارة تذهب إلى خارجها، ويشير هذا إلى ضعف التبادل التجاري بين الدول الإفريقية، بما يتحتم على صانعي القرار من القارة اتخاذ إجراءات سريعة لسد هذه الفجوة القائمة بين دول القارة[33].

مما يعني أن بلدان العالم الأخرى خاصة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والصين في المستفيد الأكبر من صادرات وواردات الدول الأفريقية، لذا تأتي اتفاقية التجارة الحرة القارية لتقديم مزيدا من العون للدول الأفريقية نحو تحقيق مزيد من التكامل الاقتصادي، إذ يتوقع الخبراء الاقتصاديون أن هذه الاتفاقية سوف تزيد حجم التجارة البينية الأفريقية بنسبة تتراوح بين (15 % أو 50 مليار دولار) و(25 % أو 70 مليار دولار) بحلول عام 2040 وهذا فقط بسبب إزالة التعريفات، وإذا تم تنفيذ التجارة البينية بشكل جيد فيمكن أن تشكل ما يصل مابين 40 % إلى 50 % من الصادرات بحلول عام 2040 بزيادة عن النسبة الحالية البالغة 17 %، ومع ذلك فإن الاختبار الحقيقي لاتفاقية التجارة الحرة الأفريقية الكبرى سيكون مدى سرعة قيام البلدان الأفريقية بتسريع تنويع الصادرات وتطوير المنتجات، وجعل التجارة أكثر شمولا.

وقد تبين أن السلع المصنعة في التجارة الأفريقية البينية لا تساهم سوى بـ 42 %، بينما تنخفض القيمة إلى 15 % فيما يتعلق بالعالم الخارجي، الأمر الذي يعني أن القارة لا تساهم بنسبة كبيرة في سلاسل الإنتاج العالمية، ويشكل نصيب أفريقيا من الصادرات الإجمالية في تدفقات التجارة العالمية 4.3 % مما يعد كذلك في غاية الانخفاض مقارنة بالأقاليم الأخرى ، ويواجه المصدر الأفريقي معدلات حماية جمركية مطبقة على المواد غير

[33]- The African Trade Policy Centre,African Continental Free Trade Area,.(Addis Ababa:United Nations Economic For Africa,2018),p1.

الزراعية تبلغ في المتوسط 7.8 %، وهي أعلى مما يواجه نفس المصدر عندما يقوم بالتصدير إلى أوروبا أو الولايات المتحدة، وتقوم التجارة فيما بين الاقتصادات الرئيسية لأفريقيا التي لا تتبع نفس المجموعة الاقتصادية الإقليمية على أساس مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ، وبالتالي يمكننا القول أن هذا الواقع التجاري بين الدول الأفريقية يتطلب ببساطة فعل الكثير من أجل التوصل إلى إطار يتيح تخفيض الرسوم الجمركية وإزالة الحواجز غير الجمركية و آلية قائمة على القواعد من أجل تنفيذ العقود وفض المنازعات، وقد جاءت منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية لتقديم فرص جديدة لتبادل المنتجات الصناعية من خلال التجارة البيئية الإفريقية، حيث يتوقع أن ترتفع نسبة تبادل في المنتجات الصناعية ما بين (25 % أو 36 مليار دولار) و (30 % أو 44 مليار دولار) في عام 2040 ،وستكون كل من المنسوجات والملابس والجلود والخشب والورق والمركبات ومعدات النقل والإلكترونيات والمعادن المستفيد الأكبر من غيرها من إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بينما سترتفع منتجات الطاقة والتعدين بنسبة تتراوح ما بين (5 % أو 45 مليار دولار) و (11% أو 9 مليارات دولار) بحلول عام 2040 .

كما يتوقع أن توفر منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية إمكانات خاصة للمنتجات الزراعية، ففي عام 2015 أنفقت البلدان الأفريقية حوالي 63 مليار دولار على واردات الأغذية وإلى حد كبير كان مصدرها من خارج القارة، وتتوقع دراسات النمذجة للجنة الاقتصادية لأفريقيا أنه بحلول عام 2040 ستزيد اتفاقية التجارة الحرة لأفريقيا التجارة البينية الأفريقية في المنتجات الزراعية بنسبة تتراوح بين (20 % أو 9.5 مليار دولار) و(30 % أو 17 مليار دولار) مع تحقيق أعلى المكاسب في السكر والخضروات والفواكه والمكسرات والمشروبات ومنتجات الألبان.

ومن المتوقع أيضا أن تساعد الاتفاقية من التوسع في الوصول إلى الأسواق الخارجية سواء على الصعيدين الإقليمي والدولي وبالتالي توليد إيرادات إضافية للدولة مع زيادة دخل

المزارعين وتوسيع قدراتهم على الاستثمار في القطاع الزراعي[34].

[34] - وليد حفاف،المرجع السابق، ص 609 – 611.

خلاصة الفصل الأول:

يتحقق التكامل الاقتصادي لمجموعة من الدول عند المستوى الذي يتناسب وظروفها الاقتصادية الاجتماعية والسياسية، لذلك ينبغي عند الشروع في إجراءات الدخول في تكامل أو اتحاد اقتصادي أن يأخذ بعين الاعتبار مجموعة الخصائص الاقتصادية للبلدان الراغبة في التكامل، وأن توضع مسبقا مجموعة الأهداف التي ينبغي الوصول إليها، و النتائج التي سيتم الوصول إليها ينبغي أن تأثر إيجابا على كل دولة داخل هذا التكامل بالتساوي، و أن تحقق نتيجة مرضية تنبثق عن الغرض الذي جاء من أجله هذا التكامل، و ذلك بغض النظر عن الشكل الذي قام به هذا التكامل سواء كان يقوم على الشروط التقليدية، أو الشروط الحديثة للتكامل، فرغم كل الاختلافات النظرية والتطبيقية للتكامل الاقتصادي ما يزال جوهر هذا المصطلح يحمل معنى راسخ لا يحيد عن التحرر الاقتصادي والانفتاح نحو العالم الخارجي ، والتعاون من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني والعالمي.

وعلى هذا الاساس يمكن أن نوضح أن تطور المناطق الحرة في ظل ظروف اقتصادية تمليها العلاقات الاقتصادية الدولية المبنية على تبادل المصالح بين البلدان في ظل التكتلات الاقتصادية الدولية الحالية.

الفصل الثاني: التجارة البينية الافريقية.

المبحث الأول: التجارة البينية.

المبحث الثاني: التجارة البينية الافريقية.

المبحث الثالث: التجارة البينية الافريقية والآفاق المستقبلية والتحديات التي تواجهها.

خلاصة الفصل الثاني.

تمهيد:

إن تسارع تشكل النظام العالمي الجديد، وبروز أفكار العولمة بمختلف جوانبها، وتقارب المسافات بفعل التطور التكنولوجي والمعرفي في وسائل الاتصال والتواصل، والذي غدى معه العالم بلدة صغيرة حيث لم يعد للإنتاج جنسية بفعل سياسات تحرير الاقتصادات ومنها التجارة الدولية، حيث شجع الدول لتحرير التجارة العالمية، وإلغاء وخفض القيود الحدودية الجمركية منها.

ومع سير الكثير من بلدان العالم، ومنها بعض بلدان الإفريقية في ركب الانتفاع والاندماج مع الاقتصاد العالمي ازداد الاهتمام بين الاقتصاديين ومحللي السياسة التجارية في دراسة أنماط التجارة بين الدول، حيث أن معظم التطورات الحاصلة في التجارة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، كانت في إطار التجارة البينية ، وفي الوقت الراهن تشير الدراسات التطبيقية في الموضوع إن ما يقارب من ربع تجارة العالم هي تجارة بينية.

لعل من البديهي أن التجارة البينية بين هذه الدول، سوف تساعد على تحقيق المساواة في أسعار المنتجات المختلفة، وبالتالي يستطيع المستهلكون الحصول على نفس المنتج بأسعار موحدة أينما كانوا لذلك إذا كان المنتج في دولة ما رخيصاً نسبياً، فإن من شأن قيام التجارة، نتيجة لازدياد الطلب عليها من دول أخرى ذات أسعار أعلى.

ومن خلال ما تقدم أصبحت الحاجة ماسة لدراسة التجارة البينية الأفريقية والتي سنتطرق لها في ثلاث مباحث، والمتمثلة في ماهية التجارة البينية واسسها وأهدافها في المبحث الأول، وفي المبحث الثاني التجارة البينية الأفريقية، والتجارة البينية الافريقية والآفاق المستقبلية والتحديات التي تواجهها في المبحث الثالث.

المبحث الأول: التجارة البينية:

تتركز التجارة البينية على المبادلات التجارية بين دول الأعضاء ولهذا سوف نتطرق لمفاهيم التجارة البينية.

المطلب الأول: مفهوم التجارة البينية:

مصطلح التجارة البينية يضم كلا من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة بين دول الأعضاء في تكتل اقتصادي، وللتجارة البينية معني واسع ويضم كلا من[35]:

- الصادرات والواردات من السلع والخدمات بين دول الأعضاء.
- خلق وتحرير التجارة.
- التجارة بين دول الأعضاء.
- الحركات لرؤوس الأموال بين دول الأعضاء.

كما تعرف التجارة البينية بأنها فرع من فروع علم الاقتصاد والذي يهتم بدراسة للصفقات الاقتصادية الجارية عبر دول أعضاء التكتل وتتضمن الصفقات الاقتصادية ما يلي:

- تبادل السلع والخدمات.
- تبادل النقود.
- زيادة الكفاءة الإنتاجية للدول لأعضاء.
- تبادل عنصر العمل بين دول الأعضاء.

كما يعتبر التبادل التجاري البيني (Intra-Regional Trade) بين الدول أي التجارة البينية أحد أهم العوامل التي تؤدي إلى تحقيق التكامل الاقتصادي، وهو من أهم المعايير للحكم على مستوى التكتل السائد بحيث يؤكد المختصين في مجال التجارة العالمية على أن التكامل الاقتصادي (من الناحيتين النظرية و التطبيقية) يساهم في رفع مستوى كفاءة الأداء الاقتصادي للأسواق التي تغطيها المنطقة التجارية المعينة وذلك باعتبار أن هذه المنطقة

[35] - هارون محمد سليمان، دور التجارة البينية في تفعيل التكامل الاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي،2018/2017،ص 3.

تساعد على زيادة التجارة فيما بين الدول الأعضاء نتيجة إزالة القيود الجمركية و الإدارية بين هذه الدول ومن ثم توسيع دائرة الأسواق وسهولة تدفق السلع التي كانت سابقا تواجه معوقات كمية أو نوعية تزيد من تكلفة وصولها إلى المستهلك النهائي باعتبار أن هذه السلع أصبحت تواجه تعريفة جمركية موحدة مما يزيد من فرص تدفقها بين الدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي مما يجعل التجارة البينية أداة أساسية في تطوير أبعاد التكامل الاقتصادي بين الدول الداخلية في تكل اقتصادي معين .

كما تعرف التجارة البينية بأنها التجارة في السلع المتشابهة الصنع والتكوين لكنها تختلف من حيث الأفضلية والنوعية أي أنها التجارة ذات الاتجاهين للمنتجات الأفقية المختلفة أو الرأسية.

كما تعرف التجارة البينية بأنها حركة السلع والمنتجات والخدمات عبر حدود الدول، وهي تشكل حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة كما أنها من بين القطاعات الحيوية في الاقتصاد وتعتبر مؤشرا جوهريا على قدرة الدول إنتاجيا في الأسواق الدولية، وقد تكون بين دول متجاورة يجمعها إقليم واحد أو حتى بين الدول غير المتجاورة يجمعها تجمع اقتصادي فريد[36].

ونستنتج مما سبق أن مفهوم التجارة البينية: هي عملية التبادل التجاري بين الشركاء في تكتل اقتصادي وتعمل على خلق التجارة بين دول الأعضاء وتحريرها من القيود المعيقة لها بين الشركاء من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية كزيادة التخصص وتخفيض الأسعار وزيادة الكفاءة الإنتاجية.

المطلب الثاني: أسس ومقومات قيام التجارة البينية.

أولا –أسس التجارة البينية : يتوقف مدى نجاح التجارة البينية بين الدول الأعضاء في أي تكتل اقتصادي على مجموعة من العوامل والتي نوجزها في الآتي[37] :

[36] - عادل شنيني، دور التكامل الاقتصادي في تفعيل التجارة البينية بالإشارة إلى بعض التجارب الدولية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير المركز الجامعي بغرداية،2011، ص39.

[37] - رياض الفرس، كونا حول القمة الاقتصادية العربية، الكويت،2009، ص 2.

الفرع الأول: الحواجز التجارية جمركية وغير جمركية:

تتأثر التجارة البينية بين الدول الأعضاء إلى حد كبير بمدى وجود الحواجز التجارية التي تعيق تدفق السلع بينها، وهذه الحواجز كانت في السابق في معظمها عبارة عن تعريفات جمركية، لكن في العقود الأخيرة برزت حواجز جديدة غير جمركية تتمثل في نظام حصص الاستيراد وقيود على الصادرات، وإعانات التصدير والمواصفات الفنية، والمتطلبات البيئية، والمعايير الصحية.

الفرع الثاني: اختلاف الهياكل الاقتصادية للدول:

كلما كانت هياكل الإنتاج مختلفة بين الدول الأعضاء كلما كان لذلك أثرا إيجابيا على التجارة البينية كونها تعكس تنوع المنتجات التي من الممكن تبادلها والتي تشبع حاجات مختلفة لمواطني هذه الدول.

الفرع الثالث: اتفاقيات تجارية ومعاملة تفضيلية:

تعزز اتفاقيات التجارة الحرة سهولة انسياب التجارة البينية بين الدول الأعضاء من خلال احتواءها على عدد من المكونات والآليات مثل: معاملة تفضيلية للسلع والخدمات المنتجة في الدول الأعضاء، وتحديد حقوق وواجبات الأعضاء، ووضع آليات لحل النزاعات التجارية، وتوحيد المعايير والمقاييس الفنية للصادرات.

الفرع الرابع: الميزة النسبية:

يقصد بالميزة النسبية مدى كفاءة دولة معينة في إنتاج السلع والخدمات أكثر من غيرها. وتعتمد الميزة النسبية كذلك على مدى تمتع الدولة بموارد اقتصادية سواء بشرية أو طبيعية مما يؤهلها للتخصص في إنتاجها وبالتالي تصديرها[38].

الفرع الخامس: البنية التحتية:

تحتاج عملية نقل السلع بين الدول الأعضاء إلى بنية تحتية متطورة يمكن الاعتماد عليها في عمليات التصدير والاستيراد والنقل والتخزين، وهذا يشمل شبكات النقل البري والمطارات

[38] - رياض الفرس،المرجع نفسه، ص 3 .

والموانئ وشبكات الكهرباء والماء.

الفرع السادس: شبكات النقل والتوزيع والتسويق:

من الأمور التي تعيق التبادل التجاري الدولي عدم كفاءة نظم النقل والتوزيع والتسويق الداخلي في الدول المستوردة، فمجرد إدخال السلع داخل الحدود الجغرافية للدولة المستوردة لا يضمن بالضرورة وصولها إلى المستهلكين بالسرعة والكميات والأسعار المناسبة، فهناك دور كبير للموزعين المحليين من تجار جملة وتجزئة ووكالات إعلان ووسائل إعلام، وشبكات توزيع.

ثانيا –مقومات التجارة البينية: تتكون مقومات التجارة البينية من عدة عوامل وهي:

1–المنتجات والخدمات: تعتبر المنتجات والخدمات هي العنصر الرئيسي في التجارة البينية، حيث تتم تبادلها بين الدول والمنظمات.

2–العرض والطلب: تحدد قوانين العرض والطلب حجم التجارة البينية بين الدول، حيث تتأثر الكمية التي يتم تبادلها بمستوى الطلب على المنتجات والخدمات وكمية العرض المتاحة.

3–العملات: تعتبر العملات أداة مهمة في التجارة البينية، حيث يتم تحويل العملات المختلفة بين الدول لتبادل السلع والخدمات.

4–القوانين واللوائح: تحدد القوانين واللوائح المختلفة لكل دولة قيود التجارة والتبادل التجاري، وتؤثر في تحديد حجم التجارة البينية بين الدول.

5–النقل و اللوجستيات: تعتبر النقل و اللوجستيات عنصرا مهما في التجارة البينية، حيث تتم عمليات النقل والشحن بين الدول باستخدام وسائل النقل المختلفة.

6–التكنولوجيا: تؤثر التكنولوجيا بشكل كبير على حجم وسرعة التجارة البينية، حيث تساعد في تحسين وتسهيل العمليات التجارية وتوفير الوقت والجهد.

بشكل عام، تتكون مقومات التجارة البينية من عوامل اقتصادية وتجارية ولوجستية وسياسية، وتتأثر بالعديد من العوامل.

المطلب الثالث :أهداف وفوائد التجارة البينة:

أولا –أهداف التجارة البينية:

بشكل عام توفر التجارة البينية فرصًا اقتصادية واجتماعية وسياسية متنوعة، و تهدف التجارة البينية إلى تحقيق عدة أهداف ومن أهمها:

1- زيادة الإنتاجية: تساعد التجارة البينية على زيادة الإنتاجية في الدول، حيث يتمكن كل دولة من التركيز على إنتاج ما لديها من مزايا تنافسية، وتوفير ما تنقصها من الموارد والمنتجات من الدول الأخرى.

2- توفير الخيارات: تهدف التجارة البينية إلى توفير الخيارات المتعددة للمستهلكين، حيث يمكنهم الاختيار من بين العديد من المنتجات والخدمات التي تناسب احتياجاتهم.

3- تحسين مستوى المعيشة: تساعد التجارة البينية على تحسين مستوى المعيشة في الدول، حيث توفر فرص العمل وتزيد الإنتاجية وتحسن جودة المنتجات والخدمات.

4- توفير الأمن الغذائي: تهدف التجارة البينية إلى توفير الأمن الغذائي في الدول، حيث يتم تبادل المواد الغذائية بين الدول، مما يضمن توافر الأغذية الأساسية للمواطنين.

5- تعزيز الابتكار والتطوير: تشجع التجارة البينية على الابتكار والتطوير في مجالات مختلفة، حيث يتنافس المنتجون في الدول على تحسين منتجاتهم وخدماتهم لتلبية متطلبات العملاء.

6- تحسين العلاقات الدولية: تساعد التجارة البينية على تحسين العلاقات الدولية، حيث يتم تبادل المنتجات والخدمات بين الدول بطريقة متفاهمة وعادلة.

7- إنشاء سوق موحدة للسلع والخدمات، من خلال تسهيل حركة الأشخاص والسلع، من أجل تعميق التكامل الاقتصادي للقارة الأفريقية، ووفقاً لرؤية عموم أفريقيا "متكاملة ومزدهرة وسلمية "على النحو المنصوص عليه في أجندة 2063[39].

37 -Word Bank Group, the African Continental Free Trade Area, Washington, 2020،p32.

بشكل عام تهدف التجارة البينية إلى تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية في الدول، وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين في جميع أنحاء العالم.

ثانيا – فوائد التجارة البينية: توفر التجارة البينية العديد من الفوائد ومن أهمها:

1- تحسين الاقتصاد: يتيح التبادل التجاري بين الدول الفرصة للتحسين الاقتصادي، حيث يتمكن كل دولة من التركيز على إنتاج ما يمتلكها من مزايا تنافسية، وتوفير ما ينقصها من الموارد والمنتجات من الدول الأخرى.

2- توفير فرص العمل: تساعد التجارة البينية على توفير فرص العمل في الدول المتعاونة، حيث يتم الاستفادة من مزايا كل دولة في إنتاج المنتجات والخدمات المطلوبة.

3- توفير الخيارات: يتيح التبادل التجاري بين الدول الحصول على خيارات متعددة من المنتجات والخدمات، حيث يمكن للمستهلكين الاختيار من بين العديد من المنتجات والخدمات التي تناسب احتياجاتهم.

4- توفير الموارد: يتم توفير الموارد الضرورية للإنتاج من خلال التجارة البينية، حيث يمكن للدول التي تفتقر إلى الموارد المعينة الحصول عليها من خلال الشراء من الدول الأخرى التي تمتلك تلك الموارد.

5- تعزيز الابتكار والتطوير: يشجع التبادل التجاري على الابتكار والتطوير في مجالات مختلفة، حيث يتنافس المنتجون في الدول على تحسين منتجاتهم وخدماتهم لتلبية متطلبات العملاء.

6- تعزيز العلاقات الدولية: تساعد التجارة البينية على تعزيز العلاقات الدولية والتفاهم بين الدول، حيث يتم تبادل المنتجات والخدمات بين الدول بطريقة متفاهمة وعادلة.

المبحث الثاني: التجارة البينية الافريقية:

منذ تسعينيات القرن العشرين، أخذت بلدان القارة الأفريقية مجتمعة تكتسي بُعداً استراتيجياً متزايداً، نتيجة لما تمتلكه من موارد وإمكانات طبيعية هائلة، لم تُستغل بالشكل الاقتصادي المطلوب، كما أضحت مكاناً للتنافس بين كبريات الدول والشركات والمؤسسات الدولية، وبالنظر إلى هشاشة معظم الاقتصادات الأفريقية وعدم استقرارها عبر فترات متعاقبة، أصبحت بلدان القارة أكثر الدول حاجة إلى تشكيل تكتلات اقتصادية، وفي هذا السياق، تشير الإحصائيات الدولية والإقليمية المتوافرة أن الدول الأفريقية ككتلة اقتصادية تحتل مراتب متدنية في التصنيف العالمي من حيث التبادل والتعاون البيني، وهو ما يجعل تفعيل التكامل الاقتصادي (الأفريقي–الأفريقي) الفعال والمجدي من أكثر البدائل المتاحة لبلدان القارة السمراء و أنجعها، لغرض تحقيق الأهداف الإنمائية، فضلاً عن تقليص الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة[40].

المطلب الأول: العلاقات الاقتصادية بين الدول الافريقية (نظرة استشرافية):

منذ ستينيات القرن الماضي، وعلى الرغم من تحرر معظم الدول الأفريقية من هيمنة الدول الاستعمارية، فإنها واجهت العديد من الصعوبات والتحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الناتجة عن الممارسات الكيدية للاستعمار، الأمر الذي خلّف حالات الفقر والتهميش وعدم الإنصاف، وقد تسبب ذلك كله في وصول بنية الاقتصاديات الأفريقية للخصائص العامة التالية:

- يبلغ حجم السوق الأفريقية أكثر من مليار و 300 مليون نسمة، وتتكون من 54 دولة، وتسعة أقاليم، وتتعدد فيها المناخات و التضاريس، كما أن هذه السوق قابلة للنمو والتوسع في المستقبل، وجذابة لرؤوس الأموال الأجنبية والمبادلات التجارية، ويمثل الشباب قوة هائلة للاقتصادات الأفريقية، حيث تتجاوز نسبة الشباب 75% من عدد السكان في

[40] - السعيدي وصاف، منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية..الفرص والتحديات، جامعة الملك فيصل – المملكة العربية السعودية ،2022،ص5.

المتوسط، لكن في المقابل فإن متوسط دخل الفرد منخفض ولا يتجاوز 2000 دولار في العام.

– وحول الثروات الطبيعية فتمتلك بلدان قارة أفريقيا مجتمعة ثروات هائلة تتوزع ما بين 60 % من الأراضي الصالحة للزراعة، فجمهورية الكونغو وحدها يمكنها إطعام أفريقيا كلها نظراً إلى ما يتوافر بها من أراضٍ صالحة للزراعة وموارد مائية، فهي تعد خزاناً مائياً استراتيجياً خاصة في منطقة البحيرات الكبرى، بالإضافة إلى المخزونات الباطنية، والأنهار الكبرى (نهر النيل، ونهر الكونغو...).كما أن بها 90 % من احيتاطيات المواد الخام، و 50% من احتياطي إنتاج الذهب، و 40 % من إنتاج الألماس، و 12 % من احتياطي الغاز في العالم في كل من الجزائر ومصر ونيجيريا، و 12 % من احتياطي النفط في العالم في كل مناطق أفريقيا، و90% من إنتاج البلاتين، كما تمتلك أفريقيا ثروة سمكية هائلة، حيث تحتوي على شريط ساحلي كبير يحيط بالقارة كلها، فأغنى شواطئ صيد في العالم موجودة في أفريقيا (ناميبيا).

– وبالنظر في خصائص الاقتصادات الأفريقية، سنجدها تتسم بالتبعية للخارج بخصوص الغذاء والدواء وقطع الغيار، كما أنها تشكل في معظمها اقتصاداً ريعياً يعتمد على إنتاج وتصدير مورد واحد من دون تصنيع سواء للموارد الزراعية أو المعدنية، ما يقلل من أسعارها في السوق العالمية، وتعتمد على أنظمة زراعية تقليدية وقديمة، ما يؤثر في نوعية المحاصيل المنتجة وكميتها، و التي لا تسايرها الأنظمة الحديثة ذات الإنتاج العالمي والجودة، كما أن لديها كذلك بنية تحتية ضعيفة وأحياناً منعدمة، فيما يتعلق بالموانئ والمطارات، والطرق [41].

وبالنظر في التوزيع الجغرافي للمبادلات السلعية البينية الأفريقية، فتتجه الصادرات الرئيسية للبلدان الأفريقية مجتمعة نحو شركائها التجاريين التقليديين، وعلى الأخص الاتحاد

[41] - فرج عبد الفتاح فرج،عز الدين إسماعيل أحمد،الاقتصاد الأفريقي،مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي،المجلد الأول،العدد الأول،جامعة الأزهر،سنة 1997، ص 211- 212.

الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، الذين يستأثران على حصة من الصادرات الأفريقية تصل في المتوسط 57 %، بيد أن الصين بوجه خاص وآسيا بوجه عام في طريقهما لأن يصبحا ضمن الأسواق المهمة التي تقصدها الصادرات الأفريقية، والأمر نفسه يمكن أن يقال على الواردات الرئيسية للبلدان الأفريقية، فهي تتوزع بشكل أساسي كذلك بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والصين[42].

أما الصادرات السلعية البينية الأفريقية خلال الفترة (2010 –2019)، فتتوزع بين عدد من المجموعات الإقليمية الأفريقية، حيث تستحوذ بلدان جنوب أفريقيا (SADC) على المرتبة الأولى بـ 34 %، ثم بلدان الكوميسا (COMES)، وبلدان جنوب الصحراء الكبرى (CEN-SAD) بـ 19 %، و 18 % على التوالي، في حين جاءت بلدان غرب أفريقيا(ECOWAS) في المرتبة الرابعة بـ11 %، أما المرتبة الخامسة فتوزعت فيها الصادرات السلعية البينية بين كل من بلدان وسط أفريقيا وشرقها (EAC) (ECCAS) بـ 6 % و 5% على التوالي، في حين كانت المرتبة الأخيرة من نصيب بعض بلدان القرن الأفريقي وبلدان اتحاد المغرب العربي (AMU) بـ 5 % و 3 % على التوالي.

وبالنسبة إلى الواردات السلعية البينية الأفريقية خلال الفترة (2010–2019) فتتوزع كذلك بين عدد من المجموعات الإقليمية الأفريقية، حيث تستحوذ بلدان جنوب أفريقيا (SADC) على المرتبة الأولى بـ 35 %، ثم بلدان جنوب الصحراء الكبرى (CEN-SAD) بـ 20%، تليها بلدان الكوميسا (COMESA) بـ 14 %، وبلدان غرب أفريقيا (ECOWAS) بـ 12%، وبلدان اتحاد المغرب العربي (AMU) بـ 6 % وبلدان وسط أفريقيا وشرقها وبلدان أفريقيا أخرى بـ 5%، و 4 %،و 4% على التوالي.

وتحتل جنوب أفريقيا المركز الأول على مستوى الصادرات البينية الأفريقية بنسبة 34 % من إجمالي الصادرات البينية الأفريقية خلال الفترة (2015 –2017) في ثلاثة قطاعات

[42] - لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا،تعزيز التجارة الأفريقية البينية،مؤتمر الاتحاد الأفريقي،الدورة العادية 18،أديس أبابا،29-30 يناير 2012،ص 09.

رئيسية (الآلات ومعدات النقل بنسبة 60.2 %، والسلع الغذائية بـ 28.2%، والمعادن بـ 25.2%)، كما تقود نيجيريا الصادرات البينية للوقود بنسبة 30.7%، وتسيطر 19 دولة أفريقية على ثلاثة أرباع الواردات البينية في القارة الأفريقية خلال الفترة ما بين الأعوام (2015 –2017)، تأتي في مقدمتها جنوب أفريقيا بنسبة 12.9 % من إجمالي الواردات البينية الأفريقية[43].

ومن خلال ما سبق يمكن عرض عناصر تقييمية للعلاقات الاقتصادية الأفريقية البينية فيما يلي:

– أنشئت بالقارة الأفريقية منذ حصولها على الاستقلال السياسي في ستينيات القرن الماضي أكثر من ستة تكتلات اقتصادية إقليمية ترتبط باتفاقيات تجارة حرة واتحادات جمركية، فعلى الرغم من هذا العدد من التكتلات مازال أداء التجارة البينية الإقليمية في أفريقيا ضعيفاً، لذا من الأهمية تعزيز هذه التجارة ليس بإزالة الحواجز التجارية فقط وإنما بوجوب تنمية القدرات الإنتاجية الوطنية الضرورية للتجارة.

– اعتماد البلدان الأفريقية على الاستيراد من خارج القارة لتحقيق أمنها الغذائي، حيث لا تتجاوز الواردات البينية للبلدان الأفريقية خلال الفترة ما بين الأعوام (2010–2019) نسبة 12%.

– وجود فرص مُهدَرة في مجال التجارة بن البلدان الأفريقية في فئات عديدة من المنتجات وبخاصة المنتجات الغذائية والزراعية، فأفريقيا تستأثر بنحو 27% من الأراضي الصالحة للزراعة التي يمكن استغلالها لتوسيع الإنتاج الزراعي، ومع ذلك تستورد العديد من البلدان الأفريقية المنتجات الغذائية والزراعية من بلدان تقع خارج القارة الأفريقية.

على الرغم من حاجة البلدان الأفريقية إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فإن نصيب دول القارة منها لا يتناسب مطلقاً مع احتياجاتها، ولا مع عدد السكان بها، ولا مع ما يتوافر

[43] - سماح المرسي، أداء الاقتصاد الأفريقي..تطور مؤشراته وتوقعات النمو، مركز فارس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، القاهرة، الرابط: https://pharostudies.com/?p=4072، 2020-03-29،تمت المعاينة على الساعة 22:30.

بها من موارد طبيعية وبشرية يمكن استغلالها في إقامة أكبر عدد من المشروعات تحتاجها التنمية في مختلف المجالات و الأنشطة، وخصوصاً في ظل تفاقم المديونية على غالبية الاقتصاديات الأفريقية، حيث تجاوزت في بعض الدول 100 % من الناتج المحلي الخام، وهو ما يرهن اقتصادها للخارج على حساب دعم التنمية الوطنية.

المطلب الثاني: الفرص التي تقدمها التجارة البينية لاقتصادات الدول الافريقية:

يكاد يجمع المهتمون والباحثون بأن لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية الكثير من الفرص والمزايا، ومن بينها[44]:

– الإسهام في تطوير البنية التحتية لدول القارة الأفريقية، فضلاً عن تحقيق التنمية الصناعية بين دولها، ومنها الصناعة المنخفضة التكاليف، وهو ما سوف يضمن تنويعاً أكثر للتجارة، بحيث يمكن أن تستخدم الأسواق الإقليمية كنقطة انطلاق للعديد من الصناعات داخل بلدان القارة الأفريقية.

– الإسهام في تسهيل حرية حركة الأشخاص، ونقل الخبرات الفنية، و الخدمات الأخرى المتصلة بالتجارة بين دول القارة وخارجها.

– المساهمة في تطوير خدمات الطاقة وتكنولوجيا المعلومات بين دول القارة.

– زيادة متوقعة في حجم التبادل التجاري بين الدول الأفريقية بنسبة تتجاوز 50% مع نهاية عام 2022.

– ارتفاع متوقع في متوسط النمو الاقتصادي للاقتصاديات الأفريقية مجتمعة بشكل رئيسي على قطاع الصناعة، ما يؤثر في الهيكل الاقتصادي لدول القارة من جهة، ويزيد من الرفاهية الاقتصادية بمقدار 16.1 مليار دولار عند التطبيق الكامل لاتفاقيات منطقة التجارة الحرة الأفريقية.

– تعزيز مكانة أفريقيا في التجارة العالمية في ظل الإصلاحات الأحدث لقواعد التجارة

[44] - جيهان عبد السلام عباس،منطقة التجارة الحرة الأفريقية بين الفرص والتحديات،مجلة آفاق أفريقية،الهيئة العامة للاستعلامات،العدد 49،سنة 2020،ص 91-93.

الدولية، بموجب اتفاقيات تفضيلية تم التفاوض عليها على المستويات الثنائية أو الإقليمية (القارية) ومنها أفريقيا، وبالتالي قد يكون تعزيز التجارة الإقليمية أمراً حاسماً من جهة تطوير قوة تفاوضية كافية مقابل الشركاء التجاريين لأفريقيا.

– يتوقع في حالة التحرير الكامل للسلع في إطار منطقة التجارة الحرة الأفريقية، أن تتزايد معدلات التشغيل بنسبة 1.17 %، أما في حالة التحرير الجزئي والمعاملة الخاصة لبعض السلع، فمن المحتمل تناقص هذا المعدل ليصل إلى 0.82%.

– تسهيل الاستثمارات المبنية على المبادرات والتطورات بين بلدان القارة الأفريقية.

– سيكون لتطبيق اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية آثار ملموسة على الحياة اليومية للسكان التي ستتضاعف من 1.3 مليار نسمة في عام 2020 إلى 2.75 مليار نسمة في حدود عام 2060.

– تحقيق الاندماج داخل المناطق الاقتصادية الإقليمية من خلال إنشاء اتحاد جمركي، واتحاد اقتصادي ونقدي (برنامج ALISA الذي يربط جمارك 15 بلداً لـ CEDEAO).

المطلب الثالث: إطار تعزيز التجارة البينية الافريقية:

تعد اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أحد المشروعات الرائدة في أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي، فضلاً عن أنها أحد مشروعات الرؤية الطويلة المدى للاتحاد الأفريقي الهادفة إلى جعل القارة الأفريقية متكاملة ومزدهرة وآمنة، ويراهن من خلالها على تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية بين الدول الأفريقية، ولتعزيز التعاون الاقتصادي (الأفريقي–الأفريقي) في ظل منظمة التجارة الحرة القارية الأفريقية، يمكن لنا استشراف ما يلي[45]:

– تعتبر منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، من أهم الإنجازات على مستوى العمل الأفريقي المشترك، نظراً لما تتضمنه من مشروعات تكاملية رائدة.

– تلزم حكومات الدول الأعضاء في اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية اتخاذ

[45] - محمد زكريا فضل، منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: الفرص والتحديات، مجلة المنتدى الإسلامي، السنة السادسة عشرة، العدد 46، أكتوبر 2020، ص 75.

المزيد من إجراءات التكامل الاقتصادي، حيث تبدأ الدول الموقعة عملية على سنوات عدة لإزالة الحواجز التجارية، بما في ذلك الرسوم الجمركية على 90% من السلع المتبادلة.

– تتيح منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية تعزيز التجارة الإقليمية، والتنويع الاقتصادي، من خلال بناء القدرة التصنيعية، من أجل اجتذاب استثمارات أفريقية وأجنبية.

– من الأهمية دخول الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في مشروعات مشتركة، والتنسيق بين خطط التنمية، بحيث يتم توزيع المشروعات والصناعات فيما بينها على النحو الذي يكفل لكل دولة منها الحصول على نصيب عادل من مزايا التعاون الاقتصادي الأفريقي.

– من الضروري على دول القارة الأفريقية الدخول ككتلة عندما يتعلق الأمر بشراكات خارجية (خارج أفريقيا)، مثل ما هو عليه الشأن في الشراكة بين أفريقيا والصين، التي حققت حتى الآن إنجازات هائلة خاصة بعد تأسيس منتدى التعاون (الأفريقي – الصيني)، سواء في تعزيز المبادلات التجارية، أو زيادة تدفقات الاستثمارات المباشرة، وتنويع وزيادة التمويل، وعليه أصبحت الصين أكبر شريك تجاري، ومن كبار المستثمرين والممولين في أفريقيا.

– بهدف التحقق من مدى تحقيق التكتلات الإقليمية الأفريقية لغاياتها، تم استحداث مؤشر التكامل الإقليمي في أفريقيا (IIRA) عام 2016، ويتمثل دوره في تتبع التقدم الذي أحرزته البلدان بخصوص التزاماتها المتبادلة في التكامل الإقليمي، الذي يعد مكملاً لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

– العمل على تطوير البنى التحتية الأفريقية، لأن عدم تطويرها يعد أكبر عائق للمبادلات البينية، وذلك في إطار شراكات بين أفريقية أو بدعم أطراف أخرى (كالبنك الأفريقي للتنمية، البنك الإسلامي للتنمية مثلاً).

– وضع خريطة طريق صناعية لبناء أرضية تعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص، بطريقة تحدد موقع الشركات من القطاعين في النشاطات القبلية والنشاطات البعدية لكل

قطاع، وذلك من أجل تحديد الحلقات الناقصة أو الضعيفة في كل سلسلة، والعمل على تعزيزها في إطار سياسات متكاملة وطنياً وأفريقياً.

– ترقية شبكة خدماتية قارية (البنوك، الوسطاء التجاريون، شركات النقل والتأمين، الموانئ البحرية والبرية والمطارات...) قادرة على المرافقة الآمنة للسلع والأموال بين الدول الأفريقية.

– يتوقع أن تسهم منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، تماشياً مع الأهداف الاستراتيجية لمبادرة أجندة 2063، في القضاء على الفقر، وأن تؤثر تأثيراً إيجابياً على حياة الموطنين، ومن ثم تحقق رفاهية المجتمع.

–على الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بذل المزيد من الجهود لتعزيز التجارة البينية الأفريقية سواء على مستوى الأنظمة والقوانين الوطنية، أو على مستوى الهياكل والبنى التحتية.

– ستسمح منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بدخول أسواق جديدة على مستوى القارة وغيرها من دول العالم، وهذا بدوره سيوسع قاعدة عملائها ويؤدي إلى خلق أو ابتكار منتجات وخدمات جديدة، ما يجعل الاستثمار في المجالات الإبداعية والمشروعات الابتكارية أمراً ممكناً.

– يمثل قطاع الصناعات في البلدان الأفريقية مجتمعة نحو 10% فقط من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للقارة الأفريقية في المتوسط، وهذا أقل بكثير من نسبة مساهمة القطاعات الصناعية في المناطق الأخرى النامية، فنجاح منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من شأنه تدعيم هذا القطاع، وتقليل الفجوة بين الشركات الكبيرة والصغيرة، حيث يقود قطاع الصناعات التحويلية الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى خلق وظائف أكثر.

– بدخول منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية حيز التنفيذ، وعند استيراد المواد الخام من البلدان الأفريقية، يتوقع انخفاض تكاليف المواد الخام، وبالتالي انخفاض تكاليف الإنتاج[46].

[46] - محمد زكريا فضل، مرجع سبق ذكره، ص 76.

المبحث الثالث: التجارة البينية الافريقية والآفاق المستقبلية والتحديات التي تواجهها.

ترتبط كل دول العالم فيما بينها بعلاقات مختلفة، تؤدي إلى وجود قوة خارجية واقتصادية وسياسية في أغلب سياساتها التنموية، وقد تكون هذه العلاقات بسيطة منها ما هو في طور النمو، ومنها ما هو في مراحل أكثر تقدما، ومن المعلوم أنه لا تستطيع أي دولة مهما كانت قوتها وتنوع إنتاجها أن تعيش بمعزل عن بقية دول العالم، وبالأخص دول الجوار أو تلك الدول التي تربطها علاقات اقتصادية ودينية وجغرافية وإقليمية.

المطلب الأول: العوامل المؤثرة على التجارة الافريقية البينية:

تتأثر التجارة الافريقية البينية بعدة عوامل، من بينها:

1-البنية التحتية: تلعب البنية التحتية الجيدة دورًا مهمًا في تسهيل التجارة البينية، فعدم وجود بنية تحتية جيدة قد يؤدي إلى زيادة تكاليف الشحن والتأخير في إيصال البضائع.

2-السياسات التجارية: تؤثر السياسات التجارية المعمول بها في الدول على التجارة البينية، فقد يتم فرض رسوم جمركية عالية أو قيود على واردات بعض السلع، مما يؤثر سلبًا على حركة التجارة البينية.

3-الاستثمار: يمكن أن يؤثر قلة الاستثمار في البنية التحتية والقطاعات الاقتصادية الأخرى على القدرة على الإنتاج والتصدير وبالتالي يؤثر على التجارة البينية.

4-الحواجز التقنية: يمكن أن تؤثر الحواجز التقنية، مثل معايير الجودة والسلامة و الصحة، على حركة التجارة البينية.

5-الاستقرار السياسي: تؤثر الاضطرابات السياسية والأمنية على التجارة البينية، حيث يؤدي الاضطراب السياسي إلى تقليل حركة التجارة والاستثمار.

6-القدرة على التمويل: يمكن أن يؤثر قلة التمويل على القدرة على الاستثمار في البنية التحتية والإنتاج والتصدير، وبالتالي يؤثر على التجارة البينية.

7-التكنولوجيا: تلعب التكنولوجيا دورًا مهمًا في تحسين الإنتاجية وتسهيل التجارة البينية، ويمكن أن تؤثر التقنيات الحديثة مثل الإنترنت والذكاء الاصطناعي والروبوتات على حركة التجارة البينية.

8-الثقافة واللغة: تؤثر الاختلافات الثقافية واللغوية بين الدول الإفريقية على التجارة، حيث يمكن أن تؤدي هذه الاختلافات إلى صعوبة في التواصل والتفاهم.

9-القوانين واللوائح: تؤثر القوانين واللوائح المتعلقة بالتجارة بين الدول في القدرة على إجراء التجارة، ويمكن أن تشمل هذه القوانين واللوائح الرسوم الجمركية والقيود على التجارة.

10-الاقتصاد العالمي: تؤثر الظروف الاقتصادية العالمية على القدرة على التجارة البينية بين الدول، وذلك عن طريق تأثير الطلب والعرض وأسعار الصرف.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه التجارة البينية الافريقية:

من الواضح أن افريقيا تواجه تحديات تشمل الأزمة المالية العالمية وأزمة الطاقة والغذاء، وهو ما يعد مؤشراً واضحاً على ضرورة التنسيق بين التجمعات الاقتصادية الاقليمية بغية التغلب على هذه التحديات، حيث أنه يستحيل على الدول فرادى التصدى لتلك التحديات ، ويمكن رصد أهم تلك التحديات التي تواجه التجارة البينية الإفريقية في النقاط التالية[47]:

1-قلة التنسيق بين الدول: يعاني الكثير من الدول الإفريقية من قلة التنسيق والتعاون فيما بينها، مما يؤثر على الحركة التجارية بينها ويزيد من التكاليف اللوجستية.

2-الحدود والمعابر: يعاني العديد من التجار من صعوبة اجتياز الحدود والمعابر بين الدول الإفريقية، حيث تفرض الدول قيودًا ورسومًا جمركية مختلفة، مما يزيد من تكاليف الشحن والتأخير في إيصال البضائع.

3-ضعف البنية التحتية: تعاني الكثير من الدول الإفريقية من ضعف البنية التحتية، مما

[47] - مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكتاد)، الشراكة الجديدة من أجل تنمية افريقيا: الاداء والتحديات ودور الانكتاد،(جنيف : الامم المتحدة ، يوليو 2012) ،ص9.

يؤثر على الحركة التجارية بين الدول، حيث يزيد من تكاليف الشحن والتأخير في إيصال البضائع.

4-الحواجز التجارية: تفرض الدول الإفريقية بعض الحواجز التجارية، مثل الرسوم الجمركية العالية والتشريعات المعقدة، مما يعيق حركة التجارة البينية ويجعل السلع الإفريقية أقل تنافسية في الأسواق العالمية.

5-نقص التمويل: يعاني الكثير من التجار والشركات الصغيرة والمتوسطة في الدول الإفريقية من نقص التمويل، مما يؤثر على القدرة على توسيع الإنتاج والتصدير.

6-تباين القوانين واللوائح: تختلف اللوائح والقوانين في الدول الإفريقية، مما يجعل من الصعب على التجار والمستثمرين الالتزام بالمعايير المحلية والدولية.

7-التغيرات المناخية: تعاني بعض الدول الإفريقية من التحديات البيئية، مثل الجفاف والفيضانات والتصحر.

8-النزاعات والاضطرابات السياسية: يؤثر الصراع والاضطرابات السياسية في العديد من الدول الإفريقية على التجارة البينية، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى قلة الثقة بين الدول وتضييق نطاق التجارة.

9-عدم تنويع الاقتصادات: تعتمد العديد من الدول الإفريقية على صادرات قليلة من السلع الأولية مثل النفط والغاز والفحم والمعادن، وهذا يجعلها أكثر عرضة لتقلبات الأسعار العالمية.

10-ضعف التكنولوجيا والابتكار: تعاني العديد من الدول الإفريقية من ضعف التكنولوجيا والابتكار، مما يجعلها غير قادرة على تطوير منتجات وخدمات تنافسية وتحسين إنتاجيتها.

11-اختلاف اللغات والثقافات: تواجه الشركات الإفريقية صعوبة في التواصل والتعامل مع بعضها البعض بسبب اختلاف اللغات والثقافات.

المطلب الثالث: الإجراءات المقترحة لتعزيز التجارة الافريقية البينية.

توجد العديد من الإجراءات المقترحة لتعزيز التجارة الإفريقية البينية، ومن أبرز هذه الإجراءات:

1-زيادة التنسيق بين الدول: يجب على الدول الإفريقية زيادة التعاون والتنسيق فيما بينها، وتشجيع الحوار والتفاوض لحل القضايا المتعلقة بالتجارة البينية.

2-تحسين البنية التحتية: يجب على الدول الإفريقية العمل على تحسين البنية التحتية، مثل الطرق والموانئ والمعابر، وتسهيل حركة السلع بين الدول.

3-تخفيض الرسوم الجمركية: يجب على الدول الإفريقية تخفيض الرسوم الجمركية وتبسيط الإجراءات الجمركية، وتشجيع الحرية التجارية بين الدول.

4-تشجيع الاستثمارات: يجب على الدول الإفريقية تشجيع الاستثمارات ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع المستثمرين على الاستثمار في الدول الإفريقية.

5-توحيد القوانين واللوائح: يجب على الدول الإفريقية توحيد القوانين واللوائح المتعلقة بالتجارة البينية، وتحديثها وتطويرها بما يتناسب مع الأسواق العالمية.

6-تطوير الصناعات المحلية: يجب على الدول الإفريقية تطوير الصناعات المحلية وزيادة القيمة المضافة للسلع المصدرة، مما يساعد على توسيع الإنتاج والتصدير.

7-التركيز على التجارة الإلكترونية: يجب على الدول الإفريقية التركيز على التجارة الإلكترونية وتطوير البنية التحتية اللازمة لها، مما يساعد على توفير بيئة تجارية رقمية وآمنة.

8-التنويع الاقتصادي: يجب تنويع الاقتصادات في الدول الإفريقية وتطوير الصناعات التحويلية لتقليل الاعتماد على صادرات السلع الأولية.

9-التعاون الإقليمي: يجب تعزيز التعاون الإقليمي بين الدول الإفريقية وتوقيع اتفاقيات تجارية لتشجيع التجارة الحرة.

10-تحسين الإدارة والحوكمة: يجب تحسين الإدارة والحوكمة في الدول الإفريقية لتشجيع الاستثمار وتوفير بيئة أفضل للأعمال.

11-تعزيز الوعي: يجب تعزيز الوعي بأهمية التجارة البينية والفرص المتاحة للتجارة بين الدول الإفريقية.

وفي ضوء ما سبق يعتبر تعزيز التجارة البينية للدول الافريقية احدى النتائج المتوقعة لتحقيق التكامل في افريقيا، ورغم ذلك فان حجم تلك التجارة لا يزال ضئيلاً للغاية، وذلك نتيجة للعديد من القيود التي تواجه تلك التجارة.

وفى هذا الصدد ينبغي على الحكومات الافريقية مراجعة سياستها التجارية وتحديد نقاط الضعف بها ووضع اجراءات من شأنها تيسير حركة التجارة البينية مثل تبسيط الاجراءات الادارية وكذلك تخفيض تكاليف نقل البضائع والسلع، وتحسين البنية التحتية في الدول الافريقية [48].

[48] - نهلة احمد ابو العز، تقييم مدى التقدم في تحقيق التكامل الإقليمي بالقارة الافريقية: نحو سوق افريقية مشتركة، قسم السياسة والاقتصاد – معهد البحوث والدراسات الافريقية، ص 31.

خلاصة الفصل الثاني:

تشهد التجارة البينية الإفريقية تحسناً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، حيث تعتبر القارة الأفريقية واحدة من أسرع المناطق الاقتصادية نموا في العالم.

ومع ذلك، مازالت هناك تحديات تواجه التجارة البينية الإفريقية، مثل قلة التنسيق بين الدول الإفريقية وعدم توحيد القوانين واللوائح وارتفاع الرسوم الجمركية وتقليل المشكلات اللوجستية.

ومن بين الإجراءات المقترحة لتعزيز التجارة البينية الإفريقية، تشمل تحسين البنية التحتية وتخفيض الرسوم الجمركية وتشجيع الاستثمارات وتوحيد القوانين واللوائح وتطوير الصناعات المحلية والتركيز على التجارة الإلكترونية.

وتحظى التجارة البينية الإفريقية بآفاق مستقبلية كبيرة، خاصة مع زيادة الاهتمام الدولي بالاستثمار في القارة وتحسين السياسات الاقتصادية والتجارية وتوسيع الاتفاقيات التجارية بين الدول الإفريقية والدول الأخرى، ومن المتوقع أن تلعب التجارة الإلكترونية دورًا كبيرًا في تعزيز التجارة البينية الإفريقية في المستقبل.

الفصل الثالث: دور منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية في دعم التجارة البينية الافريقية.

المبحث الأول: واقع التجارة البينية الافريقية في ظل منطقة التجارة الحرة الافريقية.

المبحث الثاني: طرق تأثير منطقة التجارة الحرة الأفريقية في دعم التجارة البينية الافريقية.

المبحث الثالث: الأهمية الاقتصادية والتنموية لمنطقة التبادل الحر ومقومات بناء المواطنة الافريقية.

خلاصة الفصل الثالث.

تمهيد:

تمثل منطقة التبادل التجاري الحر الإفريقية فضاء يسمح بحرية تنقل السلع والخدمات بين الدول الأعضاء في الاتحاد الافريقي، فقد التقى قادة الدول الأفريقية وأطلقوا رسميا منطقة تجارة حرة على مستوى القارة السمراء، التي من شأنها في حال نجاحها أن توحد1.3 مليار نسمة وتخلق منطقة اقتصادية حجمها3.4 تريليونات دولار وتفتح الباب أمام عهد جديد من التنمية.

وتعد هذه المنطقة التجارية الحرة هي الأكبر في العالم من حيث عدد الدول المشاركة منذ تشكيل منظمة التجارة العالمية، ومن المنتظر أن تساهم منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية في إطلاق إمكانات أفريقيا الاقتصادية بعد تعثر طال أمده من خلال دعم التجارة البينية، وتقوية سلاسل الإمدادات ونشر الخبرات.

المبحث الأول: واقع التجارة البينية الافريقية في ظل منطقة التجارة الحرة الافريقية

منطقة التجارة الحرة الإفريقية (AfCFTA) هي اتفاق تجاري جديد وطموح للدول الأفريقية، والذي يهدف إلى خلق سوق حرة للبضائع والخدمات والاستثمار عبر القارة الإفريقية. يتضمن هذا الاتفاق 55 دولة أفريقية ويعد أكبر اتفاق تجاري في العالم من حيث عدد الدول المشاركة فيه.

ومن المتوقع أن يؤثر (AfCFTA)على واقع التجارة البينية الإفريقية بشكل كبير، حيث يتوقع أن يساعد في تعزيز التجارة بين الدول الأفريقية وزيادة حجم التبادل التجاري بينها، ومن المتوقع أن يساهم هذا الاتفاق في تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتعزيز التكامل الاقتصادي في القارة.

ومع ذلك، فإن الواقع الحالي للتجارة البينية الإفريقية لا يزال متدهورا، حيث يواجه الدول الأفريقية تحديات عديدة مثل البنية التحتية الضعيفة والتحويل الصناعي المحدود وقلة التنوع الاقتصادي والمشكلات السياسية والأمنية، وتؤثر هذه التحديات على القدرة الإنتاجية للدول الأفريقية وقدرتها على الدخول في مسار التجارة العالمية بشكل أكبر.

ولكن من المتوقع أن يساعد (AfCFTA) في التغلب على بعض هذه التحديات من خلال تعزيز التكامل الاقتصادي وتحسين البنية التحتية وزيادة التنوع الاقتصادي، ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى زيادة حجم التجارة البينية الإفريقية وتعزيز قدرة الدول الأفريقية على التنافس في الأسواق العالمية.

ومن خلال ذلك يمكن تتبع واقع التجارة البينية الأفريقية خلال الفترة ما بين الأعوام من (2010 و2019) عبر استعراض نسبة التجارة البينية للبلدان الأفريقية مقارنة بالتجارة الأفريقية مع العالم، وأهم المنتجات المصدرة والمستوردة، إضافة إلى التوزيع الجغرافي[49].

الفرع الاول: ويخص التجارة البينية للبلدان الأفريقية حيث يوضح الجدول (5) واقع هذه التجارة خلال الفترة (2010–2019):

[49] - السعيدي وصاف، المرجع السابق، ص14.

الجدول (5) تطور التجارة البينية للبلدان الأفريقية خلال الفترة (2010-2019)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	الصادرات		الواردات		الصادرات البينية%	الواردات البينية%
	البينية	نحو العالم	البينية	من العالم		
2010	58.7	468.5	61.3	525.5	12.5	11.6
2011	54.9	545.05	57.4	566.1	10.1	10.1
2012	71.47	640.4	75.9	613.4	11.2	12.4
2013	68.5	569.2	69.9	609.7	12.0	11.4
2014	87.08	554.42	91.3	625.06	15.7	14.6
2015	68.5	387.7	73.85	543.8	17.7	13.6
2016	62.19	350.4	62.9	478.3	17.7	13.2
2017	68.52	412	67.34	521	16.63	12.93
2018	71.56	439.2	72.26	535.61	16.31	13.41
2019	74.61	466.4	77.18	550.23	16.0	13.9

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على بيانات صندوق النقد الدولي.

بالاعتماد على بيانات الجدول (5) السابق يمكن الانتهاء إلى:

1-يقدر إجمالي صادرات البلدان الأفريقية مجتمعة نحو العالم خلال الفترة ما بين الأعوام (2010 و2019)، بأكثر من 4800 مليار دولار، بما يعني في المتوسط 480 مليار دولار.

2-يقدر إجمالي الصادرات البينية للبلدان الأفريقية مجتمعة (54 دولة) خلال الفترة ما بين الأعوام (2010 و 2019) بأكثر من 680 مليار دولار، حيث لم يتجاوز المعدل السنوي للفترة نفسها 70 مليار دولار.

3-شهدت نسبة الصادرات البينية للبلدان الأفريقية مرحلتين: المرحلة الأولى تراوحت فيها نسبة الصادرات البينية ما بين 10% و 12% خلال السنوات (2010-2013)،أما المرحلة الثانية فتراوحت نسبة الصادرات البينية ما بين 15% و 17% خلال السنوات (2014-2019).

3-إن إجمالي الصادرات السلعية الأفريقية خلال الفترة (2010 -2019) قد بلغ 4800 مليار دولار، في حين أن الواردات السلعية الأفريقية بلغت 5500 مليار دولار، وهو ما يعني أن أفريقيا سجلت ميزاناً تجارياً سلبياً (عجزاً).

الشكل رقم(13): التوزيع الإقليمي للصادرات السلعية البينية الأفريقية خلال الفترة (2010-2019)

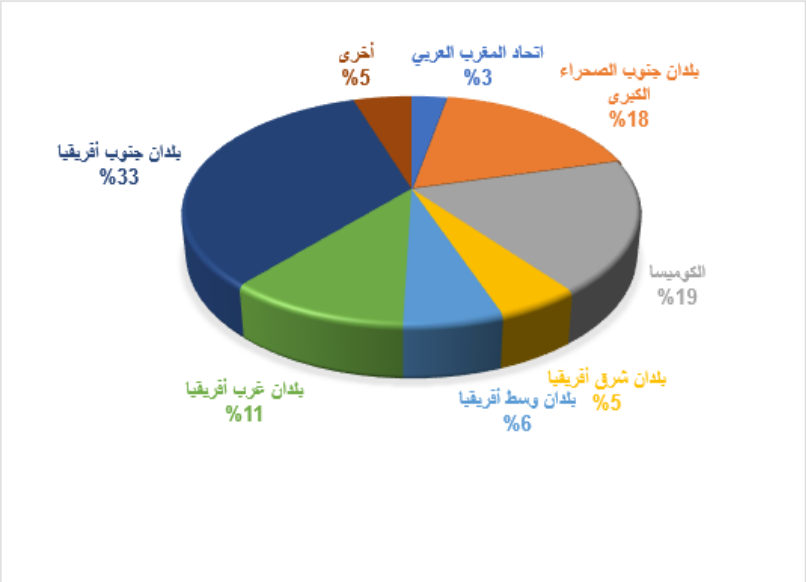

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على بيانات صندوق النقد الدولي 2010 -2019.

ولقد أسست البلدان الأفريقية الاتحاد الأفريقي وأنشأت العديد من التكتلات الإقليمية (اتحاد المغرب العربي،الجماعة الاقتصادية لدول شرق أفريقيا،الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الجماعة الإنمائية لأفريقيا الجنوبية، تجمع دول الساحل و الصحراء، السوق المشتركة لشرق أفريقيا وجنوبها) بغرض تعزيز التبادل التجاري البيني الأفريقي من خلال التجارة الحرة و إنشاء الاتحادات الجمركية و السوق المشتركة من جهة، و من جهة أخرى تمهيداً لإنشاء السوق الأفريقية المشتركة والجماعة الاقتصادية الأفريقية، والارتقاء بالتجارة الأفريقية البينية من مستوياتها الحالية المتدنية التي تتراوح ما بين 10% و 13% لتصبح 25% أو أكثر خلال العقد المقبل، بما يجعل التجارة الأفريقية البينية المحرك الدافع للتنمية والتكامل الإقليمي في أفريقيا،على غرار ما هو قائم في مناطق أخرى من العالم، مثل الاتحاد الأوروبي وآسيا وأمريكا.

فالتكامل الاقتصادي الإقليمي يساعد على إنشاء أسواق أوسع وتعزيز القدرة التنافسية، كما يسهم في تحسين السياسات في العديد من مجالات أجندة التنمية[50].

وعلى الرغم من هذه التكتلات الإقليمية وما تحويه من اتفاقيات، فإن أداء التجارة الإقليمية في أفريقيا لايزال ضعيفاً.

ولعل من أسباب هذا الضعف هو ذلك النهج المتبع إزاء التكامل الإقليمي في القارة، فقد ركز هذا النهج حتى الآن على إزالة الحواجز التجارية أكثر من تركيزه على تنمية القدرات الإنتاجية الضرورية للتجارة. ولا شك أن إزالة الحواجز التجارية أمر ذو أهمية، غير أن ذلك ليس كافياً لإحداث الأثر المرغوب، ما لم تواكبه أو ترافقه إجراءات سياسية تهدف إلى تعزيز قدرات التوريد داخل القارة الأفريقية[51].

- **الفرع الثاني :الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأفريقية :**

الجدول رقم (6) تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو البلدان الأفريقية والعالم خلال الفترة (2010-2019)

السنوات	الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو العالم		الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو البلدان الأفريقية		نصيب الفرد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو البلدان الأفريقية (دولار أمريكي)
	القيمة (مليار دولار)	%	القيمة (مليار دولار)	%	
2010	1393.729	100	74.243	5.33	44.1
2011	1612.890	100	46.441	2.88	47.7
2012	1491.331	100	57.087	3.83	56.5
2013	1453.506	100	50.637	3.48	54.0
2014	1402.117	100	54.498	3.89	46.8
2015	2032.298	100	57.902	2.85	48.2
2016	2065.238	100	46.249	2.24	38.4
2017	1647.312	100	40.179	2.44	33.3
2018	1436.732	100	45.374	3.16	36.0
2019	1530.228	100	47.143	3.08	غير متوفرة

المصدر:من إعداد الطلبة اعتمادا على بيانات صندوق النقد الدولي.

[50] - لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا،المرجع السابق،ص 1-2.

[51] - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية،التنمية الاقتصادية في أفريقيا:التجارة بين البلدان الأفريقية،إطلاق دينامكية القطاع الخاص،تقرير عن جدول الأعمال المؤقت،مجلس التجارة و التنمية،الدورة الستون ،جنيف ، سبتمبر 2013، ص 3.

بالاعتماد على الجدول (6) السابق، يمكن استخلاص ما يلي:

- لم تتعدَّ نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة إلى القارة الأفريقية خلال الفترة ما بين الأعوام (2010 و 2019) 3% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم، وهي نسبة ضئيلة جداً، ولا تحقق أهداف الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القارة الأفريقية.
- يبلغ متوسط نصيب الفرد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو البلدان الأفريقية خلال الفترة محل الدراسة 45 دولاراً أمريكياً.

وفيما يخص التوزيع الإقليمي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة إلى بلدان القارة الأفريقية خلال الفترة (2010–2019) كما يوضحه الشكل (14)، فتستحوذ بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على المرتبة الأولى بـ 40%، ثم بلدان شمال أفريقيا وشرقها بـ 16% لكل منهما، في حين جاءت بلدان غرب أفريقيا في المرتبة الرابعة بـ15%، أما المرتبة الأخيرة فتوزعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة إلى بلدان القارة الأفريقية بين كل من بلدان وسط أفريقيا وجنوبها بـ 6% لكل منهما[52].

الشكل رقم (14): التوزيع الإقليمي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة إلى بلدان القارة الأفريقية للفترة (2010-2019).

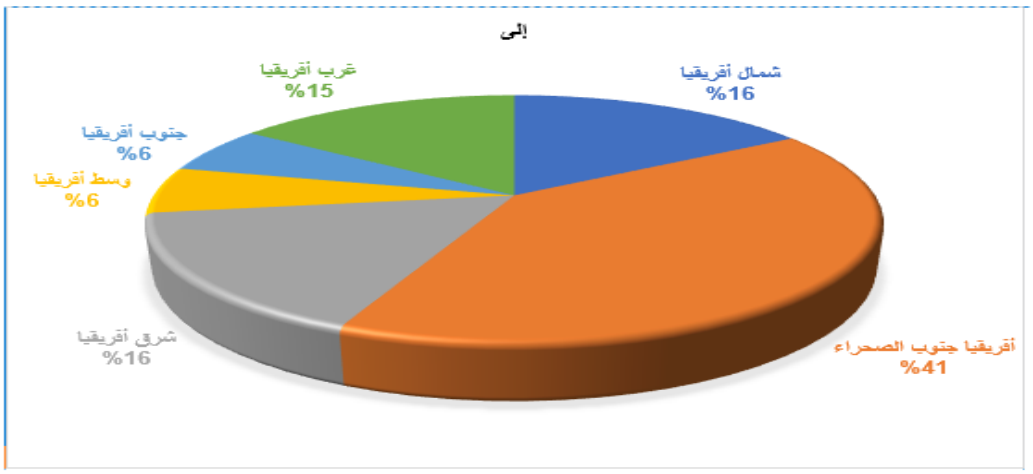

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على بيانات صندوق النقد الدولي 2010 –2019.

[52] - نقلا عن الرابط: https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx، تم الاطلاع يوم 02-04-2023 على الساعة 16:30.

وحول تهيئة المناخ الاستثماري في أفريقيا، وعلى الرغم من إنشاء عدد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا والاتفاقيات الثنائية التي تربط البلدان الأفريقية بعضها ببعض ، فإن الدول الأفريقية قد اهتمت بتهيئة بيئاتها الاستثمارية، وخاصة دول جنوب الصحراء التي ظلت تعاني أوضاعاً سياسية غير مستقرة، إضافة إلى ضعف أسس النمو، وعدم ملائمة كثير من السياسات الاقتصادية المطبقة فيها، لذلك سارعت الحكومات الأفريقية من خلال أجهزتها المعنية إلى إيجاد بيئات استثمارية مناسبة، فقامت بمراجعة سياستها الاقتصادية، ونظمها الاستثمارية، وسنت العديد من التشريعات والقوانين والأنظمة واللوائح الجديدة التي تشجع الاستثمار وتدعمه، واستحداث الهيئات والمؤسسات التي تخطط له و تنظمه، ووضعت امتيازات كثيرة، مثل تيسير شروط الاستثمار وتخفيف القيود على تدفقاته، مع التحوط لما يمكن أن تتعرض له الاستثمارات من مخاطر، والعمل على تقليلها، والشفافية في توفير المعلومات الضرورية للمستثمر وكسب ثقته، وتبسيط الإجراءات، وتقديم ضمانات بحرّية نسبة المساهمات ونقل الأموال إلى الخارج [53].

كما أنه تشكل نسبة التجارة البينية الأفريقية حاليا ما يقارب 17%،وهي نسبة ضعيفة للغاية إذا ما قورنت بـ 59 % في أوربا، وكما يتضح من الشكل رقم (15) فإن 83 % من تجارة القارة تذهب إلى خارجها، مما يعني أن بلدان العالم الأخرى خاصة الاتحاد الأوربي و الولايات المتحدة و الصين هي المستفيد الأكبر من صادرات وواردات الدول الأفريقية، لذا تأتي اتفاقية التجارة الحرة القارية لتقديم مزيدا من العون للدول الأفريقية نحو تحقيق مزيد من التكامل الاقتصادي ، إذ يتوقع الخبراء الاقتصاديون أن هذه الاتفاقية سوف تزيد حجم التجارة البينية الأفريقية بنسبة تتراوح بين 15 % أو (50 مليار دولار) و 25 % أو (70 مليار دولار) بحلول عام 2040 وهذا فقط بسبب إزالة التعريفات ،وإذا تم تنفيذ التجارة البينية بشكل جيد فيمكن أن تشكل ما يصل ما بين 40 % إلى 50 % من الصادرات بحلول عام 2040 بزيادة عن النسبة الحالية البالغة 17 في المائة، ومع ذلك فإن الاختيار الحقيقي لاتفاقية

[53] - محمد المختار،الاستثمار في أفريقيا:آمال وتحديات،مجلة المنتدى الإسلامي،العدد الرابع،سبتمبر 2009،ص 8-9.

التجارة الحرة الأفريقية الكبرى سيكون مدى سرعة قيام البلدان الأفريقية بتسريع تنويع الصادرات و تطوير المنتجات، وجعل التجارة أكثر شمولا[54].

الشكل رقم (15): التجارة البينية والصادرات الصناعية وغير الصناعية في أفريقيا مقارنة بالقارات الأخرى.

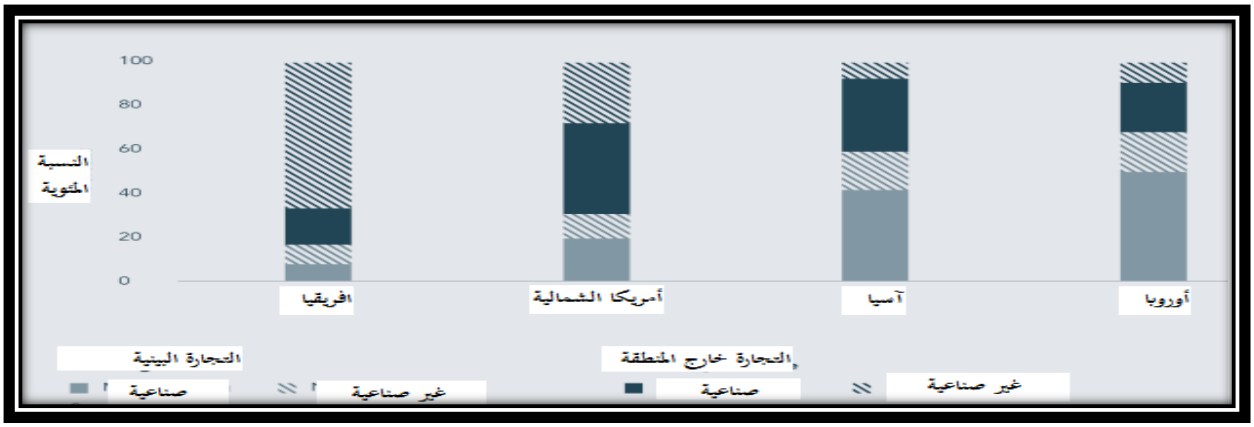

Source:Dhruv Gandhi, Figures of the week: Increasing intra-regional trade in Africa ,brookings, AFRICA IN FOCUS, https://www.brookings.edu/blog/africa-in-focus/2019/02/22/figures-of-the-week-increasing-intra-regional-trade-in-africa/ (consulté le:5/12/2019).

وقد تبين أن السلع المصنعة في التجارة الأفريقية البينية لا تساهم سوى بـ 42 % ،بينما تنخفض القيمة إلى 15 % فيما يتعلق بالعالم الخارجي، الأمر الذي يعني أن القارة لا تساهم بنسبة كبيرة في سلاسل الإنتاج العالمية، ويشكل نصيب أفريقيا من الصادرات الإجمالية في تدفقات التجارة العالمية 3.4 % مما يعد كذلك غاية الانخفاض مقارنة بالأقاليم الأخرى، ويواجه المصدر الأفريقي معدلات حماية جمركية مطبقة على المواد غير الزراعية تبلغ في المتوسط 7.8 %، وهي أعلى مما يواجهه نفس المصدر عندما يقوم بالتصدير إلى أوروبا أو الولايات المتحدة ، وتقوم التجارة فيما بين الاقتصادات الرئيسية لأفريقيا التي لا تبيع لنفس المجموعة الاقتصادية الإقليمية على أساس مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، وبالتالي يمكننا القول أن هذا الواقع التجاري بين الدول الأفريقية يتطلب ببساطة فعل الكثير من أجل التوصل إلى

[54] - Vera, S. (2019). Intra-African trade:A pathto economic diversification and inclusion brookings. https://www.brookings.edu/research/intra-african-trade-a-path-to-economic-diversification-and-inclusion

إطار يتيح تخفيض الرسوم الجمركية و إزالة الحواجز غير الجمركية و آلية قائمة على القواعد من أجل تنفيذ العقود وفض المنازعات، وقد جاءت منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية لتقديم فرص جديدة لتبادل المنتجات الصناعية من خلال التجارة البينية الإفريقية، حيث يتوقع أن ترتفع نسبة تبادل في المنتجات الصناعية ما بين 25 % أو (36 مليار دولار) و 30 % أو (44 مليار دولار) في عام 2040، وستكون كل من المنسوجات و الملابس و الجلود و الخشب و الورق و المركبات و معدات النقل و الإلكترونيات و المعادن المستفيد الأكبر من غيرها من إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بينما سترتفع منتجات الطاقة و التعدين بنسبة ما بين 5 % أو (4.5 مليار دولار) و11% أو (9 مليار دولار) بحلول عام 2040[55] .

كما يتوقع أن توفر منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إمكانات خاصة للمنتجات الزراعية، ففي عام 2015 أنفقت البلدان الأفريقية حوالي 63 مليار دولار على واردات الأغذية و إلى حد كبير كان مصدرها من خارج القارة، و تتوقع دراسات النمذجة للجنة الاقتصادية لأفريقيا (ECA) أنه بحلول عام 2040 ستزيد اتفاقية التجارة الحرة لأفريقيا التجارة البينية الأفريقية في المنتجات الزراعية بنسبة تتراوح بين 20 % أو(9.5 مليار دولار)و 30 % أو(17 مليار دولار) مع تحقيق أعلى المكاسب في السكر و الخضروات و الفواكه و المكسرات و المشروبات و منتجات الألبان[56]، ومن المتوقع أيضا أن تساعد الاتفاقية من التوسع في الوصول إلى الأسواق الخارجية سواء على الصعيدين الإقليمي أو الدولي و بالتالي توليد إيرادات إضافية للدولة مع الزيادة دخل المزارعين و توسيع قدراتهم على الاستثمار في القطاع الزراعي.

كما أظهرت الدراسات أنه ما بين 1990 و 2014 استطاعت معظم الدول سريعة النمو في العالم بتنويع صادراتها، في حين اعتمدت معظم الدول الأفريقية على ربع الصناعات

[55] - الزاوي محمد سليمان، اتفاقية التجارة الحرة والحلم الافريقي،مجلة قراءات افريقية، https://www.qiraatafrican.com/home/new، 2019،تمت المعاينة يوم 2023/04/20 على الساعة 22:00.

[56] -United Nations Economic Commission for Africa(ECA), (2018), An empiricalalassessment of the African Continental Free Trade, Area modalities on goods ,www.uneca.org /sites/default/files/PublicationFiles /brief_assessment _of_afcfta _modalities_eng_nov18.p3

الاستراتيجية، باستثناء رواندا و السنغال و السودان، فإن الاقتصادات الأفريقية لم تنوع صادراتها، و أصبحت الصادرات من وسط و شمال إفريقيا أكثر تركيزا بشكل متزايد، و حتى البلدان ذات الصادرات المتنوعة مثل المغرب وجنوب إفريقيا فقدت قوتها، في ظل هذه الخلفية من المتوقع أن تتيح اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية مزيد من اقتحام أسواق افريقية جديدة مع خلق مجموعة أكبر من السلع المنتجة، الأمر الذي يساعد على تجنب مخاطر تقلبات أسعار السلع الأساسية، كما يسمح تنويع الصادرات لمزيد من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالمشاركة في التجارة الدولية و تحفيز الابتكار و تعزيز الإنتاجية.

وفيما يتعلق بالقضاء على الفقر في القارة، فمن المتوقع أن اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية وتماشيا مع الأهداف الاستراتيجية لمبادرة أجندة الاتحاد الأفريقي 2063، سوف تتيح أداة يمكن استخدامها من أجل وضع القارة استراتيجيا لاستغلال مواردها التجارية الهائلة و فرصها الاستثمارية و الإسهام إيجابيا نحول التحول الهيكلي للاقتصادات الأفريقية ، وكذلك القضاء على الفقر و التأثير الإيجابي في حياة المواطنين الأفارقة، وتمتاز كذلك القارة بطبقة وسطى سريعة النمو، وقد عرف النمو الاقتصادي في الدول الأفريقية ارتفاع محسوس وجيدا في السنوات الأخيرة بعد التعافي من الأزمة المالية العالمية في 2008،وكذلك ثورات الربيع العربي والتي حدث بعضها في البلدان الأفريقية ،وبعضها في الدول العربية والتي من المؤكد أثرت كذلك على الجيران الأفارقة[57].

وقد بلغ معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي GDP في القارة الأفريقية 3.2 % عام 2018، وبالتالي يمكننا القول إن اتفاقية التجارة الحرة سوف تدفع القارة نحو مزيد من تحقيق النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر، وحدوث مزيد من التطورات الإيجابية الكبيرة على نطاق هذه القارة الأخذة في النهوض.

ونظرا لحداثة منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية، فليست هناك ارقام حقيقة تبين مدى نجاح هذا التكتل القاري الافريقي، وإنما هناك توقعات وبالأرقام متفائلة الى حد كبير بنجاح

[57] - الزاوي محمد سليمان، المرجع السابق، ص 19-20 .

منطقة التجارة الحرة الافريقية وامكاناتها الكبيرة في رفع النمو الاقتصادي الافريقي، وتعزيز التجارة البينية بين الدول المتكتلة.

جاء في التقرير أن من المتوقع أن تؤدي منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إلى تعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية بنسبة 33 % عند تنفيذ التحرير الكامل للتعريفات الجمركية، مما يؤدي إلى جذب المزيد من الاستثمارات فيما بين البلدان الأفريقية، وتهيئة فرص سوقية لتعزيز التصنيع في أفريقيا من خلال سلاسل القيمة الإقليمية.

غير أن العديد من هذه المكاسب قد لا يتحقق إذا لم تُصمم قواعد المنشأ وتُنّفذ بصورة ملائمة لدعم تحرير التجارة التفضيلية، فتحرير التجارة بشروط تفضيلية هو الأساس لوجود منطقة للتجارة الحرة، حيث تقوم البلدان الأعضاء بإلغاء تعريفات الاستيراد والحصص المفروضة فيما بينها على معظم السلع المتداولة، لكي تمنح الشركات في منطقة التجارة الحرة ميزة تنافسية .

غير أن التأهل للحصول على أفضليات من هذا القبيل يستوجب أن تستوفي الشركات العاملة في منطقة التجارة الحرة الشروط المتعلقة بقواعد المنشأ.

وتحدد هذه القواعد الشروط التي يجب على الشركات الامتثال لها للتأكد من أن منشأ السلع هو منطقة التجارة الحرة، فتكون من ثمّ مؤهلة للمعاملة التفضيلية داخل المنطقة.

ويرى الدكتور كيتوي أن'' قواعد المنشأ تشكل حجر الزاوية للتنفيذ الفعال لتحرير التجارة بشروط تفضيلية، وهي الأداة السياساتية الحاسمة المطلوبة لتشغيل أي منطقة للتجارة الحرة، كما تكتسي أهمية حيوية فيما يتعلق بتوفير فرص تعزيز التجارة لصالح البلدان الأفريقية الأقل نمواً."

والجدول (7) يوضح مدى التأثير المتوقع لمنطقة التجارة الحرة الافريقية على التجارة البينية الافريقية وهذا حسب تقرير الانكتاد

	السناريو 1 منطقة التجارة الحرة كاملة	السيناريو رقم 2 التحرير الجزئي
الرفاه (بمليارا ت الدولارات الأمريكية)	16.1	10.7
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي(نسبة مئوية)	0.97	0.66
معدل نمو العمالة(الناتج المحلي الإجمالي المرجح، نسبة مئوية)	1.17	0.82
الصادرات البينية الأفريقية(مليار دولار أمريكي)	68	63.6
التغير في الصادرات البينية الأفريقية (مليار دولار أمريكي)	16.8	12.4
التغير في الصادرات البينية الأفريقية (نسبة مئوية)	32.8	24.2
التغير في إجمالي الصادرات (مليار دولار أمريكي)	13.5	10
التغير في إجمالي الصادرات (نسبة مئوية)	2.5	1.9
التغير في إجمالي الواردا ت (مليار دولار أمريكي)	9.7	9.7
التغير في إجمالي الواردات (نسبة مئوية)	1.8	1.8
العجز التجاري (مليار دولار)	3.7	7.2
العجز التجاري (التغير٪)	50-	3.8-
خسائر عائدات التعريفة (مليار دولار أمريكي)	4.1	3.2
خسارة عائدات الرسوم الجمركية من التجارة بين البلدان الأفريقية (مليار دولار امريكي)	3.1	2.3
تغيير إيرادا ت التعريفة(نسبة مئوية)	9.1-	7.2-

Source:" UNCTAD, February 7 , 2018,P15

المصدر: تقديرات GTAP.

السيناريو (1): الإلغاء الكامل لجميع التعريفات في منطقة التجارة الحرة القارية، يزيد الصادرات البينية الأفريقية بنسبة 32.8% على المدى الطويل، ولكن بسبب الحصة الصغيرة نسبيا من التجارة بين البلدان الأفريقية، فإن الزيادة الكبيرة في التجارة بين البلدان الأفريقية تترجم فقط إلى زيادة بنسبة 2.5% في إجمالي صادرات البلدان الأفريقية.

بشكل عام تعمل منطقة التجارة الحرة القارية على تحسين الميزان التجاري للبلدان الأفريقية، ويرجع ذلك جزئيا إلى الآثار الإيجابية للتحويل التجاري نحو البلدان الأفريقية حيث ينخفض العجز التجاري لأفريقيا بنسبة 50%.

التأثير التجاري الإيجابي لمنطقة التجارة الحرة القارية أضعف في السيناريو (2) حيث يتم إعفاء بعض المنتجات من إلغاء التعريفة الجمركية، ومع ذلك فإن التجارة بين البلدان الأفريقية تزداد بنسبة 24.2% ويزيد إجمالي الصادرات بنسبة 1.9% ومع ذلك فإن العجز التجاري القاري لم ينخفض إلا بنسبة 3.8%.

كما ان منطقة التجارة الحرة الافريقية لها تأثير مباشر على الناتج المحلي الإجمالي للقارة، والرسم البياني التالي يبين هذا التأثر سواء كان تحرير جزئي او كامل[58].

الشكل رقم (16) :رسم بياني يمثل توزيع الناتج المحلي الاجمالي للتخفيضات الجمركية الكاملة و تخفيضات (spc).

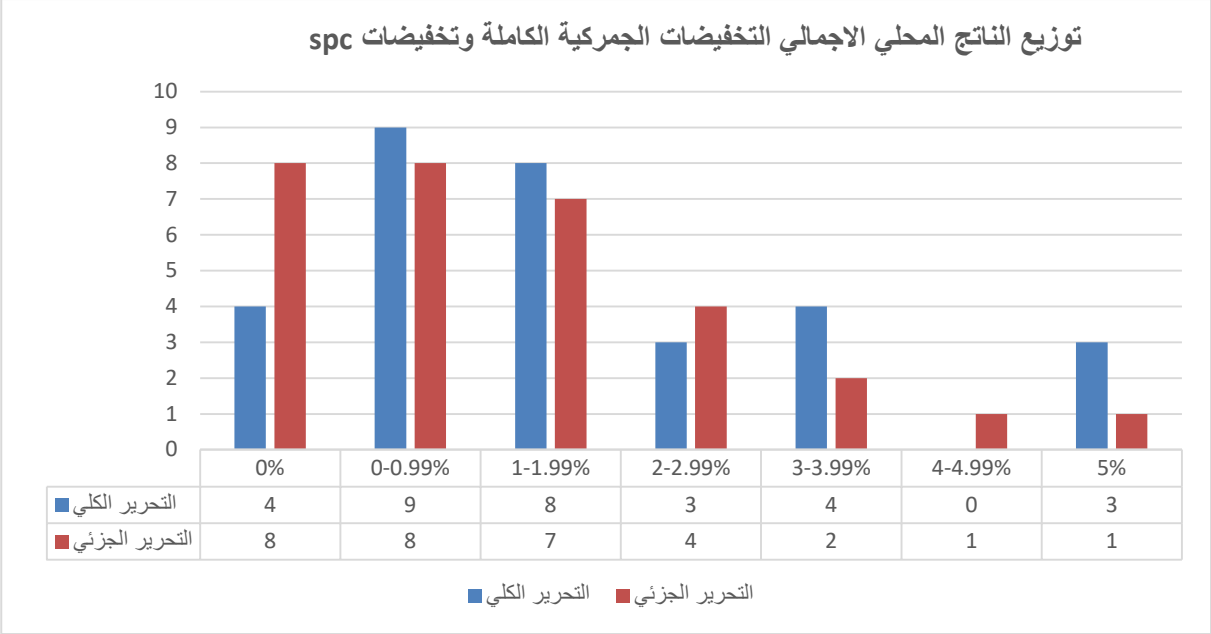

Source:" UNCTAD, February 7 , 2018,P15

من المتوقع أن تعزز اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية معدلات الإنتاج وإعادة تخصيص الموارد عبر القطاعات الإنتاجية، فسوف يزيد إنتاج الموارد الطبيعية والخدمات بنسبة 1.7% ، والتصنيع بنسبة 1.2%، وسوف يحقق قطاع الخدمات مكاسب تصل إلى 147مليار دولار أمريكي بحلول عام 2035م ، كما تتوقع الدراسات الاقتصادية في حالة تطبيق التحرير الكامل للسلع من التعريفات الجمركية في إطار منطقة التجارة القارية أن تتزايد معدلات نمو الناتج المحلي في دول القارة بمتوسط تصل نسبته إلى 97% سنويا، أما

[58] Unctad Reseach Paper No.15 ، فيفري 2018 ، ص 15 .

في حالة التحرير الجزئي للتعريفات الجمركية والمعاملة الخاصة لبعض السلع، يتناقص هذا النمو المتوقع ليصل إلى 66% في المتوسط ،وتجدر الإشارة إلى أنه ليس من المتوقع أن تستفيد كل الدول الإفريقية بالتساوي، فبعض الدول سوف تشهد نموا اقتصاديا يزداد بنسبة تصل إلى 1%سنويا، والبعض الآخر سوف يزيد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لها عن 3%سنويا، وهناك مجموعة أخرى من الدول قد لا تتأثر بوجه أو بآخر.

الفرع الثالث: ارتفاع معدلات التشغيل : تتوقع الدراسات الاقتصادية في حالة تطبيق التحرير الكامل للسلع من التعريفات الجمركية في إطار منطقة التجارة القارية، أن تتزايد معدلات التشغيل بنسبة، 17,1% كما تتوقع تأثيرات مختلفة لاتفاقية منطقة التجارة الحرة على التشغيل والعمالة في القطاعات الاقتصادية المختلفة وخاصة الزراعة، نظرا لأهمية هذا القطاع بالنسبة إلى اقتصاديات الدول الإفريقية، حيث يعمل بها نحو 53%من القوى العاملة في إفريقيا في عام 2016.

الفرع الرابع: تخفيض معدل الفقر: يمكن لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية أن تنتشل نحو 30مليون شخص إضافي من الفقر المدقع و68 مليون شخص من الفقر المعتدل بحلول عام 2035م، وبوجه عام من المتوقع أن تنخفض نسبة عدد الأشخاص الذين يعانون الفقر المدقع في إفريقيا إلى 10.9%في عام 2035م، وفيما يتعلق بالفقراء في أقاليم إفريقيا، سوف تشهد دول غرب إفريقيا انخفاضا في عدد الفقراء بنحو 12مليون شخص، بينما سيكون الانخفاض في وسط وشرق إفريقيا 9.3 مليون شخص، و4.8 مليون على التوالي.

الفرع الخامس: التوجه نحو الصناعة منخفضة التكاليف : تعد معظم صادرات الدول الإفريقية من السلع والمواد الأولية التي تتقلب أسعارها تقلبا كبيرا تبعا لتقلبات الأسعار العالمية، وإنشاء المنطقة التجارية القارية سوف يضمن تنويع أكثر للتجارة، بحيث يمكن أن تستخدم الأسواق الإقليمية نقطة انطلاق للعديد من الصناعات، مثال صناعة السيارات في جنوب إفريقيا والتي تعتمد في معظم مدخلاتها على استيراد المقاعد والجلود من بتسوانا والأقمشة من ليسوتو، وفي إطار منطقة التجارة الحرة سوف تزداد فرص التبادل التجاري

بينهما بأسعار منخفضة للسلع و الخدمات، مما ينعكس على تكاليف الإنتاج واتجاهها نحو الانخفاض.

الفرع السادس: تحسين أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة: تفتح منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية فرصا هائلة للشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في التصنيع والقطاعات الأخرى على عكس عمليات الأسواق المجزأة، فمع التخفيض المتوقع للتعريفات الجمركية وغيرها من الحواجز غير الجمركية، وتعزيز التجارة عبر الحدود، يسهل عملية الوصول عبر الجمارك والموانئ للشركات الصغيرة والمتوسطة، كما يوفر فرص تحسين الكفاءات الناشئة عن الشراكات المحتملة بين الشركات المحلية والمتعددة الجنسيات.

الفرع السابع: زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر: مع رفع القيود المفروضة على الاستثمارات الأجنبية، سيتدفق المستثمرون على القارة. هذا يضيف رأس مال لتوسيع الصناعات المحلية، ويعزز رأس المال الجديد الدورة الإنتاجية الصاعدة التي تحفز الاقتصاد بأكمله، ويمكن أن يؤدي تدفق رأس المال الأجنبي إلى تحفيز الأنظمة المصرفية، مما يؤدي إلى المزيد من الاستثمار والإقراض الاستهلاكي[59].

الجدول (08): يوضح التأثير الكبير المتوقع لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية على التجارة البينية الافريقية.

	في حالة إقامة منطقة التجارة الحرة
التجارة البينية	ارتفاع بنسبة 21.9 %
قطاع انتاج الغذاء والزراعة (البينية)	نمو بنسبة 4.9 %
الصادرات الصناعية (البينية)	نمو بنسبة 7.4 %
صادرات الخدمات (البينية)	نمو بنسبة 9.31%

المصدر: (UNCTAD, 2016, p. 14)

[59] - زخروف عامر،دحو سليمان،مستقبل منطقة التجارة الحرة الإفريقية ودورها المتوقع في تنمية التجارة البينية الأفرو-جزائرية ،المجلد الثامن ،العدد 01،أفريل 2022،ص 9-10-11 .

حيث توقعت اللجنة الاقتصادية الإفريقية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة من خلال تحليل قياسي أجرته في دراسة اقتصادية قياسية عام 2016م، أن نسب الزيادة في التجارة البينية الإفريقية حتى عام 2022م، اعتمادا على بيانات عام 2010 م كسنة أساس، أن التجارة البينية الإفريقية سوف تتزايد بما نسبته 21.9% في عام 2022 م، مقارنة بما كانت عليه عام 2010م في حالة تنفيذ إقامة منطقة التجارة القارية، وسوف تتراجع تلك النسبة إلى 5,15 %في حالة التوقف عن تنفيذها، وأكثر القطاعات تأثرا بإنشاء تلك المنطقة هو إنتاج الغذاء والزراعة، حيث من المتوقع نموها بنسبة تصل إلى 4,9 %، وكذلك الصادرات الصناعية سوف تنمو بنسبة تصل إلى 7,4%، وفيما يتعلق بالصادرات من الخدمات، يتوقع أن تتزايد التجارة البينية الإفريقية فيها بما نسبته 9,31% في عام 2022م مقارنة بعام 2010م، وهو تطور ملحوظ خاصة في ظل تراجع صادرات الخدمات الإفريقية إلى دول العالم لتصل إلى 2 % فقط من إجمالي التجارة العالمية للخدمات في عام 2017 م، وهي النسبة الأقل بين قارات العالم .

المبحث الثاني: طرق تأثير منطقة التجارة الحرة الأفريقية في دعم التجارة البينية الافريقية.

تأسست منطقة التجارة الحرة الأفريقية (AfCFTA) لتعزيز التجارة الحرة والنمو الاقتصادي في جميع أنحاء القارة الإفريقية، وتمتد تأثيراتها على دعم التجارة البينية الأفريقية على النحو التالي:

– تحفيز النمو الاقتصادي: تعتبر (AfCFTA) مبادرة استراتيجية للغاية تسعى لتشجيع النمو الاقتصادي في جميع أنحاء القارة الإفريقية، فعندما يزداد حجم الناتج الإجمالي المحلي في الدول الأعضاء فإن الطلب على السلع والخدمات المحلية يتزايد، مما يدعم التجارة البينية الأفريقية.

– توحيد الأسواق : يتيح التحرير التجاري وتوحيد الأسواق الحرة داخل الدول الأعضاء في (AfCFTA) للشركات فرصًا للوصول إلى أسواق جديدة في جميع أنحاء القارة الإفريقية العمل بشكل منسق من اجل توفير بيانات عن الاسواق وفرص التصدير والاستيراد والخدمات الملحقة من نقل وتخزين وترويج، مما يدفع إلى تعزيز التجارة البينية الأفريقية[60].

– تخفيض التكاليف: تعمل (AfCFTA)على خفض التكاليف المترتبة على التجارة البينية الأفريقية، بما في ذلك تخفيض الرسوم الجمركية و التعرفة الجمركية والإجراءات الجمركية الأخرى، فتخفيض التكاليف المترتبة على التجارة يجعل المنتجات الأفريقية أكثر تنافسية في السوق الأفريقية مما يزيد من التبادل التجاري بين دول القارة.

– تحسين البنية التحتية: يهدف (AfCFTA) إلى تحسين البنية التحتية اللوجستية، بما في ذلك الطرق والجسور والموانئ والمطارات، مما يسهل حركة البضائع والخدمات بين الدول الأعضاء ويعزز التجارة البينية الأفريقية.

– زيادة حركة التجارة: منطقة التجارة الحرة يمكن أن تزيد من حركة التجارة بين دول أفريقيا، مما يعزز التبادل التجاري بين هذه الدول ويؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي.

[60] - بورحلة ميلود،بوثلجة عبد الناصر،التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى،الاداء المعوقات في الفترة (1998 – 2016)

– تشجيع الاستثمار: منطقة التجارة الحرة يمكن أن تشجع الاستثمار في البنية التحتية والصناعات في القارة، والتي يمكن أن تترجم إلى تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الأفريقية على المستوى العالمي، وكذلك توفير المناخ الاستثماري الملائم من خلال تحسين البيئية التشريعية بما يكفل التوسع في اقامت المشروعات العربية المشتركة وزيادة تدفقات الاستثمارات البينية[61].

– تراجع الإيرادات الحكومية: تؤدي منطقة التجارة الحرة إلى تراجع الإيرادات الحكومية من الرسوم الجمركية، وهذا يمكن أن يؤثر على القدرة الحكومية على تمويل الخدمات الأساسية والمشاريع التنموية في بلدانها.

– التفاوت في النمو الاقتصادي: يمكن أن يؤدي التفاوت في النمو الاقتصادي بين دول منطقة التجارة الحرة إلى تراجع التجارة البينية، حيث أن الدول الأقوى اقتصادياً يمكن أن تستفيد من المنطقة بشكل أكبر من الدول الأضعف.

[61] - نسيم ابو جامع،التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة العربية الحرة،مجلة جامعة الازهر بغزة سلسلة العلوم الإنسانية العدد 1 ، 2010 ص967.

المبحث الثالث: الأهمية الاقتصادية والتنموية لمنطقة التبادل الحر ومقومات بناء المواطنة الافريقية

1 – تعريف المواطنة:

المواطنة هي ممارسة للحقوق وتأدية للواجبات وتعني الانتماء القانوني والوجداني والارتباط والولاء للوطن، وبكل مقوماته الحضارية والتاريخية، والولاء لقيم المجتمع، والوعي بالمسؤولية، وترتبط المواطنة بحق الشخص في الإقامة والعمل والمشاركات السياسية في دولة معينة أو هي الانتماء لمجتمع معين تربطه روابط سياسية واجتماعية وثقافية موحدة في دولة ما، وهي التزامات متبادلة بين الأشخاص والدولة، فالشخص يحصل على حقوقه المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية نتيجة انتمائه لمجتمع معين، وعليه في الوقت ذاته واجبات يتحتم عليه أداؤها[62].

ينبثق عن المواطنة مصطلح "المواطن الفعال "وهو الشخص الذي يشارك في رفع المستوى المجتمعي الحضاري من خلال العمل الرسمي أو التطوعي الذي ينتمي إليه، ونظرا لأهمية المواطنة تعرّف العديد من الدول المواطن الفعال وتبرز حقوقه التي يجب أن يمتلكها كل مواطن بالإضافة للمسؤوليات المطلوبة من كل مواطن تجاه مجتمعه.

وباختصار " فالمواطنة مفهوم تاريخي شامل ومعقد له أبعاد عديدة ومتنوعة منها ما هو مادي قانوني، ومنها ما هو ثقافي سلوكي، ومنها أيضا ما هو وسيلة أو غاية يمكن بلوغه تدريجيا، لذلك فإن نوعية المواطنة في دولة ما تتأثر بالنضج السياسي والرقي الحضاري "[63].

3- الأهمية الاقتصادية والتنموية ومقومات بناء المواطنة الافريقية:

حسب المحللين والاقتصاديين فهناك العديد من المكاسب القارية الإيجابية يمكن أن تتحقق بإنشاء منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية، فالبروتوكولات الموقعة تمت مرافقتها بالفعل باتفاقات هي في إطار التفاوض جارية حاليًا بشأن تحرير التجارة في السلع والخدمات

---

[62]- سعيد عبد الحافظ،المواطنة حقوق وواجبات،القاهرة :مركز ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية،2007 ،ص10.

[63] - بشير نافع،سمير الشميري،علي خليفة الكواري " المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية " بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية،2001،ص 27.

والاستثمار والمنافسة والملكية الفكرية. من جانبه أعلن رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، (Moussa faki Mahamat) أن (Zlecaf)هو "أكبر مساحة تجارية في العالم" « plus le grand espace commercial au monde » ، فهي ستغطي سوقا بحوالي 1.2 مليار مستهلك ، بإجمالي ناتج محلي يزيد عن 3 مليارات دولار، معربًا عن أسفه للصعوبات المرتبطة بالحركة الحرة للأشخاص في دول القارة.

دخلت "منطقة التجارة الحرة لأفريقيا القارية " حيز التنفيذ في 30 مايو 2019، بعد مصادقة 22 دولة أفريقية بعد إطلاقها في كيغالي (رواندا)، وقد صادقت العديد من الدول على الاتفاق، فقد صادقت نيجيريا وبنين وغابون وغينيا الاستوائية على نص (AfCFTA)[64].

عقدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (ECA) اجتماعًا للخبراء في الفترة من 2 إلى 3 سبتمبر في أديس أبابا بهدف دراسة وإثراء المنهجية التي تم تطويرها في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA).

تواجه الشركات حاليًا العديد من القيود المتعلقة بارتفاع تكاليف التجارة والأطر التنظيمية المتباينة وقضايا الحوكمة التي تعرض كفاءة عملياتها في القارة الأفريقية للخطر، فمن المتوقع أن يتم حل هذه الصعوبات من خلال التنفيذ الفعال للاتفاقية، وفي هذا السياق من الضروري تطوير أدوات قوية يمكن أن تساعد الدول على تقييم تجربة الشركات وفعالية التدابير الرامية إلى زيادة قدرتها التنافسية داخل منطقة التجارة الحرة.

أشار السيد (Prudence Sebahizi) كبير المستشارين الفنيين ورئيس وحدة (AfCFTA) في مفوضية الاتحاد الأفريقي la Commission de l’Union africaine (AUC) ،إلى أنه ينبغي استكمال المبادرات والأدوات الأخرى ، بما في ذلك مرصد التجارة الأفريقية ونظام الدفع والتسوية لعموم أفريقيا بهدف دعم تنفيذ منطقة التجارة الحرة ،ودعم القطاع الخاص بالقرارات السياسية التي تهدف إلى تعظيم فوائد اتفاقية التجارة الحرة لأفريقيا .

[64] - Lassaad Ben Ahmed , « Niger : ouverture du sommet de l’Union africaine sur la zone de libre-échange continentale ». https://bit.ly/33EUPhh

كما أكد السيد (M. David Luke) منسق مركز السياسات التجارية لإفريقيا " أنها ستساعد القطاع الخاص في افريقيا، وستوفر أيضا للقطاع الخاص أداة للتعبير عن التحديات التي تواجهه ".

كما يمكن أن تساهم في خلق فرص العمل والزراعة والبنية التحتية والاقتصاد للشباب، ومساعدتهم على تجسيد مشاريعهم والعمل كل على القضايا التي تكون في صميم اهتماماتهم خاصة في المجال الرقمي، وهذا ما سيساعد دعم دور الصحافة الاقتصادية في المجتمع، وفهم جيد الاقتصاد الأفريقي، وامكانية التغطية الإعلامية للتجارة والمؤشرات الاقتصادية، وإيجاد زوايا جديدة للحركة والمنافسة والتفاعل محليا واقليميا، وزيادة المحفزات أمام التجارة البينية الأفريقية.

وتهدف منطقة التبادل الحرّ إلى تشجيع التجارة بين دول القارّة وجذب مستثمرين، ويتوقع الاتحاد الأفريقي أن يؤدي المشروع إلى زيادة المبادلات البينية التجارية بين بلدانها بنسبة تقارب 60 % بحلول 2022، في حين يشير معارضو المشروع إلى عدم تكامل الاقتصادات الأفريقية ويخشون أن يتضرر بعض صغار المنتجين الزراعيين والصناعيين، من جرّاء تدفق بضائع مستوردة متدنية الأسعار[65].

كل ذلك يساعد كثيرا على تدعيم التفاعل بين دول القارة وبين مواطنيها وبين مختلف الأجيال في القارة، كما يساعد على خلق مواطنة افريقية جديدة بين الأجيال الصاعدة، تحقق أعلى مستويات الاندماج وتكرس مبادئ الولاء للقارة والانتماء لوحدتها ومصالح مواطنيها.

يتأسس شعور المواطن بالمواطنة عندما توجد إجابة واضحة ومباشرة عن حاجياته، منها مثلا: السكن، وفرصة العمل والسفر والعيش الكريم والخدمات والترفيه ... الخ، وهذه الحاجيات لا يمكن تلبيتها للمواطنين في ظل اقتصاد هش، وفقدانها يؤدي لفقدان حقوق المواطنة.

[65] - فرنس برس، الاتحاد الأفريقي"يطلق منطقة التبادل الحرّ بين دول القارّة، https://bit.ly/31sLg2l ،تمّ الاطلاع يوم 02-04-2023 ،على الساعة 23:30

لهذا يعتبر الاقتصاد الضعيف عائقا للحكومات للإيفاء بالتزاماتها تجاه مواطنيها مما يؤثر على مستويات الرضى والقبول لدى المواطنين.

تعرّف المواطنة الاقتصادية اليوم بأنها تحقيق المساواة التامة في المعاملة بين المواطنين في كافة المجالات الاقتصادية في جميع الدول الأعضاء، فيتعين تحقيق المواطنة الاقتصادية، أو المساواة في المعاملة في العديد من المجالات ومن أهمها:

- حرية الانتقال والعمل والإقامة.
- حق التملك والإرث والإيصاء.
- حرية ممارسة النشاط الاقتصادي.
- حرية انتقال رؤوس الأموال[66].

تساعد المنطقة الحرة للتبادل بالإضافة الى المقومات الاقتصادية والتنموية على إحياء نموذج جديد للمواطنة الإفريقية الذي يكون أكثر قدرة على استيعاب الاختلافات العرقية والهوياتية في القارة، وعلى خلق فضاءات جديدة للتفاعل بين المواطنين، وعلى تجديد الولاء التقليدي بمفهوم جديد للولاء الإفريقي والمرونة في التعامل مع القضايا السياسية والهوياتية والعرقية في إطار المقتضيات والخصوصية الإفريقية.

لقد تأثرت افريقيا ومفهوم المواطنة الافريقية بالتبعية للدول المستعمرة السابقة، لذا يعتبر هذا التكامل الذي سيتم التأسيس له بالمعاملات الاقتصادية الى بناء مواطنة جديدة تقوم على الولاء والانتماء وحرية الحركة وتنقل الأشخاص والأفكار بسهولة أكبر بين المواطنين والمؤسسات والفضاءات المدنية وفعاليات المجتمع المدني وحتى الأنظمة السياسية.

سيسمح التصديق على الاتفاق التجاري الشامل الذي يتم من خلاله تبادل السلع والخدمات والاستثمار وحقوق الملكية الفكرية وسياسة المنافسة دون قيود بين الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي من أجل تعزيز التجارة البينية في إطار تكريس منطق المنفعة المتبادلة، مما سيؤثر إيجابا على التناقضات الإيديولوجية والولاءات التي كانت سائدة في إفريقيا بسبب

[66] - مجلس التعاون الخليجي،"السوق الخليجية المشتركة والمواطنة الاقتصادية "، https://bit.ly/3aaa4Am، تمّ الاطلاع يوم 02-04-2023 ،على الساعة 23:30

طبيعتها العرقية والهوياتية واللغوية، هذا التفاعل الايجابي الذي سيتولد بسبب كسر الحواجز الاقتصادية سيسمح بإنتاج مفهوم جديد للمواطنة بين المواطنين في إفريقيا.

فعندما توفر الدول الافريقية لمواطنيها شروطا تسمح بتشجيع قدرات وامكانات الفرد في المجتمع واتاحة الفرص العادلة لكل فرد فيه من أجل المشاركة الإيجابية في التقدم والنماء الاقتصادي والاجتماعي فهذا قد يعتبر عاملا محفزا للاندماج الاجتماعي والتعايش السلمي واحترام، وهذه تعتبر كأولى الخطوات من أجل بناء مواطنة افريقية مشتركة.

كما سيسمح هذا التكتل أيضا بالتعريف أكثر بالأهداف الطموحة المتوخاة من منطقة التبادل الحر والمتمثلة في ترقية تطوير القدرات الاقتصادية الإفريقية والمساهمة في تكثيف التجارة الإفريقية البينية وتطوير اقتصاديات الدول الإفريقية وتنشيط التبادل والتعاون البيني بينها، كما سيؤدي إلى تحسين مستويات المعيشة والرفاه للمواطنين ويخلق في النهاية آليات تواصلية جديدة تسمح بخلق مواطنة جديدة.

خلاصة الفصل الثالث:

دخلت منطقة التبادل الحر للقارة الأفريقية (AfCFTA) رسميًا مرحلتها العملية مع 54 دولة و1.2 مليار نسمة،بين الدول الأفريقية،وهي بذلك أكبر قناة تجارية في العالم، ويمكن أن تزيد هذه المنطقة التبادل التجاري بأكثر من 52 ٪ بحلول عام 2022 من خلال سوق واحدة للسلع والخدمات وحرية حركة رجال الأعمال والاستثمار.

ويتوقع أن يساعد إنشاء (AfCFTA) على تعزيز التجارة البينية في إفريقيا وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، كما ستساهم في تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل في القارة الأفريقية من خلال تخفيض الرسوم الجمركية والتعرفة وإزالة الحواجز التجارية الأخرى، مما تسهل التجارة بين دول إفريقيا وتزيد حجم التجارة والاستثمارات.

كما تعمل على تحديد قواعد التجارة التي يجب أن تحكم هذه التبادلات لضمان التجارة العادلة بين جميع البلدان الإفريقية.

يتضح مما تقدم عرضه أن لقيام منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية فرصاً اقتصادية واعدة لبلدان القارة الأفريقية مجتمعة في شتى المجالات، في ظل الإمكانات التي تمتلكها، وتبقى العقبة الوحيدة من وجهة نظرنا أمام تحقيق طموحات القارة الأفريقية متمثلة في تجاوز الذهنية التقليدية المسيطرة على إدارة اقتصاداتها، وينبغي تجسيد المواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الداعمة للتكامل الاقتصادي (الأفريقي–الأفريقي) بإرادة أفريقية خالصة ووضعها موضع التنفيذ.

الخاتمة

شهد العالم عدة تحولات اقتصادية وسياسية عن طريق الانفتاح التجاري والمالي، ومن بين هذه التحولات توجه العالم نحو التكاملات الاقتصادية بسبب تغير موازين القوى في العالم مما أدى إلى التأثير بشكل مباشر على اقتصاديات الدول، وقد سارعت الدول الإفريقية في الدخول في مسيرة التكامل من خلال إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية التي تهدف إلى إزالة كافة العوائق والحواجز أمام انتقال السلع والخدمات والاستثمارات بين الدول الإفريقية.

ويقول خبراء اقتصاديون إن دور منطقة التبادل الحر للقارة الأفريقية سيمكن من رفع تحديات كبيرة وتجاوز العديد من العراقيل التي لا تزال قائمة، والتي تعرقل التطور الاقتصادي وعدم تحقيق التكامل، فهي فرصة استثنائية قد تساعد على بناء نموذج جديد للنمو والتكامل الاقتصاديين.

كما تعتبر منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AFCFTA) أحد المشاريع الرئيسية التي أطلقها الاتحاد الإفريقي، وهذا بعد استكمال نصاب تصديقات الدول الإفريقية ودخول الاتفاقية حيز النفاذ، حيث تهدف الاتفاقية إلى زيادة التجارة البينية بين الدول الأعضاء وتعزيز القدرة التنافسية للصناعة في إفريقيا من خلال إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية، كما أن نجاح تجسيدها سيعود بالفائدة على التنمية الاقتصادية في إفريقيا بصفة عامة، وخطوة أساسية نحو إنشاء سوق إفريقية مشتركة.

فمن خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا من خلالها إلى مجموعة من النتائج بالإضافة للاقتراحات.

اولا: نتائج الدارسة

من خلال ما تقدم من هذه الدراسة حاولنا الوصول إلى مجموعة من نتائج والتي سنعرضها فيما يلي:

– المناطق الحرة هي إحدى صور الاستثمار الأجنبي المباشر تتعدد وتتنوع أشكالها وخصائصها فهي مرتبطة بالتغيرات الاقتصادية الإقليمية والعالمية وبالتحولات التكنولوجية الحديثة، مما يؤدي إلى تغير مفهومها.

وهي مؤكدة نظرا لان المناطق الحرة هي إحدى صور الاستثمار الأجنبي المباشر، تتعدد وتتنوع صورها بالعالم لارتباطها بالعديد من المتغيرات الاقتصادية ماضيا وحاضرا وتحولها من مجرد مناطق لتنشيط التجارة العابرة تمنح فيها المشاريع التجارية بعض الامتيازات لتصبح مناطق تمارس فيها مختلف العمليات وشملت حتى التصنيع الثقيل لتتطور مع الاقتصاد الرقمي لتنشأ المناطق الحرة الالكترونية والمناطق الحرة العلمية.

– نجاح التجارة البينية مرتبط بتوافر مجموعة من المقومات بهدف الوصول إلى النتائج المنشودة من إنشاءها.

إذ أن نجاح التجارة البينية مرتبط بتوفر بمجموعة المقومات والعوامل المرتبطة ببعضها البعض، فنجاح أي التجارة البينية في المنطق الحرة له علاقة مباشرة بمقومات جذب الاستثمار، من تشريعات قانونية وشفافة وتبسيط الإجراءات الإدارية وبنية تحتية وغيرها من العوامل الأخرى لتحقيق الأهداف المنشودة من إقامتها.

– تلعب المناطق الحرة دورا أساسيا في زيادة حجم حركة التجارة الخارجية وإضافة ديناميكية جديدة عليها.

فالمناطق الحرة لها دورا أساسيا في زيادة حجم وفعالية حركة التجارة الخارجية، وإضفاء ديناميكية أكبر عليها وتأثير أداء هاته المناطق الحرة على تجارتها الخارجية.

–تساعد منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية على تعريف المتعاملين الاقتصاديين بالفرص الاقتصادية للوجود التجاري في السوق الأفريقية وتحسيس وتوعية مؤسسات دعم التجارة الخارجية، بالإضافة إلى التعريف بمتطلبات وآفاق تطوير الشراكة بين البلدان الأفريقية.

– دمج منطقة تجارة حرة في إفريقيا يعني إزالة جميع الحواجز الجمركية والتعريفية لتعزيز المصالح المتبادلة.

– تعتبر (AFCFTA) بمثابة اندماج قاري كامل ينبني على قاعدة صناعية وتجارية من شأنها ضمان الاستفادة للجميع، وفي هذا السياق تعمل العديد من الدول على التواجد في هذا الكيان الاندماجي الذي سيساعد كثيرا على تجاوز الفواصل التي تعرقل بناء نموذج للمواطن الافريقي المنتمي لفضائه الإفريقي.

– وضع أسس لإقامة اتحاد جمركي قاري وسوق مشتركة قارية موحدة.

– تحسين القدرات التنافسية لاقتصاديات الدول الإفريقية وفي السوق العالمية.

– تسريع عمليات التكامل الإقليمي والقاري، مما يساعد على تجديد مفهوم المواطنة في إفريقيا.

– خلق مواطنة افريقية جديدة تتناغم مع التطورات الحاصلة في المستويات الاقتصادية بين الدول الإفريقية.

ثانيا: التوصيات:

تلعب منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية دورًا حاسمًا في دعم التجارة البينية الأفريقية، ويمكن تقديم عدد من التوصيات لتعزيز هذا الدور، ومن بين هذه التوصيات:

1–زيادة الوعي بمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية والتأكيد على الفوائد الاقتصادية للانضمام إليها.

2–تعزيز الإجراءات التي تتيح للشركات الأفريقية الوصول إلى أسواق أخرى في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية بسهولة، وذلك عن طريق تحسين البنية التحتية للنقل والاتصالات والتوسع في شبكات النقل والطرق والجسور.

3–توفير الحماية القانونية للشركات الأفريقية، وتوفير بيئة استثمارية مستقرة ومناسبة للاستثمارات الأفريقية.

4-تشجيع الابتكار والتكنولوجيا الحديثة وتعزيز التعاون الأكاديمي والثقافي بين الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

5-تعزيز التدريب وتحسين المهارات لدى العاملين في الشركات الأفريقية وزيادة قدرتهم على المنافسة في الأسواق الدولية.

6-تشجيع التجارة الإلكترونية وتحسين البنية التحتية الرقمية في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

7-دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية من خلال توفير التمويل والتدريب.

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المراجع والمصادر:

المراجع باللغة العربية:

1-الكتب:

– السعيدي وصاف، منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية..الفرص والتحديات، جامعة الملك فيصل – المملكة العربية السعودية ،2022.

– بشير نافع، سمير الشميري، علي خليفة الكواري " المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية " بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2001.

– بورحلة ميلود، بوثلجة عبد الناصر، التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الاداء المعوقات في الفترة (1998 – 2016).

– ربيع عبد العاطي عبيد، دور منظمة الوحدة الإفريقية وبعض المنظمات الأخرى في فض المنازعات، دون طبعة، دار القومية العربية للثقافة والنشر، مصر،2002.

– عبد السلام نوير، محمد عاشور، التكامل الإقليمي في إفريقيا" دراسة نظرية ميدانية"، الطبعة الأولى، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ،جامعة القاهرة،مصر،2007.

– سعيد عبد الحافظ، المواطنة حقوق وواجبات، القاهرة :مركز ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية،2007 .

– صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2011.

– محمد عاشور، التكامل الإقليمي في إفريقيا: الضرورات والمعوقات، القاهرة: مشروع دعم التكامل الإفريقي،2007.

– موسى فقي محمد، تقرير التكامل الأفريقي لعام 2021، تقرير عن حالة التكامل الإقليمي في أفريقيا.

– نهلة احمد ابو العز، تقييم مدى التقدم في تحقيق التكامل الإقليمي بالقارة الافريقية: نحو سوق افريقية مشتركة، قسم السياسة والاقتصاد – معهد البحوث والدراسات الافريقية

2-الأطروحات والرسائل الجامعية:

– عادل شنيني، دور التكامل الاقتصادي في تفعيل التجارة البينية بالإشارة إلى بعض التجارب الدولية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير المركز الجامعي بغرداية،2011.

– كريم جايز، دور المناطق الحرة في تنشيط التجارة الخارجية في البلدان العربية (دراسة مقارنة بين الإمارات ومصر والجزائر)، مذكرة الماجستير، جامعة المسيلة، 2012.

– هارون محمد سليمان، دور التجارة البينية في تفعيل التكامل الاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي،2018/2017 .

3-المجلات:

– الصادق محمود عبد الصادق، مقومات ومعيقات التنمية الاقتصادية في إفريقيا: نظرة جغرافية، مجلة الجامعة الأسمرية، العدد 21، 2011.

– بن الشيخ عبد الرحمان،مدياني محمد، واقع التكامل الاقتصادي الإقليمي في أفريقيا،مجلة الاقتصاد و إدارة الأعمال،مجلد 02،العدد 06،2018.

– جيهان عبد السلام عباس، منطقة التجارة الحرة الأفريقية بين الفرص والتحديات، مجلة آفاق أفريقية، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 49، سنة 2020.

– خطاري ولد أحمد ولد أبيه، دور السياسات الاقتصادية في مكافحة الفقر في موريتانيا، مجلة جامعة القدس المفتوحة والدراسات الإدارية والاقتصادية، العدد 03، جوان 2015.

– خليفة جوهر الدين جهاد،حجاج عبد الحكيم،تقييم درجة تكامل البلدان الأفريقية بدلالة التكامل الإقليميلأفريقيا ARII،مجلة الاقتصادية و التنمية المستدامة،المجلد05،العدد 02،2022.

– خيري عبد الرزاق جاسم، التجربة الديمقراطية في موريتانيا دراسة في الإصلاح السياسي، مجلة دراسات دولية، العدد 43، موريطانيا،2020.

– زخروف عامر، دحو سليمان، مستقبل منطقة التجارة الحرة الإفريقية ودورها المتوقع في تنمية التجارة البينية الأفرو–جزائرية، المجلد الثامن، العدد 01 أفريل 2022.

– عصموني خليفة، دواعي ومظاهر التكامل الإقليمي الاقتصادي في إفريقيا، مجلة المعيار، مجلد 6، العدد 1، المركز الجامعي، تسيمسيلت،2015 .

– فرج عبد الفتاح فرج، عز الدين إسماعيل أحمد، الاقتصاد الأفريقي، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، المجلد الأول، العدد الأول، جامعة الأزهر، سنة 1997.

– لافي مبارك سعد عبيد العازمي، مؤشرات التنمية الاقتصادية في أفريقيا: أطار تحليلي، مجلة البحوث والدراسات الافريقية ودول حوض النيل، جامعة أسوان، المجلد 2، العدد 2، يناير 2021.

– محمد المختار، الاستثمار في أفريقيا: آمال وتحديات، مجلة المنتدى الإسلامي، العدد الرابع، سبتمبر 2009.

– محمد بن بوزيان، التكتلات الاقتصادية في افريقيا بين المقومات والمعوقات، مجلة القانون والعلوم السياسية، مجلد 8، العدد 1، 2022.

– محمد زكريا فضل، منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: الفرص والتحديات، مجلة المنتدى الإسلامي، السنة السادسة عشرة، العدد 46، أكتوبر 2020.

– نسيم ابو جامع، التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة العربية الحرة، مجلة جامعة الازهر بغزة سلسلة العلوم الإنسانية العدد 1 ، 2010.

– هاني عبد المالك، تقدير دالة الواردات لعينية من الدول الافريقية، مجلة المشكاة في الاقتصاد والتنمية والقانون، المجلد 5، العدد1، 2020.

– وليد حفاف، مستقبل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (المزايا والتحديات)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 3، الجزائر،2020.

4–المداخلات العلمية والندوات:

– رياض الفرس، كونا حول القمة الاقتصادية العربية، الكويت،2009.

– لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، تعزيز التجارة الأفريقية البينية، مؤتمر الاتحاد الأفريقي، الدورة العادية 18، أديس أبابا،29–30 يناير 2012.

– محمود زكريا، التجمعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا: الخريطة التنظيمية وتقييم الأداء، مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، بتاريخ 28/05/2020.

– محمد لبيب شقير " مقدمة تحليلية" بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دارسات الوحدة العربية–التكامل النقدي العربي:المبررات والمشاكل و الوسائل–بيروت، 1983.

– مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، التنمية الاقتصادية في أفريقيا: التجارة بين البلدان الأفريقية، إطلاق ديناميكية القطاع الخاص، تقرير عن جدول الأعمال المؤقت، مجلس التجارة والتنمية، الدورة الستون، جنيف، سبتمبر 2013.

– مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكتاد)، الشراكة الجديدة من أجل تنمية افريقيا: الاداء والتحديات ودور الانكتاد،(جنيف : الامم المتحدة ، يوليو 2012).

– ياسين شكيمة، دور الجزائر في إنشاء منطقة التبادل التجاري الحر في إفريقيا، ورقة بحثية مقدمة ضمن يوم دراسي حول دور الجزائر في التكامل الإقليمي،11 ديسمبر 2018، الجزائر.

5–القوانين و اللوائح التنظيمية:

– المملكة المغربية، مديرية الشؤون القانونية والمعاهدات، القانون رقم 19.11،المؤرخ في 21 مارس 2018،المتعلق بالاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، الجريدة الرسمية، رقم 19،الموافق ل 24 يونيو 2020،المادة 6.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

- Lassaad Ben Ahmed, « Niger : ouverture du sommet de l'Union africaine sur la zone de libre-échange continentale ». https://bit.ly/33EUPhh.

- The African Trade Policy Centre, African Continental Free TradeArea,(AddisAbaba:United Nations Economic For Africa,2018),p1.

- Union Africaine ; Banque Africaine de Développement ; Commission Economique pour l'Afrique, Op.Cit, 2013, p : 7.

- United Nations Economic Commission for Africa(ECA), (2018), An empiricalalassessment of the African Continental Free Trade, Area modalities on goods ,www.uneca.org /sites/default/files/PublicationFiles /brief_assessment _of_afcfta _modalities_eng_nov18.p3.

- UNECA. (2019). Indice de l'intégration régionale en Afrique Edition 2019. Addis-Abeba: UNECA.

- Vera, S. (2019). Intra-African trade: A pathto economic diversification and inclusion brookings. https://www.brookings.edu/research/intra-african-trade-a-path-to-economic-diversification-and-inclusion.

- Word Bank Group, the African Continental Free Trade Area, Washington, 2020.

ثالثا: مواقع الانترنت:

– الزاوي محمد سليمان، اتفاقية التجارة الحرة والحلم الافريقي، مجلة قراءات افريقية، 2019،https://www.qiraatafrican.com/home/new، تمت المعاينة يوم 2023/04/20 على الساعة 22:00.

- تجمع دول شرق إفريقيا بين احتمالية البقاء والتفكك على الموقع:
https://studies.aljazeera.net، تاريخ الدخول 2023/03/12، بتوقيت: 23:30.
- رباب حداد، تجمع دول الساحل والصحراء على الموقع:
https://strategianews.net، تاريخ الاطلاع 2023/02/12، بتوقيت: 22:40.
- سماح المرسي، أداء الاقتصاد الأفريقي، تطور مؤشراته وتوقعات النمو، مركز فارس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، القاهرة، الرابط:
https://pharostudies.com/?p=4072، 2020-03-29، تمت المعاينة على الساعة 22:30.
- فرنس برس، الاتحاد الأفريقي"يطلق منطقة التبادل الحرّ بين دول القارّة، الرابط:
https://bit.ly/31sLg2l ، تم الاطلاع يوم 02-04-2023 ،على الساعة 23:30.
- مجلس التعاون الخليجي،"السوق الخليجية المشتركة والمواطنة الاقتصادية"،
https://bit.ly/3aaa4Am ، تم الاطلاع يوم 02-04-2023، على الساعة 23:30.
- نقلا عن الرابط:
https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx، تم الاطلاع يوم 02-04-2023 على الساعة 16:30.
- نقلا عن موقع:
http://www.investad.com/Portal/africa_addons/InvestAD_EIU_Africa_Report_2012_AR تمّت المعاينة يوم 04-02-2023 عل الساعة 20:30.

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): دن وان خيرالدين المولود(ة) بتاريخ: 09.01.1980 بـ: بوسعادة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو رخ.) رقم: 463928 الصادرة بتاريخ: 20.01.2015 عن: دائرة امسيلة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: العلوم التجارية تخصص: مالية وتجارة دولية خلال السنة الجامعية 2022/2023

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان:

"دور منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في دعم التجارة البينية الافريقية"

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 11/ جوان /2023

التوقيع و البصمة

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب.(ة) واحد.

**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم التجارية

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: des Commercial

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: قاوس سعاد الدين المولود(ة) بتاريخ: 1983/08/12 ب: بو سعادة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو رس.) رقم: 200135283 الصادرة بتاريخ: 2014/12/14 عن: بلدية المهامل

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: العلوم التجارية تخصص: مالية وتجارة دولية خلال السنة الجامعية 2022/2023

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان" :

" دور منطقة التجارة الحرة لغاربة الأفريقية في دعم التجارة البينية الأفريقية "

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 04 جوان 2023

التوقيع و البصمة

المجلس الشعبي البلدي
الإدارة الإقليمية
سابر بن علية

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.
**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة